

الْمُنَهَالُ السُّوِّيُّ

في مختصر علوم الحديث النبوي

تأليف

الشيخ الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة

٦٣٩ - ٧٣٣ هـ

مختص

الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان

دار الفكر

الكتاب ٧١٧

تصوير ١٩٨٨ م

الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م

ط ١ ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥ م

فصلة من مجلة معهد المخطوطات العربية



جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير ، كما يمنع الاقتباس منه ، والترجمة إلى لغة أخرى ، إلا بإذن خطي من دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق

سورية - دمشق - شارع سعد الله الجابري - ص.ب (٩٦٢) - س.ت ٢٧٥٤
هاتف ٢١١٠٤١ ، ٢١١١٦٦ - بريقياً : فكر - تلكس Tx FKR 411745 Sy

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَلِكُ الْكَافِرُ

في محضر علماء الحديث النبوي

٧ - مسرد الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الطبعة الثانية
٦	مقدمة الطبعة الأولى
٨	تعريف بالكتاب
٨	(١) المؤلف :
٨	اسمه ونسبه
٨	علمه ومكانته
١٠	سماته
١١	شيوخه وأنداده وتلاميذه
١٣	وفاته
١٤	مصنفاته وميزاتها
١٦	(٢) الكتاب :
١٦	علوم الحديث واصطلاحه
١٦	مقدمة ابن الصلاح
١٧	المنهل الروي وأهميته
١٩	(٢) عملي في التحقيق :
١٩	نسخ الكتاب الخطية
٢٢	توثيقها
٢٢	وصفها
٢٣	أبرز خطوات التحقيق
٢٥	نص الكتاب
٢٥	أهمية علوم الحديث
٢٥	سبب تصنيف الكتاب
٢٦	خطة التصنيف
٢٩	مقدمة المؤلف

الصفحة

الموضوع

٣٣

الطرف الأول : في الكلام على المتن والنظر في أقسامه وأنواعه

٣٣

القسم الأول : الصحيح

٣٥

القسم الثاني : الحسن

٣٦

فروع

٣٨

القسم الثالث : في معرفة الحديث الضعيف

٣٩

أنواع المتن

٣٩

المسند

٤٠

المتصل

٤٠

المرفوع

٤٠

الموقوف

٤٠

فروع

٤٢

المقطوع

٤٢

المرسل (وفيه إيضاح)

٤٦

المنقطع

٤٧

المعضل

٤٨

المعنن (وفيه شرح)

٤٩

المعلق

٥٠

الشاذ

٥١

المنكر

٥١

الإفراد

٥٢

المعلل

٥٢

المضطرب

٥٣

المدرج

٥٣

المقلوب

٥٣

الموضوع

٥٥

المشهور

٥٥

الغريب والعزيز

٥٦

المصحف

٥٧

السلسل

٥٨

زيادة الثقة

٥٩	الاعتبار والمتابعات والشواهد
٦٠	مختلف الحديث
٦١	في الناسخ والمنسوخ
٦٢	غريب اللفظ وفقهه
٦٣	الطرف الثاني : في الإسناد وما يتعلق به ، والكلام فيه في أحد عشر نوعاً
٦٣	النوع الأول : صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وفيه فصول :
٦٣	الأول : العدالة والضبط
٦٣	الثاني : معرفة العدالة
٦٤	الثالث : قبول التعديل
٦٤	الرابع : ثبوت الجرح والتعديل
٦٤	الخامس : تعيين المعدل
٦٥	السادس : ألفاظ الجرح والتعديل
٦٦	السابع : من ترد روايته
٦٦	الثامن : رد مجهول الحال وأنواع المجهول
٦٧	التاسع : ردع المبتدع
٦٧	العاشر : قبول التائب
٦٨	الحادي عشر : أسباب سقوط الخبر
٦٩	الثاني عشر : الأجر على التحديث
٦٩	الثالث عشر : شروط العدالة المتأخرة
٦٩	النوع الثاني : الإسناد العالمي والتنازل
٦٩	مراتبه
٧١	النوع الثالث : المزيد في الأسانيد
٧٢	النوع الرابع : التدليس وأقسامه
٧٣	النوع الخامس : تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد
٧٣	النوع السادس : رواية الأقران
٧٤	النوع السابع : رواية الآباء عن الأبناء
٧٥	النوع الثامن : رواية الأبناء عن الآباء
٧٦	النوع التاسع : من لم يرو عنه إلا واحد
٧٧	النوع العاشر : رواية الأكبر عن الأصغر

٧٨	النوع الحادي عشر : العنينة في السند
٧٩	الطرف الثالث : في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته وآداب ذلك وما يتعلق به
٧٩	النوع الأول : في أهلية التحمل
٨٠	النوع الثاني : في طرق تحمل الحديث
٨٠	الطريق الأول : السماع
٨١	الطريق الثاني : القراءة على الشيخ (وفيه فروع)
٨٤	الطريق الثالث : الإجازة المجردة و (أنواعها)
٨٧	فروع (في معاني الإجازة ووجوهها)
٨٨	الطريق الرابع : المناولة وأنواعها
٨٩	فرع : في مذاهب الأئمة في المناولة
٩٠	الطريق الخامس : كتابة
٩٠	الطريق السادس : الإعلام
٩١	الطريق السابع : الوصية
٩١	الطريق الثامن : الوجدادة
٩١	فرع : في وجوه الوجدادة والعمل بها
٩٢	النوع الثالث : في كتابة الحديث وضبطه ، وفيه فصول :
٩٢	الأول : الاختلاف في الكتابة
٩٢	الثاني : ما يعتنى به في ضبطه
٩٣	الثالث : بعض قواعد للضبط
٩٤	الرابع : المقابلة
٩٤	الخامس : كيفية ضبط السقط
٩٥	السادس : التصحيح والتبريض والتضبيب
٩٥	السابع : كيفية التصويب
٩٦	الثامن : اصطلاح الرمز
٩٧	التاسع : كيفية الكتابة
٩٧	العاشر : شروط نقل السماع بعد النسخ
٩٨	النوع الرابع : في رواية الحديث وفيه فصول :
٩٨	الأول : التشديد والتساهل في الرواية
٩٨	الثاني : رواية الضرير

٩٨	الثالث : شروط الرواية من نسخة
٩٩	الرابع : الاختلاف بين ما يحفظ وما في الكتاب
٩٩	الخامس : الرواية والعلم باللفظ
١٠٠	السادس : رواية بعض الحديث دون بعض
١٠٠	السابع : اللحن والرواية
١٠١	الثامن : التفاوت في لفظ الحديث وهو عن غير واحد
١٠٢	التاسع : منع الزيادة في نسب غير الشيخ
١٠٢	العاشر : حذف (قال) بين رجال السند
١٠٣	الحادي عشر : تجديد السند وعدمه
١٠٣	الثاني عشر : تقديم السند على المتن وعكسه
١٠٤	الثالث عشر : ذكر الإسناد وبعض المتن
١٠٤	الرابع عشر : الرواية بالمعنى
١٠٤	الخامس عشر : بيان حال السماع
١٠٥	السادس عشر : سماع الحديث من شيخين وشروط روايته
١٠٥	النوع الخامس : في أدب الراوي وفيه فصول :
١٠٥	الأول : فضل علم الحديث على غيره
١٠٦	الثاني : سن الراوي ومذاهب الأئمة فيه
١٠٧	الثالث : ظروف التحديث
١٠٧	الرابع : شروط إتيان مجلس التحديث
١٠٧	الخامس : وجوب عقد مجلس إملاء
١٠٨	النوع السادس : في أدب طالب الحديث ، وفيه فصول :
١٠٨	الأول : النية في الطلب
١٠٨	الثاني : شروط التحمل والرحلة
١٠٩	الثالث : تعظيم الشيخ
١٠٩	الرابع : إفادة غيره ما بلغه هو من نفع
١٠٩	الخامس : وجوب تعرف صحة الحديث ووجوه ضبطه
١١٠	السادس : الاشتغال بالتخريج وطرق التصنيف .
١١١	الطرف الرابع : في أسماء الرجال وطبقات العلماء ، وأنواعه :
١١١	النوع الأول : في معرفة الصحابة رضي الله عنهم ، وفصوله :

١١١	الأول : الاختلاف في حد الصحابي
١١٢	الثاني : عدالة الصحابة
١١٢	الثالث : سبقهم إسلاماً
١١٣	الرابع : أكثرهم حديثاً
١١٣	الخامس : عدد طبقاتهم
١١٣	السادس : الذين شهدوا بدرأ
١١٤	النوع الثاني : في معرفة التابعين ، وفيه فصول :
١١٤	الأول : تعريفه ، ومذاهب الأئمة فيه
١١٤	الثاني : الخضرمون منهم
١١٤	الثالث : أفضلهم
١١٥	النوع الثالث : في طبقات الرواة
١١٥	النوع الرابع : في الأسماء والكنى ، وأقسامه :
١١٦	الأول : ممن سمي بكنية وله اسم
١١٦	الثاني : من عرف بكنية ولم يعرف له اسم
١١٦	الثالث : من له كنية غير كنيته واسمه
١١٦	الرابع : من له غير كنية
١١٦	الخامس : المختلف في كنيته
١١٧	السادس : من عرف بكنية واختلف في اسمه
١١٧	السابع : من اختلف في اسمه وكنيته
١١٧	الثامن : المتفق على معرفتهم
١١٧	التاسع : المشتهر بكنيته مع معرفة اسمه
١١٧	العاشر : المشتهر باسمه دون كنيته
١١٧	النوع الخامس : في اتحاد كنية جمع من عرف واشتهر باسمه دون كنيته
١١٨	النوع السادس : في الألقاب
١٢١	النوع السابع : المختلف والمؤتلف ، وفيه قسمان :
١٢٣	[الأسماء]
١٢٦	الأنسب
١٢٧	النوع الثامن : المتفق والمفترق ، وهو أقسام
١٢٩	النوع التاسع : ما تركب من النوعين قبله

١٣٠	النوع العاشر : المتشابهون في الاسم واسم الأب
١٣٠	النوع الحادي عشر : من نسب إلى غير أبيه ، وهو أقسام
١٣١	النوع الثاني عشر : النسب المخالفة لظاهرها
١٣٢	النوع الثالث عشر : الأسماء المفردة ، وهو أقسام
١٣٤	النوع الرابع عشر : ممن ذكر بأسماء أو صفات مختلفة
١٣٥	النوع الخامس عشر : معرفة الموالي
١٣٦	النوع السادس عشر : معرفة الأسماء المبهمة ، وهو أقسام
١٣٧	النوع السابع عشر : معرفة الثقات والضعفاء
١٣٧	النوع الثامن عشر : فيمن خلط من الثقات
١٣٩	النوع التاسع عشر : أوطان الرواة
١٣٩	النوع العشرون : في الإخوة
١٤٠	النوع الحادي والعشرون : في التواريخ والوفيات ، وفيه فصول
١٤٥	خاتمة الكتاب
١٤٧	المسارد
١٤٩	مسرد الأحاديث
١٥٢	مسرد الأعلام
١٦٩	مسرد الأقوام والجماعات
١٧١	مسرد الأماكن والبلدان
١٧٣	مسرد مراجع المصنف
١٧٥	مسرد مصادر التحقيق ومراجعته
١٧٧	مسرد الموضوعات

مقدمة الطبعة الثانية

حين نعزم أن نقدّم لقارئنا الكرام كتاب « المنهل الروي » في مختصر علوم الحديث النبوي « لا يسعنا إلا أن نعترف بالحيرة ؛ أيجزئنا أن نعرّف بهذا الكتاب وحده دون ذكر أصله المطوّل ، وهو مقدمة ابن الصلاح ، تلك المقدمة التي طبّقت الآفاق اشتهاً ؟؟

أيجزئنا أن نعرّف بصاحب « المنهل » ومختصره ، وهو ابن جماعة الكنايني الحموي من أكبر علماء القرنين السابع والثامن للهجرة ، دون ذكر ابن الصلاح ، وهو من هو في هذا الميدان المبارك من العلوم الشرعية ؟؟

إذن .. لا غرو إن زعمنا أننا بإصدار الطبعة الثانية لهذا الكتاب نكون قد قدّمنا لقارئنا نفع الكتابين معاً ، وعلم الرجلين معاً ، ولا سيما أن موضوع هذا الكتاب - أو الكتابين - هو الركن والشرط والمدخل والمعوّل الأول والأخير لكل إمام أو دراسة أو بحث في علوم الحديث .

ونسأل الله الرحمة لمؤلفه والخير لمحقّقه ولأهل هذا العلم جميعاً .

الناشر

مقدمة الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيد المرسلين
محمد بن عبد الله المبعوث رحمة للعالمين

إن ابن جماعة ، مصنف هذا الكتاب وهو في مصطلح الحديث الشريف ، تواضع ، رحمة الله تعالى عليه ، فسماه ملخصاً أو تلخيصاً ، وعمله لنفسه خاصة . بيد أن القارئ له يتبين مدى ما فيه من نفع لكل من رغب في معرفة هذا العلم الجليل سواء الشادي فيه أم العالم ، ولا سيما بعد أن يعرف أنه ملخص لأصل حوى واستقصى أغلب ما كتب في هذا الفن ، وأجل ما عالجته أئمة الكبار .

وأما مصنفه ابن جماعة فهو أحد أئمة عصره في هذا الفن ، فضلاً عن تمكنه في علوم أخرى ، شهد له بها الأعلام .

وإذ قمت بتحقيق هذا الكتاب ، وكنت أرجو أن أقدم كتاباً نافعاً في هذا لباب ، تبينت فيه جوانب مهمة ، سيفيد منها ، ليس طلاب هذا العلم وشداته فحسب ، ولكن غيرهم أيضاً من المثقفين والباحثين عن المعرفة ، فضلاً عن أنه كتاب يبحث في علم له خطره في حياة أمتنا من وجوه شتى . وقد أحاط بكل أطراف الموضوع على نحو يقربه إلى جمهور القارئ عامة .

وكنت سعت لدى أهل الاختصاص والعلم بالمصطلح كي أستهدي برأيهم فأصبت بعض ضالتي ما وسعني وقتي وجهدي ، وما وسعني فضل هؤلاء الذين

أجابوني إلى مأسألتهم ولاسيا الشيخ نايف العباس ، حفظه الله تعالى . ولتلميذه
الفاضل الأستاذ محمد علي دولة الذي يَسّر لي لقاء شيخه خالص الشكر
والامتنان .

ولم آل جهداً في العمل فيه . واهتمت أن يكون ميسور النفع لكل من ينظر
فيه ويقراه .

وإنني لأسأل الله عز وجل أن يحتسبه لي عنده فيكفر به عني من سيئاتي ،
ويجعله لي وسيلة إلى مغفرته ، فإنه أكرم مسؤول .

والحمد لله تعالى على جزيل فضله ، والصلاة والسلام الأتمان على نبيه الكريم
وعلى آله وصحبه الأخيار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

د. محيي الدين رمضان

تعريف بالكتاب

١- المؤلف

ابن جماعة

(أ) اسمه ونسبه :

هو « محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر الكناني الحموي ثم المصري الشافعي بدر الدين أبو عبد الله شيخ الإسلام وقاضي القضاة بمصر والشام . ولا نكاد نجد خلافاً عند من ترجحوا له في شيء يتصل به من حيث اسمه ونسبه ، فهو مشتهر بكنيته (ابن جماعة) بل هو رأس من اشتهر بهذه الكنية . وقد ولد بحجة سنة ٦٣٩ هـ^(١) ، غير أن بعض المترجمين يفصل في تاريخ مولده ، فيجعله رابع ربيع الآخر من السنة المذكورة ، وبعض يذكر يومه فيسميه ليلة السبت^(٢) .

(ب) علمه ومكانته :

وإذ كان من منزل علم وكان أبوه معدوداً بين الشيوخ الأئمة ، فقد توافرت له ظروف الطلب والدرس ، وأتيح له أن يسمع شيخ الشيوخ الأنصاري بحجة ، ومن ابن أبي اليسر والرشيد العطار في سنة خمسين ، أي بعد اثنتي عشرة سنة من مولده ، كما أنه رحل للطلب ، يقول صاحب الشذرات : « وأخذ أكثر علومه

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧ ، والدرر الكامنة ٣٦٧/٢ ، والوفاء بالوفيات ١٨/٢ - ٢٠

(٢) شذرات الذهب ١٠٥/٦ ، والبداية والنهاية ١٦٣/١٤ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧

بالقاهرة عن القاضي تقي الدين بن رزين ^(١) . ويقول الحافظ ابن كثير في ذلك : « وسع الحديث ، واشتغل بالعلم ، وحصل علوماً متعددة ، وتقدم وساد أقرانه » ^(٢) ، وفي قول الذهبي ما يوضح جوانب علمه ومدى تمكنه فيها : « اشتغل وحصل وشارك في فنون العلم ، فتبحر فيها ، وتميز في التفسير والفقه ، وعني بالرواية ، فجمع وصف ، واشتهر وبعد صيته » ^(٣) . وهذا ما ذكره آخرون أيضاً ، منهم الخليل بن أبيك الصفدي الذي يقول : « وحدث بالكثير ، وتفرد في وقته ، وكان قوي المشاركة في علوم الحديث والفقه والأصول والتفسير ، خطيباً تام الشكل ، ذا تعبد وأوراد وحج » ^(٤) ، ويؤكد هذا ما نقل في شذرات الذهب عن الذهبي في معجم شيوخه ^(٥) ، وكذا ما يذكره ابن حجر ^(٦) .

وفما جاء في ذكر الوظائف التي وسّدت إليه ، ما يعرب عن علمه ومبلغ ما حصل منه . فقد كان حاكم الإقليمين ، كما سماه السبكي والذهبي ، ولي قضاء الشام وقضاء مصر ، ومن قبل كانت له خطابة القدس الشريف وحكمها ، وكذا خطابة مسجد الأموي ، كما كان يدرس في كبار مدارس الشام ومصر ، كالعادلية والقيصرية والكاملية . وما يوضح مكانته هذه ، ما يذكره ابن طولون نقلاً عن ابن كثير في تاريخه إسناده وظيفته شيخ الشيوخ إليه : « وفي يوم الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة إحدى وسبع مئة جلس قاضي القضاة وخطيب الخطباء بدر الدين بن جماعة بالخانقاه السمساطية شيخ الشيوخ بها عن طلب الصوفية له في ذلك ورغبتهم فيه ، وذلك بعد وفاة الشيخ يوسف بن حمويه الحموي ، وفرحت

(١) شذرات الذهب ١٠٥/٦ ، والدرر الكامنة ٣٦٨/٢

(٢) البداية والنهاية ١٦٣/١٤

(٣) ذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧

(٤) الوافي بالوفيات ١٨/٢

(٥) شذرات الذهب ١٠٦/٦

(٦) الدرر الكامنة ٣٦٨/٢

الصوفية به ، وجلسوا حوله ، ولم تجتمع هذه المناصب قبله لغيره ، ولا بلغنا أنها اجتمعت لأحد بعده إلى زماننا هذا : القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ »^(١) .

ثم يذكر بعد ذلك خبر توسيد منصب قاضي القضاة بمصر إليه بعد وفاة ابن دقيق العيد ، يقول : « وفي يوم الخميس سابع عشر صفر سنة اثنتين وسبع مئة وصل البريد إلى دمشق ، فأخبر بوفاة قاضي القضاة بالديار المصرية تقي الدين بن دقيق العيد ، ومعه كتاب من السلطان إلى قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة فيه تعظيم له واحترام وإكرام ، يستدعيه إلى قربه ، ليباشر وظيفة القضاء بمصر على عادته ، فتهياً لذلك ، ولما خرج خرج معه نائب السلطنة آقوش الأقرم وأعيان الناس ليودعوه »^(٢) .

وتتبدى خطورة مكانته في ملاحظة أخيرة نذكرها ، وهي أنه عزل من منصب قاضي القضاة بمصر بابن بنت الأعز سنة ، ونقل إلى قضاء الشام ، ثم أء بعد وفاة ابن دقيق العيد ، ثم عزل بجمال الدين الذرعي ، ثم أعيد وبقي في منصبه ، فضلاً عن مناصب أخرى كالتدريس بالصالحية والناصرية وجامع ابن طولون ، وغير ذلك ، إلى أن أضر^(٣) بأخرة فاستعفى ، ولكنه بقي في منزله يباشر القضاء مدة^(٤) .

(ج) سماته :

وكان إلى جانب علمه ذا خلق وسماحة وتصون وأوصاف حميدة ، وكانت له جلاله وافرة وعقل تام ، على ما ذكر ابن العماد عن الذهبي في معجم شيوخه ،

(١) قضاة دمشق ٨٠ - ٨١

(٢) قضاة دمشق ٨١

(٣) أي أصبح ضريباً ، كف بصره .

(٤) الدرر الكامنة ٣/٣٦٨

وعلى ما ذكر عن السبكي في قوله : « ذو عقل لا تقوم أساطين الحكماء بما جمع ^(١) » ،
ويذكر ابن حجر أنه ترك الأخذ بالقضاء عفة في ولايته الثانية ، وأن له وقعاً في
النفوس ، وجلالة في الصدور ، ويقول في وصفه لسمته : « وكان مليح الهيئة ،
أبيض ، مسمناً ، مستدير اللحية ، نقي الشيبة ، جميل البزة ، رقيق الصوت ،
وقوراً » ، ويقول في ذكر عاداته : « وكان متقشفاً ، مقتصداً في مأكله وملبسه
ومزكبه ومسكنه ، حسن التربية من غير عنف ولا تخجيل . ومن ورعه أنه لما ولي
تدريس الكاملية ، رأى في كتاب الوقف في شرط الطلبة المبيت ، فجمع ما كان
أخذهُ وهو طالب ، وأعادهُ للوقف لأنه كان لا يبيت . ولما عزل واستقر
جلال الدين القزويني مكانه ركب من منزله من مصر ، وجاء إلى الصالحية حتى
سلم عليه ، فعد ذلك من تواضعه ^(٢) .

(د) شيوخه وأنداده وتلاميذه :

وفي ذكر شيوخ المترجم بيان لحاله وتعريف به ، فمن شيوخه ابن مالك
الإمام النحوي وهو غني عن التعريف لاشتهاره وبعد صيته ^(٣) .

ومنهم ابن دقيق العيد ، الذي يذكر الذهبي أن أئمة تخرجت به ، وينقل عنه
الحافظ قطب الدين الحلبي قوله فيه : « كان إمام أهل زمانه ، ومن فاق بالعلم
والزهد على أقرانه ، حافظاً ، متقناً في الحديث وعلومه ، ويضرب به المثل في
ذلك » ^(٤) .

ومنهم الرشيد العطار الذي يصفه الذهبي بقوله : « إنه الإمام الحافظ ، الثقة

(١) شذرات الذهب ١٠٦/٦

(٢) الدرر الكامنة ٣١٨/٣ ، ٣٦٩

(٣) ترجمته في طبقات القراء ١٨٠/٢

(٤) تذكرة الحفاظ ١٤٨٢

المجود » وينقل عن الشريف عز الدين قوله فيه : « انتهت إليه رئاسة الحديث بالديار المصرية »^(١) .

ومنهم ابن البخاري ، الذي يذكر ابن الجزري : « اضطلاع به بالقراءة ورواية الحروف ، وأن الأستاذ أبا حيان روى القراءات عنه بالإجازة »^(٢) .

ومنهم ابن الأزرق ، الذي يذكر ابن الجزري أنه : « روى الشاطبية عن ناظمها إذ يقول : وهو آخر من روى عنه في الدنيا ، ولثقة الناس به رواها عنه الكبار من مثل المترجم وحسن الراشدي وبدر الدين التاذفي وغيرهم » .

وأما أقرانه ومعاصروه ، فمنهم ابن بنت الأعز ، الذي جاء ذكره عند عزل المترجم من منصب القضاء به ، ويترجم له ابن حجر ، ويذكر أنه سمع لابن البخاري والأبرقوهي ، وأن القطب القسطلاني أجازه ، وكذا الحراشي ، وأن شيخه العراقي والقاضي المناوي وغيرها سمعوا منه ، كما يذكره في الذيل في وفيات سنة ٧٦٢^(٣) ، وكذلك جمال الدين الذرعي الذي يترجم له ابن حجر ، فيذكر أنه سمع من ابن أبي اليسر وابن عبد الدائم ، وأنه كان ذا فضل وصلاح^(٤) ، وكذلك جلال الدين القزويني الذي يذكره في الذيل ، إذ توفي سنة ٧٣٩ هـ بعد أن ولي مناصب عدة ، وتخرج به خلق^(٥) ، وهو الذي خلفه على منصب قاضي القضاة بمصر .

وفي ذكر تلاميذ الشيخ - كما في شيوخه - ؛ ما يوضح منزلته العلمية ، ومن أبرزهم ولده عبد العزيز المترجم في الذيل ، وقد جاء فيه أنه أحضر على عمر

(١) تذكرة الحفاظ ١٤٤٢

(٢) طبقات القراء ٥٢٠/١

(٣) الدرر الكامنة ٤٢٢/٣ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٣١ - ١٣٢

(٤) الدرر الكامنة ٢١٦/١

(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ٢١ - ٢٢

القواس وأبي الفضل بن عساكر وسمع من الدمياطي والأبرقوهي ، وأنه أكثر السماع ، وكانت له عناية بالتصنيف ، وأخذ عنه العراقي وأثنى عليه الأسنوي ، وفيما جاء في ترجمة ابن حجر له ، ما يقطع بأنه لم يكن أقل من أبيه مقاماً في العلم ومنزلة في الحكم ولدى الحكام^(١) ، وكذلك جمال الدين البليسي الشيخ المقرئ ، الذي يذكر ابن الجزري أنه قرأ الشاطبية على المترجم ، كما أنه - ابن الجزري - قرأ عليه العنوان ومعه أولاده ويسمهم^(٢) ، وكذلك جمال الدين الأميوطي ، الذي يذكره ابن حجر تفصيلاً ، ويذكر أنه سمع للمترجم فيقول : « وحدّث عن الشيخ جمال الدين هذا جماعة كثيرة من أهل مصر والحجاز . وذكر أبو حامد بن ظهيرة أنه قرأ عليه كثيراً من مروياته ، وأنه أجاز له ، وأذن له في الإفتاء والتدريس ، وحدّث عنه في معجمه »^(٣) . ومنهم أيضاً خليل بن أبيك الصفدي الذي يذكر أن المترجم أجاز له^(٤) ، وحسي هؤلاء وهؤلاء من شيوخ ابن جماعة وأقرانه وتلاميذه ، تنوعاً بمنزلته وتعريفاً به .

(هـ) وفاته :

لا خلاف عند المترجمين للمصنف في ذكر وفاته غير ما أشرت إليه عند ذكر ميلاده من حيث التفصيل ، فبعضهم يكتفي بذكر سنة الوفاة ٧٢٣ هـ ، وبعض يضيف إلى ذلك تفصيل التاريخ ، فيذكر الشهر وهو جمادى الآخرة ، وبعض يذكر اليوم ويعين الوقت ، كما فعل ابن كثير ، وهو ليلة الاثنين بعد العشاء الآخرة حادي عشرين جمادى الأولى ، والخلاف ظاهر بين شهري جمادى

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ٣٦٣ ، والدرر الكامنة ٤٨٩/٢

(٢) طبقات القراء ٢٤٦/٢

(٣) الدرر الكامنة ٦٢١/١ - ٦٣

(٤) الوافي بالوفيات ١٨/٢

وآخرون يذكرون موضع دفنه ما بين اختصار وتفصيل ، وهو القرافة قرب الإمام الشافعي^(١) .

(و) مصنفاته وميزاتها :

لا بد قبل ذكر مصنفاته من العرض لما قاله المترجمون له عن تميزه بالتصنيف ، فإن أغلبهم يقول بشاركته القوية في علوم شتى أهمها : الحديث ومصطلحه والفقه والتفسير والأصول^(٢) ، ويذكر آخرون على الإطلاق تأليفه في فنون كثيرة^(٣) ، ويشير بعض إلى أن له تصانيف يصفونها بالنفع والفائدة^(٤) . وأما عناوين تلك المصنفات وأنواعها فيعدها آخرون ، وهي وفق ترتيب أحرف الهجاء كما يلي :

- ١ - إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل .
- ٢ - التبيان لمهمات القرآن .
- ٣ - تجنيد الأجناد وجهات الجهاد .
- ٤ - تحرير الأحكام في تدبير جيش الإسلام .
- ٥ - تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم^(٥) .
- ٦ - تنقيح المناظرة في آداب المخابرة .
- ٧ - حجة السلوك في مهارة الملوك .
- ٨ - الرد على المشبهة في قوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ .

(١) البداية والنهاية ١٦٣/١٤ ، وشذرات الذهب ١٠٦/٦ ، والدرر الكامنة ٣٦٩/٣ ، والوافي بالوفيات

٢٠/٢ ، وحسن المحاضرة ٢٤٠/١ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٨

(٢) نكت المهيان ٢٣٥ ، والدرر الكامنة ٣٦٨/٣ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧

(٣) تاريخ ابن الوردي ٣٠٢/٢ ، وحسن المحاضرة ٢٤٠/١

(٤) الأنس الجليل ٤٨١/٢ ، والبدية والنهاية ١٦٣/١٤

(٥) ومنه نسختان مخطوطتان بالظاهرية بدمشق ، وهو مطبوع أيضاً .

- ٩ - الضياء الكامل في شرح الشامل .
- ١٠ - الطاعة في فضيلة الجماعة .
- ١١ - غرر التبيان في تفسير القرآن .
- ١٢ - الفوائد الغزيرة والمستنبطة من أحاديث بريرة .
- ١٣ - الفوائد اللائحة من سورة الفاتحة .
- ١٤ - كشف الغمة في أحكام أهل الذمة .
- ١٥ - كشف المعاني عن متشابه الثاني .
- ١٦ - المسالك في علم المناسك .
- ١٧ - المقتص في فوائد تكرير القصص .
- ١٨ - المنهل الروي^(١) .

ويذكر الصفدي في ترجمته نادرة وقعت له ، تكشف عن مشاركته في علم الآلات ، ويذكر أن له فيه رسالة في الاضطراب^(٢) .

ويلاحظ من ثبت كتبه هذا ، مدى اتساع ثقافته ومشاركته العلمية ، وصلة ذلك بحياته وسماته وشخصه ، وكأن مصنفاته جوانب لتلك الحياة بكل مظاهرها المادية والأدبية ، فهي جانب من زهده ، وجانب من اشتغاله في القضاء ، وجانب من روايته وتحديثه ، وجانب من فقهه ، فسماتها هي سمات شخصيته تعلن عنها ، وتدلل عليها ، وتوشك ألا تغفل جانباً منها .

(١) هدية العارفين ١٤٨/٢ ، وكشف الظنون ٢٨٦ ، ٨٣٩ ، ١١٦٢ ، ١٦٣٠ ، ١٦٦٣ ، ١٧٩٣ ، ١٨٨٤ ، وإيضاح المكتون في الذيل على كشف الظنون ١٥٥/١ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٣ ، ٣٧٢/٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩

(٢) الوافي بالوفيات ٢٠/٢

٢- الكتاب

(أ) علوم الحديث واصطلاحه :

إن لكل أمة سمات تفرد بها بين الأمم وتجعلها ممتازة من غيرها ، ومن أبرز سمات أمتنا الإسلامية عنايتها بالعلم الشريف درايةً وروايةً ، بعد عنايتها بكتاب الله عز وجل أداءً وتدبراً ، وقد جاءت الآثار تؤيد هذه السمة البينة ، وتحث على الحفاظ عليها والتزامها ، من مثل الأمر بالحديث عن الرسول ﷺ . والاحتياط من الكذب عليه والتحذير من ذلك ، والثناء على رجاله من علماء وطلاب ، ولا غرو في ذلك ، والحديث المصدر الثاني للتشريع في الدولة الإسلامية . أما وقد أتى على هذه الأمة أحقاب طوال من الغفلة والنوم ، وترددت بها السبيل إلى ههنا وإلى هنالك ، فأمت أغلب سماتها قد غشاها ماغشاها من التلاشي والانحسار ، وإذ كانت الأمم بطبيعة حياتها لا تقوم من عثرتها إلا بإحياء سماتها والحفاظ عليها ، فلا بد من الالتفات إلى مثل هذا الفن من العلم الشريف ، إذ أن به قوام الرواية ونهج الدراية ، ولطالما رُدَّتْ به غائلة الكذب وأهله ، وما أكثر الشواهد على ذلك من أئمة نذروا أنفسهم يتعرفون الرجال ويتدبرون أحوالهم جرحاً وتعديلاً ، وآخرين اهتموا بصنف منهم كالثقات ، ونفر غنّوا بالتصنيف في الضعيف ، وآخرون انصرفوا إلى جمع الصحيح . وتلك هي ذخائر أعمالهم ، ما بين مطبوع - وهو قليل - يتردد بين أيدي القارئ من علماء وطلاب ، وبين مخطوط - وهو كثير - قد توزعته خزائن في الغرب والشرق ، ينتظر يقظة المهتم وانتباهة الأمة .

(ب) مقدمة ابن الصلاح :

ولما كان الكتاب الذي نقدم له ملخصاً لكتاب ابن الصلاح الذي يعرف بـ (علوم الحديث) أو : بـ (مقدمة ابن الصلاح) ، فلا بد من الكلام على هذا

الكتاب تنويعاً به ، ليتعرف القارئ أهمية كتابنا هذا .

فقد تقدم ابن الصلاح أئمةً في التصنيف في هذا الفن ، هأنذا أسرد أسماءهم على الترتيب ، فأولهم عناية به : القاضي الرامهرمزي ثم الحاكم أبو عبد الله فأبو نعيم الأصبهاني ثم وليه الخطيب البغدادي ووليه آخرون كانوا عيالاً على الخطيب كما قال السيوطي^(١) ، حتى جمع ابن الصلاح كتابه المشهور ، وقد جعل مصنفات الخطيب محور كتابه ، وانتفع من غيرها ، مما هو في الفن ذاته ، فضم فوائدها إليه ، فأضحى كتابه جامعاً لكل ما جاء في هذا الفن ، محيطاً به ، مستقصياً أغلب اصطلاحاته ، وتبدو أهميته التي نحاول أن ندلل عليها ، في عناية الناس به قراءةً وفهماً . وكذلك نقداً ومعارضةً ، ما بين شارح وملخص وناظم ، أذكر منهم : الإمام النووي أباً زكريا الذي اختصره مرتين ، وابن كثير وأباً الفداء وعلاء الدين المارديني وأباً الفضل العراقي وشهاب الدين القاضي وابن جماعة الذي تقدم لكتابه ، وحفيده عز الدين محمد وغير هؤلاء .

(ج) المنهل الروي وأهميته :

ولكن ماهي صلة (المنهل الروي) بكتاب ابن الصلاح ، أهو مختصر كتلك المختصرات التي ذكرنا أصحابها وصورة له ، أم كتاب له مميزاته التي تفرده عنه وتنحاز به ، وما هي أهميته بين المختصرات الأخرى وكتب المصطلح ؟

والجواب عن طرف السؤال الأول : يتبين فيما ذكره السيوطي عن كتاب ابن الصلاح قوله : « لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده ، وما يتعلق بالسند وحده ، وما يشتركان معاً ، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده ، وما يختص بصفات الرواة وحده »^(٢) وقد علل ذلك

(١) تدريب الراوي ٩

(٢) تدريب الراوي ٩

باهتمام ابن الصلاح بفائدة الطلاب ، مؤثراً نففعهم على تأخيرهم عنهم ، ليم ترتبته ويعنى بتنسيقه ، وإذ لخصه ابن جماعة على النحو المبين في مقدمة كتابه ، والفهرس الذي عملته بآخره ، فقد اهتم بأن يكون منسقاً على نحو ارتضاه هو لنفسه ، يقول في المقدمة : « ومنذ تكرر سماعي له وبحثي وعكوفي على فوائده وحثي لم أزل حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسي ، وتلخيص خلاصة محصوله ، لتقريب مراجعتي له ودرسي ، وترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى »^(١) . وفي هذا مفارقة وامتياز للملخص ابن جماعة عن مقدمة ابن الصلاح ، فضلاً عن زيادة مفيدة استدركها أو أضافها ، كما أنه نفى عنه أشياء لا يحتاج إليها ، وذكر أقوالاً بتمامها أو اختصرها أو حذفها . يقول في مقدمة الكتاب : « جمعت فيه خلاصة محصوله ، وأخيلته من حشو الكلام وطوله ، وزدته من فرائد الفوائد وزوائد القواعد ، وقد أنقل كلام بعض بنصه ، وأحذف من بعض في حشوفه ، وذكرت مسائله ، حيث ظننت أنه أجدر بها وأولى المواضع بطلبها »^(٢) .

وهذه الميزات التي يحسن بكل ملخص أن يتحراها ، حتى يجعل لعمله فائدة ، ويحتنب التقليد المخل ، ويحذر الإمعية ، فقد كان كتاب (المنهل الروي) تلخيصاً قيماً لمقدمة ابن الصلاح ، لاحتوائه الفوائد المستدركة ، ونساقته وترتيبه اللذين حرص ابن جماعة على أن يحققهما ، فضلاً عن أنه صنعة عالم ، شهد له الأعلام بطول باعه وقوة مشاركته في هذا الباب من العلم الشريف^(٣) .

وهناك ملاحظة أخيرة على أهمية المنهل ، وهي أن السيوطي الذي اشتهر بالجمع والتلخيص بله التلفيق وإجادته ، نراه في كتابه (تدريب الراوي) وهو

(١) المنهل الروي ٢/ب

(٢) المنهل الروي ٣/أ

(٣) الدرر الكامنة ٣/٣٦٨ ، وحسن المحاضرة ١/٢٤٠ ، وذيل تذكرة الحفاظ ١٠٧ ، ونكت الهميان

٢٣٥ ، والبداية والنهاية ٤/١٦٣ ، وشذرات الذهب ٦/١٠٥ ، والوافي بالوفيات ٢/١٨

شرح لكتاب أبي زكريا النووي المسمى (بالتقريب والتيسير) يستعير عبارة ابن جماعة ذاتها في أغلب كتابه دون مباينة ظاهرة ، على أنه يقول في مقدمة كتابه : « وجعلته شرحاً لهذا الكتاب ، خصوصاً لمختصر ابن الصلاح ولسائر كتب الفن عموماً »^(١) . ولكن الحقيقة غير ذلك ، وإلى القارئ بعض أرقام صفحات من كتاب السيوطي وإلى جانبها أرقام من كتاب ابن جماعة لا على التعيين ، ليتفضل القارئ بالعودة والمقابلة بين العبارتين ، ليجد صدق ما زعمناه من اعتماد السيوطي على كتاب ابن جماعة كل الاعتماد ، وها هي ذي الأرقام : (٧٥ - ١٨ ، ٧٦ - ١٩ ، ٨١ - ١٩ ، ٢٠ - ٨٨ ، ٢١ ، ٩٩ - ٢٣ ، ١٩٧ - ٢٨ ، ١٩٥ - ٢٨ ، ١٠٩ - ٢٩ ، ١٠٠ - ٣٠ ، ٢٠١ - ٣٧ ، ٢٢١ - ٤٠) .

وإذا كان المنهل بهذه الصفة من الامتياز ، فإنه كان موضع اهتمام فئة من جلة علماء عصر المؤلف ومن وليه ، فأما المعاصرون لابن جماعة فسوف أذكر بعضهم ممن سمعوه عليه عند الكلام على نسخة الكتاب ، وأما الذين ولوه فقد عني منهم به حفيده محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز المتوفى ٨١٩ هـ - وهو شيخ للحافظ ابن حجر وعلم الدين البلقيني وغيرهما من الكبار - فشرح الكتاب^(٢) .

٣ - عملي في التحقيق

(أ) نسخ الكتاب الخطية :

لم يقع لي من نسخ الكتاب سوى هذه النسخة التي اعتمدناها أصلاً ، وقد سَوَّغ لي هذا أن النسخة بخط المؤلف نفسه ، كما هو بين في نهاية الكتاب ، وقد سمع عليه غير مرة ، فعلى صفحة العنوان سمع يحشو جوانبها كلها ، غير أن تاريخه قد طمس لقدم النسخة ، وإنما أذكر بعضاً ممن سمعوا ، وأترجم لبعضهم ، وأذكر

(١) تدريب الراوي ٣

(٢) بغية الوعاة ١/٦٦

الذين كتبوا هذه السماعات ، وأتحدّث عن أبرزهم ، فمن جاء ذكره على صفحة العنوان :

جمال الدين محمد بن جمال الدين بن سالم بن محمد البليسي ، وقد تقدم ذكره عند الكلام على تلاميذ المصنف .

ومحمد بن عبد الرحمن بن سعيد الصنهاجي وترجم له ابن حجر ، وذكر أنه كان مشارف الأوقاف بجلب ، وأنه سمع من زينب بنت شكر الثقفيات والحجار ومن ابن الصواف^(١) .

وتكررت بعض أسماء ممن ذكروا في السماع الأول على الصفحة المذكورة في سماع آخر في الصفحة نفسها ، ومن ذكر أيضاً :

أحمد بن الصدر علاء الدين علي بن يحيى بن عثمان بن نحلة الدمشقي ، وترجم له ابن حجر ، فذكر أنه أحضر على حسن بن عبد الكردي والعماد علي بن العسكري وسمع من غير واحد ، وكان من الشهود بدمشق^(٢) .

وفي الورقة ذاتها ، وفي السماع نفسه :

يحيى الدين عبد القادر بن محمد بن محمد القرشي ، وترجم له ابن حجر ، فذكر سماعه وبعض من سمع منهم ، وأنه عني بالطلب ، وكتب الكثير ، وخرّج أحاديث الهداية ، وخطه حسن جداً ، وأن شيخه الحافظ أبا الفضل حدث عنه^(٣) .

وتاريخ هذا السماع في الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة اثني عشرة وسبع مئة وكتبه عثمان بن عبد الله .

(١) الدرر الكامنة ١١٨/٤

(٢) الدرر الكامنة ٢٣٦/١

(٣) الدرر الكامنة ٦/٣

وبوجه الورقة الثالثة (فوق) سماع تاريخه عاشر رجب سنة ثلاث عشرة وسبع مئة ، وكتبه محمد بن المجيد البعلبي الدمشقي ، وترجم له ابن حجر ، فذكر سماعه من التاج عبد الخالق بعلبك وابن مشرف بدمشق ، وقد تولى قضاء بعلبك وطرابلس ، وذكر أن الذهبي قال فيه : كان علامة مناظراً^(١) .

ويظهر الورقة (٥٣) سماع ذكر فيه ولد ابن جماعة عبد العزيز أبو الفضل الذي تقدم ذكره في الحديث عن تلاميذه ، وتاريخ هذا السماع هو سادس عشر ذي الحجة سنة ثلاث عشرة وسبع مئة بقراءة عمر بن محمد الدمنهوري المصري الذي ترجم له ابن الجزري ، فذكر أنه العلامة الأوحى المقرئ الفقيه المفتي شيخ القراء ، ثم ذكر سماعه وقراءته وبعض من قرأ عليهم وماله من مشاركة في العلم^(٢) .

وأما كاتب السماع فهو عتيق بن عبد الرحمن بن أبي الفتح ، وترجم له ابن حجر ، فذكر سماعه وبعض من سمع منهم - كابن علاق والمعين الدمشقي - وما كان له من الولاية والمقام^(٣) .

وبوجه الورقة (٥٤) سماع كاتبه علي بن سبع بن علي البعلبي ، ويظهرها سماع ينتهي بوجه الورقة (٥٥) تاريخه الثاني عشر من شهر جمادى الآخرة من العام الموفي عشرين وسبع مئة ، وكتبه القارئ أحمد بن أبي الفرج بن عبد الله .

وبوجه الورقة (٥٦) سماع كاتبه علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن التبريزي تاج الدين ، ترجم له ابن حجر فذكر ترجمة مطولة جاء فيها : « وقال أبو الحسين بن آيبك قدم علينا القاهرة سنة ٢٠ أو في حدودها ، فسمع من شيوخنا واعتنى بهذا الشأن اعتناء كبيراً ، وحصل غالب مسموعاته ، وكان أحد

(١) الدرر الكامنة ٢٤٨/٤

(٢) طبقات القراء ٥٩٧/١

(٣) الدرر الكامنة ٤٨/٣

الأئمة العلماء الجامعين لأنواع العلوم»^(١) .

وبظهر الورقة ذاتها سماع ، تاريخه تسع وعشرون وسبع مئة ، وكتبه هو محمد بن محمد بن أبي بكر الشافعي ، وكذا بوجه الورقة (٥٧) سماع ، كاتبه أحمد بن يعقوب بن أحمد بن يعقوب ، الذي ترجم له ابن حجر^(٢) ، وتاريخه هو يوم الثلاثاء تاسع شعبان عام اثنين وعشرين وسبع مئة ، وبظهر الورقة ذاتها سماع تاريخه يوم الأحد شهر ربيع الأول سنة ثلاثين وسبع مئة بمنزل المسع ، وكتبه إسماعيل بن أحمد بن محمد بن الحسن بن المقرئ .

(ب) توثيقها :

ولا شك أن هذه السماعات المتوالية زمنياً ، تعرب عن أهمية النسخة وشدة الوثوق بها ، وتبين كلفة الشيوخ الذين سمعوها ، ومدى اعتبارهم للمؤلف ، وفي هذا غنية عن نسخة أخرى ، فضلاً عن أنني بحثت وفتشت واجتهدت في ذلك .

(ج) وصفها :

وهذه النسخة التي اعتمدها ذات حجم كبير ، وتقع في سبع وخمسين ورقة ، وفي كل صفحة ما بين ١٨ و ١٩ سطراً ، في كل سطر ما بين عشر كلمات إلى ثلاث عشرة ، وهي موجودة بدير الإسكوريال بإسبانيا برقم (١٥٩٨ / ١) ، ومنها ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وأما خطها فقروء سوى بعض الحواشي التي انظمست وتداخلت ، أو ذهبت بتأثير القدم والإهمال ، وانفرطت أوراقها وإذ ضمت بعد أخذت أرقاماً متسلسلة ، فتقدمت بعض الأوراق على بعض ، مما أوقع بعض اللبس عند النسخ .

(١) الدرر الكامنة ١٤٢/٣ - ١٤٦

(٢) الدرر الكامنة ٣٥٧/١

(د) أبرز خطوات التحقيق :

وإذ نسخت الكتاب ، فقد صادفني بعض الصعوبات من مثل لفظة قد بهتت أو عبارة قد استدركت في الحاشية ، ثم غابت أو ذهب أغلبها . فهذا كله اجتهدت في تلافيه والتغلب عليه في حدود قواعد التحقيق دون الافتئات على النص ، فأما اللفظ المبهم فكنت أتخراه في مقدمة ابن الصلاح إن أمكن ، أو في كتاب ابن كثير الذي هو ملخص المقدمة أيضاً ، أو في كتاب تدريب الراوي الذي استفاد مؤلفه السيوطي كثيراً من كتاب ابن جماعة على ما ذكرت آنفاً ، فإن تعذر تركت مكان اللفظ فارغاً وأشرت في الحاشية إلى ذلك ، أو رجحت وجهاً تقتضيه العبارة ، وإن كان السقط جملة أو أكثر أحلت في الحاشية على ما يقابله في الكتاب الملخص (مقدمة ابن الصلاح) وفي غيره من الكتب المذكورة قبل - إذا ناسب ذلك - .

وأما شكل اللفظ فاقتصرت على ما يمكن أن يلبس ، كما شرحت ما غمض من الاصطلاح ، وقابلت بين الكتاب وأصله ، مستفيداً من الكتب الأخرى التي لخصت مقدمة ابن الصلاح كالبعث الحثيث لابن كثير ، أو التي استفادت من كتاب (المنهل الروي) ونقلت عبارة مؤلفه ك (تدريب الراوي) . وقد جعلتها على هذا الترتيب ، واستفدت من أصولها ، خصوصاً الكتب التي استفاد منها ابن الصلاح في مقدمته ، ك (الكفاية) للخطيب البغدادي و (علوم الحديث) للحاكم النيسابوري ، وخرّجت الأحاديث في أصولها وأحلت عليها .

وأما الفهارس فقد أعددت فهرساً للأحاديث ، ثم جعلت فهرساً للأعلام استثنيت فيه أعلام المقدمة وحاولت فيه نسب كل علم إن لم يكن منسوباً أو مذكوراً بكنية أو باسم غير يبين ، ثم فهرساً آخر للجماعات والأقوام ، وآخر للبلدان والأماكن ، وفهرساً لمراجع المصنف ، وآخر لمصادر التحقيق ، ثم فهرساً للموضوعات حاولت الاقتصار على عبارة المؤلف ؛ إلا إذا اقتضى الحال

الاختصار ، أو الوضع ، أو غير ذلك ، وقد جعلت ما وضعته أو اختصرته بين قوسين معقوفين دون عبارة المؤلف ، واهتمت بتنظيم هذه الفهارس على نحو ميسر . وأظنني بعد هذا ، قد بذلت وسعي لتحقيق هذا الكتاب ، على نحو ينتفع به القارئ ، والله أعلم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

المحقق

الاثنين ٢٧ شعبان ١٣٩٣ هـ
دمشق الموافق ٢٤ أيلول ١٩٧٣ م

/ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح لمعالم السنة سبيلاً ، وجعلها على أحكام الشريعة دليلاً ،
ومهد بها لمشارع الهداية وصولاً ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي بعثه إلى
العالمين رسولاً ، وآتاه الكتاب ومثله من السنة معه هدىً وموعظةً وتفصيلاً ،
فشفى بها ظمأ القلوب غليلاً ، وأعاد سيف الحق ببرهانها صقيلاً ، صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه وأتباعه كثيراً بكرة وأصيلاً ؛ وبعد :

فقد ظهر بالبرهان العقلي ، وصح بالدليل النقلي ، أن السعد الأكبر
الأبدي ، بمتابعة هذا النبي الأمي . وإنما يتحقق اتباعه باتباع سنته ، وأخذ
النفوس بالوقوف عند أحكام شريعته . وإنما يعرف ذلك بالعلم بأفعاله ومعاني
لفظه ، ولا يصل ذلك إلى من بعده إلا بسماعه وحفظه ، وقد قيض الله ، وله
الحمد ، من / سلف الأمة من تصدوا لذلك ، وأوضحوا لطالبه سبل المسالك ، [ب/٢]
وتناقلوه كابراً عن كابر ، وأداه كما سمعه أول إلى آخر . فشرعوا لمن بعدهم طرق
السند والرواية ، وفتحوا أبواب المعرفة والدراية فجزاهم الله تعالى بحسن
صنيعهم الجنة ، كما أحيا بهم هذه السنة .

ولما كانت علوم الحديث النبوي من أنفس ما يقتضى ، وأهم ما يشتغل
بتحصيله ويعتنى ، صنف فيه الحفاظ المبرزون مصنفات جليلة ، وجمعوا فنونه
الجامعة فروع وأصوله ك (جامع الترمذي) و (علله) و (أصول الحديث)
للحاكم و (مدخله) و (كفاية) الخطيب و (جامعهم) وغير ذلك من جوامعهم ،

واقتنى آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو بن الصلاح بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع ، وأتقن في حسن تأليفه ماصنع . ومنذ تكرر سماعي له وبحثي وعكوفي على فوائده وحثي ، لم أزل حريصاً على تلخيص ألفاظه لنفسي ، وتخليص خلاصة محصولة لتقريب مراجعتي له ودرسي ، وترتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى ، وأخلى من الاعتراض عليه ، / حتى قدر الله وجود هذا المختصر . 1/3
فجمعت فيه خلاصة محصولة ، وأخليته من حشو الكلام وطوله ، وزدته من فرائد الفوائد ، وزوائد القواعد ، وقد أثقل كلام بعض بنصه ، وأحذف من بعض في حشو فصره ، وذكرت مسائله ، حيث ظننت أنه أجدر بها وأولى المواضع بطلبها^(١) ورتبته على مقدمة وأربعة أطراف ، والمقدمة في بيان مصطلحات يحتاج إلى معرفتها طالب الحديث .

والطرف الأول في الكلام على المتن ، وأقسامه ، وأنواعه :

فأقسامه ثلاثة : الصحيح ، والحسن ، والضعيف . وأنواعه ثلاثون :
(أ) المسند ، (ب) المتصل ، (ج) المرفوع ، (د) الموقوف ، (هـ) المقطوع ،
(و) المرسل ، (ز) المنقطع ، (ح) المعضل ، (ط) المعنعن ، (ي) المعلق ،

(١) فن ذلك تقديمه الكلام على (المنقطع) وتأخير المرسل عنه ، ولعل مراده أن يجعل الكلام على (المقطوع) و (المنقطع) متصلاً ببيان المفارقة بين الاصطلاحين ، قلت : أحسن ، وكذلك تأخيره الكلام على (المدلس) و (التدليس) إلى حيث الكلام على (السند وما يتعلق به) قلت : وفي ذلك شيء من جعل الشيء إلى جانب شبيهه ، وكذلك تقديمه الكلام على (الفرد والمعلل والمضطرب والمدرج والمقلوب وللوضع والمشهور والغريب والعزيز) والثلاثة الأخيرة منها هي عند ابن الصلاح تلي الكلام على (الإسناد العالي والنازل) قلت : ولعل مراده أن يحصر الكلام على المصطلحات متوالية وفي ذلك ترتيب ، وتأخيره الكلام على (الاعتبار والشواهد والتابعات) قلت : والبين من ذلك أنه قدم الكلام على مصطلحات كل بياين الآخر ، وأخر هذه لما يربط بينها من معان لطيفة ، كما أن في تأخيرها شيئاً من الترتيب المناسب ، وغير هذا من التقديم والتأخير بين موضوعات الكتاب .

(يا) الشاذ ، (يب) المنكر ، (يج) الفرد ، (يد) المعلن ، (يه) المضطرب ،
 (يو) المدرج ، (يز) المقلوب ، (يح) الموضوع ، (يط) المشهور ،
 (ك) الغريب ، (كا) العزيز ، (كب) المصحف ، (كج) المسلسل ،
 (كد) زيادات الثقات ، (كه) الاعتبار ، (كو) والشواهد ، (كز) والمتابعات ،
 (كح) مختلف الحديث ، (كط) الناسخ والمنسوخ ، (ل) غريب الحديث .

والطرف الثاني في الكلام في السند وما يتعلق به ، وهو أحد عشر نوعاً :

(أ) من تقبل روايته أو لا تقبل ، وفي الجرح والتعديل ، (ب) العالي والنازل / ، [ب/٣]
 (ج) المزيد في الأسانيد ، (د) التدليس ، (هـ) تباعد وفاة الراويين عن شيخ
 واحد ، (و) رواية الأقران^(١) ، (ز) الآباء عن الأبناء ، (ح) الأبناء عن الآباء ،
 (ط) من لم يرو عنه إلا واحد ، (ي) الأكابر عن الأصاغر ، (يا) العنينة .

الطرف الثالث في كيفية تحمل الحديث ، وطرقه ، وكتابه ، وضبطه ،
 وروايته ، وآداب طالبه وراوييه ، وهو ستة أنواع : (أ) أهلية التحمل ،
 (ب) طرق التحمل من السماع والإجازة والمناولة وغيرها ، (ج) كتابة
 الحديث ، (د) رواية الحديث ، (هـ) أدب الراوي ، (و) أدب الطالب .

الطرف الرابع في أسماء الرجال وما يتصل به ، وهو واحد وعشرون نوعاً :
 (أ) معرفة الصحابة ، (ب) معرفة التابعين ، (ج) طبقات الرواة ، (د) الأسماء
 والكنى ، (هـ) من عرف باسمه ، (و) الألقاب ، (ز) المختلف والمؤتلف ،
 (ح) المتفق والمفترق ، (ط) ما تركب منهما ، (ي) من تشابهوا في الاسم واسم
 الأب ، (يا) من نسب إلى غير أبيه ، (يب) النسب المخالفة ظاهرها ،
 (يج) الأسماء المفردة ، (يد) من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة ، (يه) معرفة

(١) بعد لفظ (الأقران) إحالة على الحاشية ، غير أن الحال عليه غير بين ، وأرجح أن صورته
 هكذا : « وفيه شرح » وأما في مقدمة ابن الصلاح فهو : بعضهم عن بعض .

الموالي ، (يو) الأسماء المبهمة ، (يز) الثقات والضعفاء ، (يح) من خلط من
الثقات ، (يط) أوطان الرواة ، (ك) الأخوة ، (كا) التواريخ والوفيات .
فهذه تراجم أبواب الكتاب ، والله الموفق للصواب ، لاإله إلا هو ، عليه
توكلت وإليه متاب .

/ المقدمة

[١/٤]

العلم بحديث رسول الله ﷺ ، وروايته من أشرف العلوم وأفضلها ، وأحقها بالاعتناء لمحصلها ، لأنه ثاني أدلة علوم الإسلام ، ومادة علوم الأصول والأحكام ، ولذلك لم يزل قدر حفاظه عظيماً ، وخطرهم عند علماء الأمة جسيماً . ولهذا العلم أصول وأحكام واصطلاحات ، وأقسام وأوضاع ، يحتاج طالبه إلى معرفتها ، وتحقيق معنى حقيقتها ، وبقدر ما يحصل منها تعلو درجته ، وبقدر ما يفوته تنحط عن غايته رتبته ، ومدار هذه الأمور على المتون والأسانيد ، وكيفية التحمل والرواية ، وأسماء الرجال ، وما يتصل بجميع ذلك على ما تقدمت ترجمته ، ويأتي بسط الكلام فيه . ولا بد من تقديم معرفة معنى المتن والسند والإسناد والحديث والخبر ، أما المتن فهو في اصطلاح المحدثين : ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام ؛ وهو مأخوذ إما من الماتنة وهي : المباعدة في الغاية لأن المتن غاية السند ، أو : من متن الكش إذا شقت جلدة بيضته واستخرجتها ، وكأنَّ المُسْنَدَ استخرج المتن بسنده ، أو : من المتن وهو ما / صلب وارتفع من الأرض ، [٤/ب] لأنَّ المُسْنَدَ يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله ، أو : من تمّتين القوس بالعصب ، وهو شدها به وإصلاحها ... (١) .

وأما السند : فهو الإخبار عن طريق المتن ، وهو مأخوذ ، إما : من السند

(١) بعد لفظ « إصلاحها » إحالة على الحاشية ، لكن العبارة المستدركة فيها طمست ، ولم أتبين فحواها ، وهي لا تتجاوز أربع كلمات ، وما يتفق وهذا المعنى ما جاء في القاموس المحيط وهو الرجل الصلب ، ومتنا الظهر : مكتنفا الصلب ، والتبتين : خيوط الخيام ، وكذا التبان ، وجعل المتن من شعر بين طرائق البيت اتقاء تمزيق الأعمدة له ، انظر مادة (متن) .

وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله ، أو : من قولهم : فلان سند أي معتمد ، فُسِمِي الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتقاد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه^(١) .

وأما الإسناد : فهو رفع الحديث إلى قائله ، والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد .

وأما الحديث : فأصله ضد القديم ، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره ، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً^(٢) ، وجمع حديث أحاديث على غير قياس^(٣) ، قال الفراء : واحد الأحاديث أحذوثة ، ثم جعل جمعاً للحديث^(٤) .

وأما الخبر : فهو قسم من أقسام الكلام ، كالأمر والنهي ، وهو قول مخصوص للصيغة الدالة وللمعنى القائم بالنفس ، واختلف في تحديده ، فنعه قوم وقالوا : هو ضروري . وحده آخرون ، فقال بعضهم : هو ما يدخله الصدق والكذب ، وهذا الحد منقوض بخبر الله تعالى ، فإن الكذب لا يدخله ، وبالخبر عن المحال ، فإن الصدق لا يدخله ؛ ولأن الصدق هو موافقة / الخبر ، فلا يصح تعريف الخبر بالصدق المتوقف عليه ، لأنه دور^(٥) ، وقيل : هو ما يدخله التصديق أو التكذيب وفيه الدور المتقدم ، وقيل : هو كلام يفيد بنفسه نسبة شيء إلى شيء

(١) ومنه ، سند الرجل للخمسين : قارب لها ، وكذا ، السناد : الناقة القوية ، وكذا ، ساند : عاضد وكائف ، والسندان : العظيم الشديد من الرجال ، وناقة مساندة : مشرفة الصدر والمقدم ، أو : يساند بعضها بعضاً . انظر القاموس المحيط مادة (سند) .

(٢) تدريب الراوي ٤

(٣) وكذا : حدثان الأمر : أوله وإبتدأؤه ، ورجل حدث السن وحديثها : بين الحديث والحذوثة فتي ، انظر القاموس المحيط مادة (حدث) .

(٤) اللسان مادة (حدث) .

(٥) أي أن الصدق منتفٍ إذا انتفى الخبر ، انظر كتاب التعريفات ٧٢

في الخارج ، وهو أقرب ما قيل ، وأئمة الحديث يطلقون الخبر على المتن وإن كان أمراً أو نهياً^(١) .

فروع :

الأول : الخبر إما صدق أو كذب ، ولا ثالث لهما على المختار : لأن الخبر إن طابق الخبر فهو صدق ، وإن لم يطابق فهو كذب ، سواء اعتقده المخبر أم لا . وقيل : إن اعتقده المخبر فصدق ، وإن لم يعتقده فكذب ، طابق فيهما أو لم يطابق .

الثاني : الخبر قد يعلم صدقه قطعاً كخبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ ، وقد يعلم كذبه قطعاً كالخبر المخالف لخبر الله تعالى ، وقد يظن صدقه كخبر العدل ، وقد يظن كذبه كخبر الفاسق ، وقد يشك فيه كخبر المجهول .

الثالث : الخبر ينقسم إلى متواتر وأحاد ، فالمتواتر : هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه لاستحالة توافقه على الكذب ، كالخبرين عن وجود مكة وغزوة بدر . وشروط المتواتر ثلاثة : تعدد الخبرين تعدداً يستحيل معه التواطؤ على الكذب ، واستنادهم إلى الحس ، واستواء الطرفين والوسط إلى أصله . وشرط قوم فيه / شروطاً آخر كلها ضعيفة^(٢) .

[ب/٥]

والصحيح أنه لا يشترط في المتواتر سوى الثلاثة المذكورة^(٣) ، والمتواتر في أحاديث النبي ﷺ ، المدونة في الكتب قليل جداً كحديث « من كذب علي

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٢٠/١ ، ١٥٦ - ١٥٧

(٢) وزاد ابن الأثير الجزري شرطاً رابعاً هو الإخبار عن علم لا عن ظن ، انظر جامع الأصول في

أحاديث الرسول ١٢١/١

(٣) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٢١/١ ، وكذلك كلامه على حد العدد في التواتر ١٢٢/١ وما

بعد .

متعمداً»^(١) . وسيأتي ، ولذلك لا يستعمله المحدثون في عباراتهم إلا نادراً .

وأما أخبار الآحاد : فخير الواحد كل ما لم ينته إلى التواتر ، وقيل : هو ما يفيد الظن ، ثم هو قسمان : مستفيض وغيره . فالمستفيض : ما زاد ثقافته على ثلاثة ، وقيل : غير ذلك . وغير المستفيض : هو خبر الواحد أو الاثنين أو الثلاثة على الخلاف فيه ، وأكثر الأحاديث المدونة والمسموعة من هذا القسم ، والتعبد بها جائز عند جمهور علماء المسلمين ، والعمل بها واجب عند أكثرهم . ورد بعض الحنفية خبر الواحد فيما تعم به البلوى ، كالوضوء من مس الذكر^(٢) وإفراد الإقامة^(٣) . ورد بعضهم خبر الواحد في الحدود^(٤) ورجح بعض المالكية القياس على خبر الواحد المعارض للقياس ، والصحيح الذي عليه أئمة الحديث أو جمهورهم ، أن خبر الواحد العدل المتصل في جميع ذلك مقبول وراجح على القياس المعارض له ، [١/٦] / وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة الحديث والفقه والأصول رضي الله عنهم ، والله أعلم^(٥) .

(١) الحديث في مسلم الجزء الأول (باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين) وفي الباب أحاديث عدة بمعناه وبلغت مقارب .

(٢) الموطأ ، كتاب الطهارة - باب الوضوء من (مس الفرج) . وسنن الترمذي الجزء الأول ، باب ماجاء في الوضوء من (مس الذكر) .

(٣) مسلم ، الجزء الثاني ، كتاب الصلاة - باب الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة . وسنن الترمذي ، الجزء الأول ، باب ماجاء في إفراد الإقامة ، وباب ماجاء أن الإقامة مثنى مثنى . والموطأ ، كتاب الصلاة - باب ماجاء في النداء للصلاة .

(٤) وهو موافق لما يرويه مالك من طريق أبي صالح عن أبي هريرة : « أن سعد بن عبادة قال لرسول الله ﷺ : رأييت لو أنني وجدت مع امرأتي رجلاً أمهله حتى آتي بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله ﷺ : نعم » . انظر الموطأ ، كتاب الحدود ، الحديث السابع . ومسلم ، الجزء الرابع ، كتاب اللعان .

(٥) مقدمة ابن الصلاح ٨ . وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٢٤/١ . والكفاية ٢٦ - ٣١ ، ٤٣٢

الطرف الأول

في الكلام على المتن والنظر في أقسامه وأنواعه

أما أقسامه فثلاثة : الصحيح والحسن والضعيف .

القسم الأول : الصحيح :

اعلم أن الحديث الصحيح : هو ما اتصل سنده برواية العدل الضابط عن مثله ، وسلم عن شذوذ وعلّة^(١) ، وسيأتي تفصيل ذلك . فكل حديث جمع هذه الشروط فمتفق عليه ، وكل ما اختلف فيه ، فإما لانتفاء بعضها يقيناً أو شكاً ، أو لعدم اشتراطه عند مخرجه^(٢) . ولذلك خرّج البخاري عن عكرمة وعمرو بن مرزوق وغيرهما دون مسلم ، وخرج مسلم عن حماد بن سلمة وأبي الزبير محمد بن مسلم دون البخاري ، وسببه اختلافهما في وجود الشروط المعتبرة فيه ، فقولهم : حديث صحيح ، لما هو كما ذكرنا ، لا أنه مقطوع بنفيه باطناً ، وقولهم : غير صحيح ، لما ليس كذلك ، لا أنه مقطوع بنفيه باطناً . قال الشافعي رضي الله عنه : إذا روى الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ فهو ثابت . وقال الخطابي : الصحيح ما اتصل سنده وعدّلت^(٣) ... / أهلية ذلك والتمكن من [٦/ب] معرفته احتمل استقلاله .

(١) الباعث الخيـث ٦ ، ومعرفة علوم الحديث ٦٢ ، وتذكرة الموضوعات ٥

(٢) انظر تفصيل الاتفاق والاختلاف فيه ، جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦٠/١ - ١٧٤

(٣) في أقصى حاشية وجه هذه الورقة بأسفلها ما يلي : « بقي منه مقدار ورقة » والبين أن السقط

هو عدد من الفوائد يمكن استدراكها من مقدمة ابن الصلاح ٨ - ١٥ ، ولم يعتد ابن جماعة بذكر

ابن الصلاح لها على النسق نفسه . وانظر أيضاً تدريب الراوي ١٢ - ١٤

المنهل الروي (٣)

السادس : ما حذف سنده أو بعضه فيها وهو كثير في تراجم البخاري قليل جداً في صحيح مسلم ، كقوله في التيمم : « روى الليث بن سعد »^(١) قال ابن الصلاح : « ما كان منه بصيغة الجزم مثل : قال فلان ، وفعل ، وأمر ، وروى وذكر ، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه ، وما ليس بصيغة الجزم مثل : يُروى عن فلان ، ويُذكر ، ويحكى ، ويقال عنه ، أو روي ، وذكر ، وحكي ، فليس يحكم بصحته عنه ، ولكن إirاده في كتاب الصحيح مشعر بصحة أصله »^(٢) .

السابع : لا يحتج بحديث من نسخة كتاب لم يقابل بأصل صحيح موثوق به بمقابلة من يوثق به . وقال ابن الصلاح : بأصول صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة . قلت : وهذا منه ينبغي أن يحمل على الاستحباب لا على الاشتراط ، لتعسر ذلك غالباً أو تعذر : ولأن الأصل الصحيح تحصل بـ الثقة^(٣) ..

الثامن : ليس المقصود بالسند في عصرنا إثبات الحديث المروي وتصحيحه ، إذ ليس يخلو فيه سند عن لا يضبط حفظه أو كتابه ضبطاً لا يعتمد عليه فيه ، بل المقصود بقاء سلسلة الإسناد المخصوص بهذه الأمة فيما نعلم^(٤) . وقد كفانا السلف مؤونة ذلك . فاتصال أصل صحيح بسند صحيح إلى مصنفه كافٍ وإن فقد [أ/٧] الإتيان في كلهم أو / بعضهم^(٥) .

(١) مسلم الجزء الأول (باب التيمم) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣ ، والباعث الحثيث ١٥

(٣) الباعث الحثيث ٧٤ - ٧٥ ، والكفاية ٣٧ - ٣٩

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٩ ، والباعث الحثيث ٨٧

(٥) وذكر الحاكم النيسابوري من طريق عبدان عن عبد الله بن المبارك قوله : والإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء ، انظر معرفة علوم الحديث ٦

التاسع : ذكر الحاكم النيسابوري في (مدخله) أن جملة من خرّج له البخاري في صحيحه دون مسلم أربع مئة وأربعة وثلاثون شيخاً ، وجملة من خرّج له مسلم في صحيحه دون البخاري ست مئة وخمسة وعشرون شيخاً .

العاشر : ذكر مسلم في أول صحيحه أنه يقسم الحديث ثلاثة أقسام^(١) . واختلف الحفاظ فيه ، فقال الحاكم والبيهقي : لم يذكر غير الأول واخترمته المنية قبل الثاني^(٢) ، وقال القاضي عياض : بل ذكر الثلاثة في كتابه ، فقسم الحديث على ثلاث طبقات من الرواة ، فالأول : حديث الحفاظ فيبدأ به ، ثم يأتي بالثاني بطريق الاستشهاد والاتباع حتى يستوفي الثلاثة ، وكذلك العلل التي وعد يأتيناه بها أتى بها في مواضعها من الكتاب من إرسال ونقص وزيادة وتصحيح ، قلت : ولو قيل أتى بالقسمين الأولين دون الثالث ...^(٣) .

القسم الثاني : الحديث الحسن :

ذكر الترمذي أنه يريد بالحسن : أن لا يكون في إسناده متهم ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه نحوه^(٤) . وقال الخطابي : هو ما عرف مخرجه واشتهر رجاله ، قال : وعليه مدار أكثر الحديث^(٥) . فالمدلس إذا لم يبيّن . والمنقطع ونحوه مما لم نعرف مخرجه . وقال بعض المتأخرين : هو الذي فيه ضعف قريب

(١) مسلم ٢/١

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦١/١ ، وتدريب الراوي ٥٥

(٣) بعد لفظ (الثالث) لفظتان طمستا في الحاشية ، قلت : ولعله تبة استدراك للمصنف على

القاضي عياض أن مسلماً لم يأت بالطبقة الثالثة ، ويؤكد هذا القول مسلم في مقدمة صحيحه : « فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم ، فلنا تشاغل بتخريج حديثهم » وقوله في موضع آخر : « فلنا نمرج على حديثهم ولا تشاغل به » ، انظر

مسلم ٥/١

(٤) سنن الترمذي ٣٤٠/٢

(٥) مقدمة ابن الصلاح ١٥ ، والباعث الحثيث ٢٠ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٧٨/١

محتمل ويصلح العمل به^(١) . وقال ابن الصلاح : هو قسمان ، وأطال في تعريفها مما حاصله أن أحدهما : ما لم يَخْلُ رجال إسناده عن مستور غير مغفل في روايته وروى مثله أو نحوه من وجه آخر ، والثاني : ما اشتهر راويه بالصدق والأمانة وقصر عن درجة رجال الصحيح حفظاً وإتقاناً ، بحيث لا يعد ما انفرد به منكرأ قال : ولا بد في القسمين من سلامتهما من الشذوذ والتعليل ، قلت : وفي كل هذه التعريفات نظر ، أما الأول والثاني فلأن الصحيح أو أكثره كذلك أيضاً ، فيدخل الصحيح في حد الحسن ويرد على الأول الفرد من الحسن فإنه لم يرو من وجه آخر ، ويرد على الثاني ضعيف عرف مخرجه واشتهر رجاله بالضعف ، وأما الثالث فيتوقف على معرفة الضعف القريب المحتمل وهو أمر مجهول ، وأيضاً فيه دور لأنه عرفه بصلاحيته للعمل به ، وذلك يتوقف على معرفة كونه حسناً . وأما الأول من القسمين فيرد عليه الضعيف والمنقطع ، والمرسل الذي في رجاله مستور وروى مثله أو نحوه من وجه آخر ، ويرد على الثاني وهو أقربها المتصل الذي اشتهر راويه بما ذكر فإنه كذلك وليس بحسن في الاصطلاح . قلت : ولو قيل : الحسن كل حديث خال عن العلل وفي سنده المتصل مستور له به شاهد أو مشهور قاصر عن درجة الإتقان لكان أجمع لما حدوده وقريباً مما حاولوه ..^(٢) وأخصر منه ما اتصل سنده وانتفت علله ..^(٣) في سنده مستور وله شاهد أو مشهور غير متقن ..^(٢) .

[٧/ب] / فروع :

الأول : الحسن حجة كالصحيح ، وإن كان دونه ، ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ، ولم يفرده عنه ، وهو ظاهر كلام الحاكم في تصرفاته وتسميته

(١) الكفاية ٢١ - ٢٢

(٢) حيث النقط ألفاظ انمحت في أصل الكتاب وزالت تماماً .

(جامع الترمذي) بالجامع الصحيح . وأطلق الخطيب اسم الصحيح على كتابي الترمذي والنسائي . وقال الحافظ السلفي بعد ما ذكر الكتب الخمسة ، اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب ، ولعل مراده معظم ماسوى الصحيحين ؛ لأن فيه ما قد صرحوا بأنه ضعيف أو منكر ، وصرح أبو داود والترمذي بانقسام كتابيهما إلى صحيح وحسن وضعيف^(١) .

الثاني : قولهم حسن الإسناد أو صحيح الإسناد دون قولهم : حديث صحيح أو حسن ، إذ قد يصح إسناده أو يحسن دون متنه لشذوذ أو علة ، فإن قاله حافظ معتمد ولم يقدح فيه فالظاهر منه حكمه بصحة المتن أو حسنه^(٢) . وأما تسمية البغوي في (المصاييح) السنن بالحسان فتساهل ؛ لأن فيها الصحاح والحسان والضعاف^(٣) . وقول الترمذي وغيره : حديث حسن صحيح ، أي : روي بإسنادين : أحدهما يقتضي الصحة ، والآخر يقتضي الحسن أو المراد الحسن اللغوي وهو ما تامل إليه النفس وتستحسنه .

الثالث : حديث المتأخر عن درجة الإتقان والحفظ ، المشهور بالصدق والستر إذا روي من وجه آخر ، يرقى من الحسن إلى الصحيح لقوته من الجهتين فينجبر أحدهما بالآخر ، قاله ابن الصلاح ، وفيه نظر لأن حد الصحة المتقدم لا يشمل ، فكيف يسمى صحيحاً ؟ قال : ولا ينجبر الضعيف بمجيئه من وجوه ضعيفة فيصير حسناً ، لأن وهن / الأول كان لضعف إتقان راويه الصدوق ، [٨/أ] فمجيئه من وجه آخر دال على عدم اختلال حفظه فقوي . قال : وكذلك المرسل إذا أسند أو أرسل من وجه آخر ، كما سيأتي^(٤) . وأما الضعيف لكذب راويه

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٩ - ٢٠ ، والباعث الحديث ٢٠ - ٢١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٩ ، والباعث الحديث ٢٣

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٨ ، والباعث الحديث ٢٢

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٧ ، والباعث الحديث ٢١

وفسقه فلا ينجبر بتعدد طرقه^(١) .

الرابع : جامع الترمذي أصل في معرفة الحسن وهو الذي شهره ، وقد يوجد في كلام بعض طبقة مشايخه كأحمد بن حنبل والبخاري ، وقد تختلف نسخ الترمذي في قوله : حسن وحسن صحيح ، فينبغي الاعتناء بتصحيح ذلك على أصول معتدة ، ومن مظان الحسن سنن الدارقطني فإنه نص على كثير منه ، وسنن أبي داود إذا أطلق الحديث ولم يبين غيره من الأئمة صحته ولا ضعفه فإنه قال : ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه قال : وما كان فيه وهن شديد فقد بينته ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض^(٢) .

الخامس : كتب المسانيد كسند الطيالسي وأحمد وإسحاق وعبد بن حميد وأبي يعلى الموصلي والبخاري لا تلتحق في الاحتجاج والركون إليها بالكتب الخمسة وما جرى مجراها من الكتب المبوبة ، كسنن ابن ماجه ، لأن المسانيد يجمع فيها ما رواه مصنفوها عن الصحابي صحيحاً كان أو ضعيفاً بخلاف الكتب المبوبة ، فإن قصد بها الاحتجاج^(٣) .

القسم الثالث : في معرفة الحديث الضعيف :

[٨/ب] وهو كل حديث لم تجتمع فيه شروط / الصحيح ولا شروط الحسن المقدم ذكرها ، وتفاوت درجاته في الضعف ، بحسب بعده من شروط الصحة ، كما تتفاوت درجات الصحيح بحسب تمكنه منها^(٤) . وقسمه أبو حاتم بن حبان إلى قريب من خمسين قسماً ، وكلها داخلة في الضابط الذي ذكرناه . وسبيل البسط في

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٧ ، والباعث الحثيث ٢١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٨ ، والباعث الحثيث ٢١ - ٢٢

(٣) الباعث الحثيث ٢٣ - ٢٤

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٨ - ١٩ ، والباعث الحثيث ١٥ ، وانظر كل ما جاء في نوع الحسن وما فرع

عليه المصنف ، تدريب الراوي ٤٩ - ٥٩

أقسامه أن يجعل ما عدمت فيه صفة معينة قسماً ، وما عدمت فيه هي وأخرى قسماً
 ثانياً ، وما عدمتا فيه وثالثة قسماً ثالثاً ، ثم كذلك إلى آخرها . ثم تعين صفة من
 الصفات التي قرنها مع الأولى فيجعل ما عدمت فيه وحدها قسماً ، وما عدمت فيه
 هي وأخرى بعينها غير الأولى قسماً ، ثم كذلك على ما تقدم : مثاله : المنقطع فقط
 قسم ، المنقطع الشاذ قسم ثان ، المنقطع الشاذ المرسل قسم ثالث ، المنقطع الشاذ
 المرسل المضطرب قسم رابع ، ثم كذلك إلى آخر الصفات . ثم نعود فنقول : الشاذ
 فقط قسم خامس مثلاً ، الشاذ المرسل قسم سادس ، الشاذ المرسل المضطرب قسم
 سابع ، ثم نقول المرسل فقط قسم ثامن ، المرسل المضطرب قسم تاسع ، المرسل
 المضطرب المعضل قسم عاشر ، وكذلك أبدأ إلى آخرها .

ومن أنواع الضعيف ماله لقب خاص كالمنقطع والمعضل والشاذ والمعلل
 والمضطرب والمرسل والمقطوع والموضوع وهو شرها ، وسيأتي تفصيلها إن شاء الله
 تعالى ^(١) .

وأما النظر في أنواع المتن ، فهي ثلاثون نوعاً ، ونبدأ ^(٢) ب :

النوع الأول : المسند

قال الخطيب : « هو ما اتصل سنده من / راويه إلى انتهاء ، وأكثر [١/٩]
 ما يستعمل فيما جاء عن النبي ﷺ دون غيره » ^(٣) . وقال الحاكم : « هو ما اتصل
 سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ » ^(٤) . وقال ابن عبد البر : « هو ما رفع إلى
 النبي ﷺ متصلاً كان أو منقطعاً » . فهذه ثلاثة أقوال ، وعلى قول كل منها
 فالمسند ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف ^(٥) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٢٠ - ٢١ ، والباعث الحثيث ٢٤ ، وتدريب الراوي ٥٩ - ٦٠

(٢) هذه اللفظة طمست تقريباً ، وما بقي منها واقتضاء العبارة رجحاً صورة ما أثبتناه .

(٣) الكفاية ٢١ ، وتدريب الراوي ٦٠٠

(٤) معرفة علوم الحديث ١٧

(٥) مقدمة ابن الصلاح ، ٢١ والباعث الحثيث ٢٤

النوع الثاني : المتصل

ويسمى الموصول : وهو ما اتصل سنده بسماع كل راوٍ له من فوقه إلى منتهاه ، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد (أو : إجازة) سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على غيره ^(١) ، ويدخل أيضاً في الأقسام الثلاثة .

النوع الثالث : المرفوع

وهو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير سواء أكان متصلاً أو منقطعاً . وقال الخطيب : هو ما أخبر به الصحابي خاصة عن قول النبي ﷺ ، أو فعله ؛ فخصه بالصحابي ^(١) ويدخل في الأقسام الثلاثة .

النوع الرابع : الموقوف

وهو عند الإطلاق ما روي عن الصحابي من قوله أو فعله أو نحو ذلك ، متصلاً كان أو منقطعاً كالمرفوع ، وقد يستعمل في غير الصحابي مقيداً مثل وقفه معتمر على همام ، ووقفه مالك على نافع . وبعض الفقهاء يسمي الموقوف بالآثر ، والمرفوع بالخبر ، وأما أهل الحديث فيطلقون الآثر عليها ^(٢) .

فروع :

الأول : قول الصحابي (كنا نفعل كذا) إن أضافه إلى زمن النبي ﷺ فالصحيح أنه / مرفوع ، وبه قطع الحاکم والجمهور . وقال الإمام أبو بكر الإسماعيلي : موقوف وهو بعيد ؛ لأن الظاهر أنه اطلع عليه وقرره ، وكذا قول [٩/ب]

(١) الباعث الحديث ٢٤

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٢ ، والباعث الحديث ٢٥ ، وتدريب الراوي ٦٠ - ٦١ ، ومعرفة علوم

الحديث ١٩ - ٢١ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٩/١

الصحابي : (كنا لانرى بأساً بكذا) ورسول الله ﷺ فينا ، ونحو ذلك ^(١) . وإن لم يضافه إلى زمن النبي ﷺ فهو موقوف ، وقول الحاكم والخطيب في حديث المغيرة : « كان أصحاب النبي ﷺ يقرعون بابه بالأظفار » ^(٢) إنه موقوف ليس كذلك بل هو مرفوع في المعنى ، ولعل مرادها أنه ليس مرفوعاً لفظاً .

الثاني : قول الصحابي : (أمرنا بكذا ، أو نهينا عن كذا ، أو أمر بلال بكذا ، أو من السنة كذا) مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم ؛ لظهور أن النبي ﷺ هو الأمر ، وأنها سنته ، وقال الإساعيلي وقوم : ليس بمرفوع ، والأول الصحيح سواء أقال الصحابي ذلك في حياة النبي ﷺ أم بعده ^(٣) .

الثالث : إذا قيل : (عن الصحابي) يرفعه ، أو رواية ، أو ينيه ، أو يبلغ به . فهو كناية عن رفعه ، وحكمه حكم المرفوع صريحاً كحديث الأعرج عن أبي هريرة رواية : « تقاتلون قوماً صغار الأعين » ^(٤) ، وكحديثه عن أبي هريرة يبلغ به : « الناس تبع لقريش » ^(٥) . وإن قيل عن التابعي يرفعه ونحوه ، فهو مرفوع ولكنه مرسل .

الرابع : تفسير الصحابي موقوف ، ومن قال : مرفوع ، فهو في تفسير يتعلق بسبب نزول آية ، كقول جابر : « كانت اليهود تقول كذا ، فأنزل الله

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٠٧/١

(٢) فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد ٥١٥/٢ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٩/١ ، ومعرفة علوم الحديث ١٩ ، ويذكر السيوطي أن البيهقي أخرجه في (المدخل) انظر تدريب الراوي ٦٢

(٣) الكفاية ٤٢٢ - ٤٢٤

(٤) البخاري ، الجزء الثالث (كتاب الجهاد والسير ، باب قتال الذين ينتملون الشعر) ومسلم الجزء

الثامن (كتاب الفتن وأشرط الساعة - باب لا تقوم الساعة حتى يمر ...) .

(٥) مسلم ، الجزء السادس ، باب « الناس تبع لقريش والخلافة في قريش » .

كذا» ^(١) ونحو ذلك لا في غيره من تفسيرهم ^(٢) .

الخامس : الموقوف ، وإن اتصل سنده ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه وطائفة من العلماء ، وهو حجة عند طائفة ^(٣) .

[١٠/أ] / النوع الخامس : المقطوع

وهو ما جاء عن التابعين من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم ، واستعمله الشافعي وأبو القاسم الطبراني في المنقطع ، وسيأتي بيانه ، وكلاهما ضعيف ليس بحجة ^(٤) .

النوع السادس : المرسل

هو قول التابعي الكبير : (قال رسول الله ﷺ كذا ، أو فعل كذا) فهذا مرسل باتفاق . وأما قول من دون التابعي : (قال رسول الله ﷺ) فقد قال أهل الفقه والأصول : يسمى مرسلًا ^(٥) سواء أكان منقطعاً أم معضلاً . وبهذا قطع الخطيب ، ثم قال : إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال رواية التابعي عن

(١) والحديث المعني هو : « كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول فأنزل الله عز وجل : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [سورة البقرة ٢/٢٢٢] » . انظر مسلم الجزء الرابع ، كتاب النكاح - باب : جواز جماعه ، والحاكم النيسابوري يجعله مسنداً بحجة أن الصحابي شهد الوحي والتزويل ، انظر معرفة علوم الحديث ٢٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٣ - ٢٥ ، الباعث الحثيث ٢٥ - ٢٦ ، والكفاية ٤٢٢ - ٤٢٤ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٩٠ - ٩٧ ، ومعرفة علوم الحديث ١٩ - ٢٠

(٣) تدريب الراوي ٦١ - ٦٥ ، والكفاية ٤٢٣ - ٤٢٤

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٢٣ ، والباعث الحثيث ٢٥ ، وتدريب الراوي ٦٥ ، ومعرفة علوم الحديث ٢٧ - ٢٩ ، وهو يصطلح له (المنقطع) .

(٥) وهنا لفظة انجحت فلم تظهر .

النبي ﷺ^(١) . وقال الحاكم وغيره من أهل الحديث : لا يسمى مرسلأ ، وخصوا المرسل بالتابعي .

فروع :

الأول : لوقال التابعي الصغير كالزهري وأبي حازم ويحيى بن سعيد : قال رسول الله ﷺ ، وقلنا بقول الحاكم فالمشهور أنه مرسل كالتابعي الكبير^(٢) ، وحكى ابن عبد البر أن قومأ يسمونه منقطعأ لا مرسلأ ، لأن أكثر روايتهم عن التابعين .

الثاني : حكم المرسل حكم الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر ، إما مسندأ أو مرسلأ عن غير رجال الأول ، فيكون حجة محتجأ به . وقال مالك وأبو حنيفة : يحتج بالمرسل مطلقأ ، ورده قوم مطلقأ^(٣) . والأول أصح وعليه جماهير العلماء والمحدثين^(٤) ؛ ولذلك احتج الشافعي بمراسيل سعيد بن المسيب لما وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك عنده بمرسل سعيد كما يتوهمه بعض الفقهاء من أصحابنا . فإن قيل : فيكون العمل بالمسند فالمرسل قلنا : فيكون العمل بالمسند فالمرسل . قلنا : بالمسند تتبين صحة المرسل ويكون في الحكم حديثان صحيحان بحيث لو عارضهما ...^(٥) من طريق واحدة رجحا عليه وعملنا بهما . وأما قوله في مختصر المزني : « وإرسال سعيد بن المسيب عندنا حسن »^(٦) ففي معناه قولان لأصحابه / أحدهما : أن مراسليه حجة لأنها فتشت فوجدت [١٠/ب]

(١) الكفاية ٢١

(٢) معرفة علوم الحديث ٢٥ - ٢٧

(٣) معرفة علوم الحديث ٢٦

(٤) الكفاية ٣٨٤

(٥) لفظة افحت في أصل الكتاب .

(٦) تدريب الراوي ٦٧

مسندة ، والثاني : أنه يرجح بها لكونه من أكبر علماء التابعين لا أنه يحتاج بها ، والترجيح بالمرسل صحيح . قال الخطيب : الصحيح من القولين عندنا الثاني لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسنداً بحال من وجه يصح . وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين مزية ، كما استحسّن مرسل سعيد ، ثم المنقول عن الشافعي على ما نقله البيهقي وغيره : « أن المرسل إن أسنده حافظ غير مرسله أو أرسله عن غير شيوخ الأول فيه ، أو عضده قول صحابي ، أو فتوى أكثر العلماء ، أو عرف أنه لا يرسل إلا عن عدل قَبِل » ^(١) . قال البيهقي : فالشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها ولا يقبلها إذا لم ينضم إليها ما يؤكدها سواء أكان مرسل ابن المسيب أو غيره . قال : وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقل بها الشافعي حين لم ينضم إليها ما يؤكدها ، ومراسيل لغيره قال بها حين انضم إليها ما يؤكدها . قال : وزيادة ابن المسيب على غيره في هذا لأنه أصح التابعين إرسالاً فيما زعم الحفاظ ، وأما قول القفال المروزي في (شرح التلخيص) : « قال الشافعي في (الرهن الصغير) : مرسل ابن المسيب عندنا حجة » فمحمول على ما قاله البيهقي .. ^(٢) .

الثالث : إذا روى ثقة حديثاً مرسلًا ورواه ثقة غيره متصلًا كحديث : « لانكاح إلا بولي » ^(٣) رواه إسرائيل وجماعة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي ﷺ . ورواه الثوري وشعبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن

(١) الرسالة ٤٦١ - ٤٦٥ ، وتدريب الراوي ٦٧

(٢) بعد لفظ البيهقي سقط استدرك في حاشية الأصل لكنه انفتح منه مقدار أربعة أسطر ، وأرجح أن ما جاء في تدريب الراوي ٦٨ يقوم مقامه بمضمونه إذ أن السيوطي دقيق التلخيص حصيف الأخذ والجمع .

(٣) سنن الترمذي ، الجزء الأول (كتاب النكاح - باب ما جاء : لانكاح إلا بولي) وسنن أبي داود ، الجزء الثاني (باب في الولي) ، والمستدرك ، الجزء الثاني ، (السلطان ولي من لا ولي له) وسنن ابن ماجه ، الجزء الأول ، (كتاب النكاح - باب لانكاح إلا بولي) .

النبي ﷺ . فقد حكى الخطيب عن أكثرهم أن الحكم للمرسل ، وعن بعضهم أن الحكم للأكثر ، وعن بعضهم للأحفظ . فإن كان هو المرسل لم يقدح ذلك في عدالة الواصل ..^(١) وقال : الزيادة من الثقة مقبولة ، هذا مع أن المرسل شعبة وسفيان ، ودرجتها من الحفظ والإتقان معلومة ، فهذه خمسة أقوال : الصحيح منها ما صححه الخطيب .

فرع : لو أرسل ثقة حديثاً تارة ، وأسنده أخرى ، أو رفعه ثقات ووقفه ثقات ، أو وصله ثقات وقطعه ثقات ، فالحكم في الجميع لزيادة الثقة من الإسناد والرفع والوصل ، والله أعلم .

الرابع : مرسل الصحابي كالتصل في الحكم ؛ وهو ما رواه الحسن بن علي وابن عباس وابن الزبير وأنس ونحوهم ، مما لم يره أو يسمعه من النبي ﷺ ، لأن الظاهر أن روايتهم ذلك عن الصحابة وكلهم عدول . وحكى الخطيب عن بعض العلماء أن مرسل الصحابي كمرسل غيره ، إلا أن يقول : لا أروي / إلا ما سمعته من [١١/أ] رسول الله ﷺ أو عن صحابي ، لأنه قد يروي عن غير صحابي . وهذا قال

(١) وهنا انطمس الكلام في الأصل نفسه غير أن ما يلي نقلاً عن مقدمة ابن الصلاح يوضح السقط المشار إليه قوله : « ومنهم من قال : من أسند حديثاً قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته ، ومنهم من قال : الحكم لمن أسنده إذا كان عدلاً ضابطاً فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحداً أو جماعة ، قال الخطيب : هذا القول هو الصحيح قلت : وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله ، وسئل البخاري عن حديث : « لانكاح إلا بولي » المذكور فحكم لمن وصله وقال الزيادة .. » وكذا قول السيوطي في تدريب الراوي قوله : « وعلى هذا القول لو أرسله أو وقفه الأحفظ لا يقدح الوصل والرفع في عدالة راويه ومسنده من الحديث غير الذي أرسله » (وقيل : يقدح فيه وصله ما أرسله) أو رفعه ما وقفه (الحفاظ) ، وصحح الأصوليون في تعارض ذلك من واحد في أوقات أن الحكم لما وقع منه أكثر ، فإن كان الوصل أو الرفع أكثر قدم ، أو ضدها فكذلك ، قلت : بقي عليهم ما إذا استويا بأن وقع كل منهما في وقت فقط أو وقتين فقط (انظر صفحة ٦٢) .

الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني المتكلم ، والأول أصح : لأن رواية الصحابي عن غير صحابي نادر وإذا روى ذلك بيّنه^(١) .

النوع السابع : المنقطع

وهو ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان ، وبه قال طوائف من الفقهاء والمحدثين ، منهم الخطيب وابن عبد البر ، إلا أن أكثر ما يوصف بالانقطاع رواية من دون التابعي عن الصحابي مثل مالك عن ابن عمر . وقال الحاكم وغيره : المنقطع ما أحيل فيه قبل الوصول إلى التابعي رجل سواء أكان محذوفاً كالشافعي عن الزهري أم مذكوراً مبهماً كالملك عن رجل عن الزهري . وحكى الخطيب عن بعض العلماء : أن المنقطع هو الموقوف على التابعي أو من دونه قولاً أو فعلاً وهو غريب^(٢) . فهذه ثلاثة أقوال ، وهو ضعيف على الجميع .

فرع : قد يخفى الانقطاع فلا يدركه إلا أهل المعرفة التامة^(٣) ، كحديث العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى : « كان النبي ﷺ إذا قال بلال : قد قامت الصلاة ، نهض وكبر »^(٤) . قال أحمد بن حنبل : العوام لم يدرك ابن أبي أوفى^(٥) ومثل هذا كثير ولا سيما في الآحاد . وقد يعرف الانقطاع بمجيئه من وجه آخر بزيادة رجل أو أكثر ، وهذا الفرع مع ما يأتي في نوع المزيد في الأسانيد

(١) انظر الباب كله في مقدمة ابن الصلاح ٣٣ - ٣٤ ، والباعث الحثيث ٢٦ - ٢٩ ، وتدريب الراوي

٦٥ - ٧١ ، والكفاية ٤٠٤ - ٤١٣ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٥/١ - ١١٩

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٩ - ٣٧ ، والباعث الحثيث ٢٩ - ٣٠ ، وتدريب الراوي ٧١ ، والكفاية

٢١ ، ومعرفة علوم الحديث ٢٧ - ٢٩

(٣) تدريب الراوي ٧١

(٤) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير عن عبد الله بن أبي أوفى بإسناد واه .

(٥) يؤيد هذا قول ابن حبان في ترجمة العوام : « من لا يصغر عن لقاء الصحابة ولا يصح ذلك له »

انظر مشاهير علماء الأمصار ١٧٦

يعرض بكل واحد منها على الآخر^(١) .

النوع الثامن : الْمُعْضَل

وهو ماسقط من سنده اثنان فصاعداً ، كقول مالك : قال رسول الله ﷺ ، وكقول الشافعي : قال ابن عمر كذا . ويسمى منقطعاً عند بعضهم ، ومرسلاً عند بعض كما تقدم^(٢) . وعن الحافظ أبي نصر السجزي أن قول الراوي (بلغني) يسمى معضلاً كقول مالك : بلغني عن أبي هريرة^(٣) ، والمعضل من قسم الضعيف .

فرع : إذا وقف تابع التابعي على التابعي حديثاً هو مرفوع متصل عند ذلك التابعي فقد جعله الحاكم نوعاً من المعضل ، وفيه نظر إلا أن يكون نحو قول الأعمش عن الشعبي : « يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا » الحديث^(٤) فقد رواه الشعبي عن أنس ..^(٥) . لأن التابع أسقط اسمي الصحابي .
الرسول ﷺ^(٦) .

(١) هنا كلمة أو كلمتان طمستا في أصل المخطوط .

(٢) الكفاية ٢١

(٣) وهو قوله : « أن رسول الله ﷺ قال : للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق » ، انظر الموطأ (كتاب الاستئذان - باب الأمر بالرفق بالمملوك) ، ومسلم ، الجزء الخامس (كتاب الإيمان - باب إطعام المملوك مما يأكل ...) .

(٤) وثقة الحديث هي : « فيقول : ما علمته ، فيختم على فيه فتنتطق جوارحه ، أو قال : ينطق لسانه فيقول لجوارحه : أبعدكن الله ما خاضعت إلا فيكن » كما في معرفة علوم الحديث ٢٨ ، وفي مسلم بمعناه ، وبطريق آخر ، الجزء الثامن (كتاب الزهد والرقائق) .

(٥) بعد لفظ (أنس) كلمات انطمست في الأصل ، وجاء في مقدمة ابن الصلاح ما يوضح ذلك قوله : (عن رسول الله ﷺ متصل مسند قلت : هذا جيد حسن لأن هذا الانقطاع بواحد مضموماً إلى الوقف يشتمل على الانقطاع باثنين : الصحابي ورسول الله ﷺ ، فذلك باستحقاق اسم الإعضال أولى ، والله أعلم) وكذا في تدريب الراوي ٧٣

(٦) مقدمة ابن الصلاح ٢٨ - ٢٩ ، والباعث الحثيث ٣٠ ، وتدريب الراوي ٧٢ - ٧٣ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٦/١ ، ومعرفة علوم الحديث ٣٦ ، ٣٩

النوع التاسع : المَعْنَعَن

وهو الذي يُقال في سنده فلان عن فلان ، قال بعض العلماء : هو مرسل .
والصحيح الذي عليه جماهير العلماء والمحدثين والفقهاء والأصوليين أنه متصل إذا
[١١/ب] أمكن لقاؤهما مع براءتهما من التدليس . وقد أودعه البخاري / ومسلم صحيحهما ،
وكذلك غيرها من مشرطي الصحيح الذين لا يقولون بالمرسل ، وادعى أبو عمرو
الداني إجماع أهل النقل عليه ، وكاد ابن عبد البر أن يدعي إجماع أهل الحديث
عليه ، وشرط أبو بكر الصيرفي وغيره ثبوت اللقاء ، وقيل : إن عليه أئمة
الحديث : ابن المديني والبخاري وغيرهما ، وشرط أبو المظفر السمعاني طول
الصحبة وأبو عمرو الداني أن يكون معروفاً بالرواية عنه . وقال أبو الحسن
القاسبي : إذا أدركه إدراكاً بيناً ، وأنكر مسلم على مَنْ اشترط ثبوت اللقاء في
النعنة وأنه قول مخترع ، وأن المتفق عليه إمكان لقائهما لكونهما في عصر واحد
وإن لم يأت في خبر قط أنها اجتمعا^(١) . وردَّ قومٌ هذا القول على مسلم ، قال ابن
الصلاح : « وكثر في عصرنا وما قاربه استعمال (عن) في الإجازة » .

فرعان :

الأول : إذا قال الراوي : (إن فلاناً قال : كذا) مثل مالك عن الزهري أن
سعيد بن المسيب قال : كذا ، أو : مالك عن نافع : قال ابن عمر كذا أو حدَّث أو
ذكر ونحو ذلك فقد قال أحمد ويعقوب بن شيبه وأبو بكر البردجي إن مطلقه
محمول على الانقطاع ولا يلحق بـ (عن) . وقال مالك (عن) و (أن) سواء .
وحكاه ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم وأنه لا اعتبار بالحروف والألفاظ بل
باللقاء والمجالس والسماع والمشاهدة ؛ فإذا صح سماع بعضهم من بعض حمل على
الاتصال بأي لفظ ورد حتى يُبيِّن الانقطاع ، قال الصيرفي : كل مَنْ عُلِمَ له سماع

(١) مسلم ٢٢/١ - ٢٨ ، وفي (معرفة علوم الحديث) بيان كاف انظره ٢٤ - ٢٥

من إنسان أو لقاءه له / فحدث عنه فهو على السماع ، حتى يُعلم أنه لم يسمع منه . [١٢/أ]

الثاني : إذا قيل : فلان عن رجل عن فلان ؛ ونحوه فقد سماه بعض
المعتبرين في الأصول مرسلأ ، وقال الحاكم : لا يسمى مرسلأ بل منقطعأ ، وهذا
أقرب ؛ وقد تقدم في المنقطع ^(١) .

النوع العاشر : المعلق

وهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحدأ فأكثر ، كقول الشافعي : قال نافع ،
أو قال ابن عمر ، أو قال النبي ﷺ ، وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار أو الطلاق
لاشتراكهما في قطع الاتصال . ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده أو آخره
لتسميتهما بالمنقطع والمرسل ، ولا في غير صيغة الجزم مثل : (يروى عن فلان)
و (يذكر عنه) وشبه ذلك . وأورده البخاري كثيراً في صحيحه كما تقدم ، وليس
بخارج من قبيل الصحيح ؛ وإن كان على صورة المنقطع ، فقد يفعل البخاري
ذلك لكون الحديث معروفاً من جهة الثقات عن علقه عنه ، أو لكونه ذكره
متصلاً في موضع آخر من كتابه ، أو لسبب آخر لا يصحبه خلل الانقطاع ، وهذا
فيما يورده أصلاً أو مقصوداً لا في معرض الاستشهاد ؛ لأن الشواهد يحتمل فيها
ماليس من شرط الصحيح معلقاً كان الشاهد أو موصولاً ، وقد خطئ ابن حزم
الظاهري في رده حديث أبي مالك الأشعري في (المعازف) لقول البخاري فيه :
قال هشام بن عمار ^(٢) ، وساق السند ، وزعمه أنه منقطع بين البخاري وهشام ،
فإن الحديث معروف الاتصال بشرط الصحيح .

(١) تدريب الراوي ٧٢ - ٧٥

(٢) البخاري ، الجزء السادس (باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه) ، وانظر فتح

الباري بشرح صحيح البخاري ٤٥/١٠ إشارته إلى قول ابن حزم .

فرع : ماأورده البخاري من ذلك عن شيوخه محمول على السماع .

قال أبو جعفر بن حمدان النيسابوري : كلما قال البخاري : (قال لي) أو : (قال لنا) فهو عرض ومناولة . وعن بعض متأخري المغاربة^(١) أنه قسم ثانٍ من التعليق ، وجعله من التعليق المتصل لفظاً المنفصل معنى / وقال : إذا قال البخاري : (قال لي) أو (قال لنا) فاعلم أنه ذكره للاستشهاد لا للاحتجاج . والمحدثون يعبرون بذلك عما جرى بينهم في المناظرات والمذاكرات ، وأحاديثها قلما يحتج بها ، وأبو جعفر النيسابوري أقدم من هذا المغربي وأعرف بالبخاري منه ، قاله ابن الصلاح^(٢) .

النوع الحادي عشر : الشاذ

قال الشافعي : « هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الناس » ، قال ابن الصلاح : « أو انفرد به من ليس له من الضبط والثقة ما يجبر تفرده » ، وعلى هذا فالمنكر والشاذ واحد . وقال الحافظ أبو يعلى الخليلي : الذي عليه حفاظ الحديث أن الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به شيخ ثقة كان أو غير ثقة ، فما كان غير ثقة فمتروك ، وما كان عند ثقة توقف فيه ولا يحتج به . وقال الحاكم : « الشاذ ما انفرد به ثقة وليس له أصل بمتابع »^(٣) .

فما قاله الشافعي لإشكال فيه ، وما قاله الخليلي والحاكم يشكل بما ينفرد به العدل الضابط كحديث : « الأعمال بالنيات » تفرد به يحيى عن التيمي ، والتيمي عن علقمة ، وعلقمة عن عمر ، وعمر عن النبي ﷺ^(٤) وكحديث : « النهي عن

(١) تدريب الراوي ٧٦

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٢٨ - ٣٦ ، والباعث الحثيث ٣٠ - ٣٥ ، وتدريب الراوي ٧٥ - ٧٧

(٣) معرفة علوم الحديث ١١٩

(٤) مسلم ، الجزء السادس (باب إنما الأعمال بالنية) .

بيع الولاء»^(١) تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهذان وغيرهما أيضاً مخرجة في الصحيحين وليس لها إلا إسناد واحد ، فليس كما أطلقه الخليلي والحاكم . قال ابن الصلاح ما حاصله : « إن الصحيح التفصيل : فما خالف مفردة أحفظ منه وأضبط فشاذاً مردود ، وإن لم يخالف وهو عدل ضابط ، فصحيح ، أو غير / [أ/١٣] ضابط ولا بُعد عن درجة الضابط فحسن وإن بُعد فشاذاً منكر ، وهذا التفصيل حسن ، ولكنه غل لخالفه الثقة من هو مثله في الضبط وبيان حكمه^(٢) .

النوع الثاني عشر : المنكر

قيل : هو ما تفرد به من ليس ثقة ولا ضابطاً ، فهو الشاذ على هذا ، كما تقدم ، وقال البردجي : هو الفرد الذي لا يعرف متنه عن غير راويه ، والصواب ما تقدم^(٣) .

النوع الثالث عشر : الأفراد

وهو قسمان : أحدهما ، فرد عن جميع الرواة وقد تقدم تفصيله . والثاني ، مفرد بالنسبة إلى جهة كقولهم : تفرد به أهل مكة ، أو أهل الشام ، أو تفرد به فلان عن فلان ، أو أهل البصرة عن أهل الكوفة ، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يزداد بتفرد أهل مكة تفرد واحد منهم ، فيكون كالقسم الأول^(٤) .

(١) مسلم ، الجزء الرابع (كتاب العتق - باب النهي عن بيع الولاء) والموطأ ، (كتاب العتق - الحديث العشرون) ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٦١ - ١١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٣٦ - ٣٧ ، والباعث الحثيث ٣٥ - ٣٦ ، وتدريب الراوي ٨١ - ٨٣ ، ومعرفة علوم الحديث ١١٩ - ١٢٢

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٣٧ - ٣٨ ، والباعث الحثيث ٣٧ ، وتدريب الراوي ٨٣

(٤) مقدمة ابن الصلاح ٤١ - ٤٢ ، والباعث الحثيث ٣٨ ، ويجعلها الحاكم ثلاثة ، انظر معرفة علوم

الحديث ٩٦ - ١٠٢ ، وتدريب الراوي ٨٧ - ٨٨

النوع الرابع عشر : المُعَلَّل

وهو مافيه سبب قادح غامض مع أن ظاهره السلامة منه ، ويتكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً ، ويدرك ذلك بتفرد الراوي وبمخالفة غيره ، وبما ينبه على وهم بإرسال أو وقف أو إدراج حديث في حديث أو غير ذلك مما يغلب على ظنه ، فيحكم بعدم صحته أو يتردد فيتوقف . وطريق معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وضبطهم وإتقانهم ، وقد كثر تعليل الموصول برسـل ، يكون راويه أقوى من وصل ، والعلة إما في الإسناد وهو الأكثر ، أو في المتن . [١٣/ب] والتي في الإسناد قد تقدح فيه وفي المتن أيضاً / كالإرسال والوقف ، أو تقدح في الإسناد وحده ، ويكون المتن معروفاً صحيحاً كحديث يعلى بن عبيد عن الثوري عن عمرو بن دينار : « البيعان بالخيار »^(١) إنما هو عبد الله بن دينار ، وغلط فيه يعلى . وقد تكون العلة كذب الراوي أو غفلته وسوء حفظه ، وسمى الترمذي النسخ علة ، وأطلق بعضهم العلة على مخالفة لا تقدح كالإرسال ما وصله الثقة الضابط حتى قال : من الصحيح صحيح مُعَلَّل كما قيل : منه صحيح شاذ^(٢) .

النوع الخامس عشر : المضطرب

وهو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاومة ، فإن ترجحت إحدى الروايات على الأخرى بوجه من وجوه الترجيح بأن يكون راويها أحفظ أو أكثر صحة للمروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجح ، ولا يكون حينئذ مضطرباً .

(١) مسلم ، الجزء الخامس (كتاب البيوع - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين) ، والموطأ ، (كتاب البيوع - باب بيع الخيار) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٤٢ - ٤٤ ، والباعث الحثيث ٣٩ - ٤١ ، وقد أحسن الحاكم أيما إحسان بتثيله لبعض العلل وجعلها عشرًا ، مثل لكل واحدة بحديث ، انظر معرفة علوم الحديث ١١٢ -

١١٩ ، وتدريب الراوي ٨٨ - ٨٩ ، ٩١

والاضطراب قد يقع في السند أو المتن ، أو من راوٍ أو من رواة ، والمضطرب ضعيف لإشعاره بأنه لم يضبط ^(١) .

النوع السادس عشر : المدرج

وهو أقسام أحدها : ما أدرج في الحديث من كلام بعض رواه فيرويه من بعده متصلاً فيتهم أنه من الحديث . الثاني : أن يكون عنده متان بإسنادين أو طرف من متن بسند غير سنده فيرويهما معاً بسند واحد . الثالث : أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في سنده أو متنه فيدرج روايتهم على الاتفاق ولا يذكر الاختلاف ، وتعمد كل واحد من الثلاثة حرام ، وقد صنف الخطيب فيه كتاباً سماه (الفصل للوصل المدرج في النقل) فشفى وكفى ^(٢) .

[١٤/أ]

/ النوع السابع عشر : المقلوب

وهو أن يكون حديث مشهور عن راوٍ فيجعل عن راوٍ آخر ليرغب فيه لغرابته ، كحديث مشهور عن سالم فجعل عن نافع ، فصير غريباً مرغوباً فيه ، ولما قدم البخاري بغداد قلب أهلها عليه أسانيد مئة حديث امتحاناً ، فقال في كل واحد لأعرفه ، فلما فرغوا ردها على وجوها ، فأذعنوا لفضله ^(٣) .

النوع الثامن عشر : الموضوع

وهو المخلوق ، وهو شر الضعيف وأردى أقسامه ، ولا تحل روايته مع العلم به في أي معنى كان ، إلا مع بيان حاله ، بخلاف غيره من أقسام الضعيف التي تحتل

(١) مقدمة ابن الصلاح ٤٤ ، والباعث الحثيث ٤١ ، وتدريب الراوي ٩٣ ، وفي الكفاية فضل إيضاح ٤٣٣ - ٤٣٦

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٤٥ - ٤٧ ، والباعث الحثيث ٤٣ ، وتدريب الراوي ٩٥ - ٩٨ ، ومعرفة علوم الحديث ٣٩ - ٤١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٤٨ ، والباعث الحثيث ٤٥ - ٤٦ ، وتدريب الراوي ١٠٥ - ١٠٧

صدقاً باطناً ، فإنه يجوز روايتها في الترغيب والترهيب . ويعرف الوضع بإقرار واضعه أو معنى إقراره ، قلت : هذا إذا دل دليل على صدقه وبقرينة في الراوي أو في المروي ، فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركافة لفظها ومعانيها وبمخالفتها ..^(١) . والمعلوم المقطوع به . وصنف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتابه في الموضوعات ، فذكر كثيراً من الضعيف الذي لا دليل على وضعه . والواضعون أقسام : أعظمهم ضرراً قوم ينتسبون إلى الزهد والديانة فوضعوه حسبة بزعمهم الباطل وجهلهم ، فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم ، كأبي عصمة نوح بن أبي مريم^(٢) في وضعه الحديث المروي عن أبيّ بن كعب في فضائل السور ، والكرامية^(٣) المبتدعة جوزوا الوضع في الترغيب والترهيب ، وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يعتدّ بهم ، والزنادقة وضعوا جملاً من الحديث ليدخلوا في الدين ما ليس منه كمحمد بن سعيد الشامي المصلوب وضعه في حديث : لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله^(٤) ، فوضع الاستثناء فتبين جهابذة الحديث [١٤١/ب] أمرها ، وقوم وضعوها تقريباً إلى الملوك كغياث بن إبراهيم في وضعه حديث المسابقة بالجناح^(٥) ، وقوم وضعوها تعصباً وهوى كأمون بن أحمد المروزي في وضعه : يكون في أمي رجل يقال له محمد بن إدريس^(٦) ، وقد يسند الواضع كلام نفسه أو كلام

(١) لفظة انظمست في الأصل .

(٢) تذكرة الموضوعات ٨٢ ، ٣٠١ ، وميزان الاعتدال ٢٧٩/٤ - ٢٨٠ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ١٢٢

(٣) نسبة إلى محمد بن كرام إمامهم القائل بأن معبوده مستقر على العرش وأنه جوهر ، انظر القاموس المحيط مادة (كرم) .

(٤) والحديث هو : « أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي » انظر القوائد المجموعة ٣٢١ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٣٥/١ - ١٣٦ ، وتذكرة الموضوعات ٨ ، ٩ ، ٢٩٠ ، وميزان الاعتدال ٥٦١/٣

(٥) ولفظ الحديث هو : « لاسبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح » ، انظر ميزان الاعتدال ٢٣٨/٢ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ٩٥ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٣٧/١ - ١٣٨ ، وتذكرة الموضوعات ٩ ، ٢٨٤

(٦) ميزان الاعتدال ٤٢٩/٢ - ٤٣٠ ، وتنزيه الشريعة المرفوعة ٩٨/١ ، ٣٠/٢ ، وتذكرة الموضوعات

١١١ ، ٢٨٧ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٣٨/١

بعض الحكماء ، وقد يغلط إنسان فيقع في شبه الوضع بغير تعمد^(١) .

النوع التاسع عشر : المشهور

وهو ما اشتهر عند أهل الحديث خاصة كحديث بريرة^(٢) ، أو عندهم وعند غيرهم كحديث : « الأعمال بالنيات »^(٣) . ثم الثاني ينقسم إلى متواتر وهو خبر من يحصل العلم بصدقهم كـ (واقعة بدر) على الجملة ، وإلى غير متواتر^(٤) كحديث : « الأعمال بالنيات » لأن شرط التواتر منتف في أوله . وأهل الحديث لا يذكرون التواتر ، ولعل ذلك لقلته في رواياتهم كحديث : « من كذب علي متعمداً » الحديث^(٥) فإنه رواه نيف وستون من الصحابة منهم العشرة وقيل : رواه مئتان . قال بعض الحفاظ : لا يعرف حديث اجتمع عليه العشرة غيره ولا حديث رواه أكثر من ستين صحابياً غيره^(٦) .

النوع الموفاي العشرين ، والحادي والعشرون : الغريب والعزير

الحديث الغريب هو ما انفرد واحد بروايته أو برواية زيادة فيه عن مجمع حديثه كالزهري في المتن أو السند . وينقسم إلى غريب صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح ، وهو الغالب على الغرائب ؛ ولذلك جاء عن أحمد بن

(١) مقدمة ابن الصلاح ٤٧ - ٤٨ ، والباعث الحثيث ٤٣ ، ٤٥ ، وتدريب الراوي ٩٨ - ١٠٥ ، وجامع

الأصول في أحاديث الرسول ١٣٥/١ - ١٣٨

(٢) مسلم ، الجزء الرابع (باب إنما الولاء لمن أعتق) .

(٣) تقدم ذكره صفحة (٥٠) الملاحظة (٤) .

(٤) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٥٩/١

(٥) تقدم ذكره في الصفحة (٣٢) الملاحظة (١) .

(٦) مقدمة ابن الصلاح ١٣٤ - ١٣٦ ، والباعث الحثيث ٨٩ - ٩٠ ، وتدريب الراوي ١٨٨ - ١٩١ ،

ومعرفة علوم الحديث ٩٢ - ٩٤

حنبل : « لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء » . وينقسم أيضاً إلى غريب متناً وإسناداً ، وغريب إسناداً لا متناً ، وفيه يقول الترمذي : « غريب من هذا الوجه ، ولا يوجد غريب متناً لا إسناداً من جهة واحدة / بل بالنسبة إلى جهتين ، كحديث فرد اشتهر عن بعض رواته مثل حديث : « إنما الأعمال بالنيات » فإنه غريب في أوله مشهور في آخره » ^(١) .

والعزيز أن ينفرد بروايته اثنان أو ثلاثة دون سائر رواة المروي عنه فإن رواه الجماعة عنه سمي مشهوراً ^(٢) .

النوع الثاني والعشرون : المصحف

وهو تغيير لفظ أو معنى ، واللفظ إما تصحيف بصر أو سمع ، وقد يكون في السند أو المتن ، فن السند العوام بن مراحم بالراء المهملة والجيم صحفه ابن معين بالزاي والحاء ^(٣) ، ومن المتن « من صام رمضان وأتبعه ستاً ^(٤) » صحفه الصولي فقال : « شيئاً » ^(٥) . ومن السمي في السند حديث عاصم الأحول رواه بعضهم فقال واصل الأحذب ^(٦) ، وفي المتن حديث زيد بن ثابت « أن النبي ﷺ احتجر في المسجد ^(٧) أي اتخذ حجرة من حصير أو غيره ، يصلي فيها » صحفه ابن لهيعة فقال : « احتجم » ^(٨) . والتصحيف المعنوي كقول محمد بن المثنى العنزي : نحن قوم

(١) جامع الأصول في أحاديث الرسول ١٧٤/١ - ١٧٦ ، ومعرفة علوم الحديث ٩٤ - ٩٦

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣٦ - ١٣٧ ، والباعث الحثيث ٩٠ - ٩١ ، وتدريب الراوي ١٩١ - ١٩٣

(٣) تدريب الراوي ١٩٦

(٤) مسلم ، الجزء الثالث (كتاب الصوم - باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان) .

(٥) تدريب الراوي ١٩٦

(٦) تدريب الراوي ١٩٧

(٧) مسلم ، الجزء الثاني (باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد) .

(٨) تدريب الراوي ١٩٦

لنا شرف ، صلى إلينا رسول الله ﷺ ، يريد حديث : « الصلاة إلى العنزة »^(١) وإنما هي الخربة الصغيرة ، ومنه ما ذكره الخطابي عن بعض شيوخه في الحديث أنه قال : لما روي حديث النهي عن التحليق يوم الجمعة قبل الصلاة^(٢) قال مامعناه : منذ أربعين سنة ما حلفت رأسي قبل الصلاة ، فهم منه الحلق وإنما أريد تحلق الناس^(٣) ، وهذا النوع إنما يحققه الحذاق ، ومنهم الدارقطني والخطابي ولهما فيه تصنيف مفيد^(٤) .

النوع الثالث والعشرون : المسلسل

وهو ما يتابع رجال إسناده عند روايته على صفة أو حالة / إما في الراوي أو في [١٥/ب] الرواية ، وصفة الراوي ، إما قول أو فعل أو غير ذلك كسلسل القسم بالله العظيم ، وكسلسل التشبيك باليد^(٥) ومسلسل العدّ فيها^(٦) ، وكاتفاق أسماء الرواة كجزء المحمّدين أو صفتهم كحديث الفقهاء أو نسبتهم كحديث كل رواة مكّيون . وصفة الرواية كالمسلسل بـ (سمعت)^(٧) أو بـ (أخبرنا) ونحو ذلك ، وأفضله مادل على اتصال السماع ، ومن فوائده زيادة الضبط ، وقلماء يسلم عن خلل في التسلسل ، وقد ينقطع تسلسله في أواخره كسلسل أول حديث سمعته^(٨) .

(١) وهو الحديث الذي يذكره الترمذي في الجزء الأول من سننه (باب ما جاء في إدخال الأصبع في الأذن عند الأذان) .

(٢) والحديث في سنن أبي داود في الجزء الأول (باب التحلق يوم الجمعة قبل الصلاة) .

(٣) تلبس إبليس ١١٥

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٤٠ - ١٤١ ، وفي الكفاية ما يحسن العودة إليه انظر ٢٤٥ - ٢٤٩ ، ومعرفة

علوم الحديث ١٤٦ - ١٥٢ ، وتدريب الراوي ١٩٦ - ١٩٧

(٥) معرفة علوم الحديث ٣٣ - ٣٤

(٦) معرفة علوم الحديث ٣٢ - ٣٣

(٧) معرفة علوم الحديث ٣٠

(٨) مقدمة ابن الصلاح ١٣٨ - ١٣٩ ، والباحث الحثيث ٩١ - ٩٢ ، وتدريب الراوي ١٩٤ - ١٩٥ ،

معرفة علوم الحديث ٢٩ - ٣٤

النوع الرابع والعشرون : زيادة الثقة

وهي أقسام :

أحدها : زيادة تخالف ما رواه الثقات ، وحكم هذه الرد كما سبق في الشاذ .

الثاني : زيادة حديث يخالف فيه غيره بشيء أصلاً ، فهذا مقبول ، ونقل الخطيب اتفاق العلماء عليه .

الثالث : زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من رواه ؛ ويمثله بزيادة مالك في حديث الفطرة لفظ « من المسلمين »^(١) . ذكر الترمذي أن مالكا تفرد بزيادة قوله : « من المسلمين »^(٢) ، وأخذ بهذه الزيادة غير واحد من الأئمة واحتجوا بها ، منهم الشافعي وأحمد . وقال غير الترمذي : قد وافق مالكا على هذه الزيادة عن نافع عمرو بن نافع والضحاك بن عثمان ، خرّج الأول البخاري^(٣) والثاني مسلم^(٤) .

قال الخطيب : مذهب الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة إذا انفرد بها سواء أكانت من شخص واحد بأن رواه مرة ناقصاً ومرة بالزيادة ، أم كانت من غير من رواه ناقصاً ، خلافاً لمن رد ذلك مطلقاً من أهل الحديث ، ولمن ردها منه وقبلها من غيره .

وقال أهل الأصول : إن اتحد المجلس ولم تحتمل غفلتهم عن تلك الزيادة غالباً ردت وإن احتمل قبلت عند الجمهور ، وإن جهل تعدد المجلس فأولى بالقبول من

(١) مسلم ، الجزء الثالث ، (باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير) ، والموطأ (باب مكيعة زكاة الفطر) .

(٢) سنن الترمذي ، الجزء الأول (كتاب الزكاة - باب ما جاء في صدقة الفطر) .

(٣) البخاري ، الجزء الثاني (باب فرض صدقة الفطر) .

(٤) مسلم ، الجزء الثالث (زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير) .

صورة اتحاده ، وإن تعدد يقيناً قبلت باتفاق . وإذا أسنده وأرسلوه أو وصله وقطعوه ، أو رفعه ووقفوه ، فهو كالزيادة^(١) .

النوع الخامس والسادس والسابع والعشرون : الاعتبار والمتابعات والشواهد

وهي أمور يتعرفون بها حال الحديث ، فالاعتبار : أن ينظر في حديث رواه حماد بن سلمة / مثلاً ولم يتابع عليه عن أيوب عن ابن سيرين عن [١٦/أ] أبي هريرة . هل رواه ثقة غير أيوب كذلك ، فإن لم يوجد ثقة غير ابن سيرين كذلك ، فإن لم يوجد فصحابي غير أبي هريرة ، فأى ذلك وجد علم أن له أصلاً يرجع إليه وإلا فلا .

والمتابعة : أن يرويه غير حماد عن أيوب ، وهو المتابعة التامة ، أو غير أيوب عن ابن سيرين ، أو غير ابن سيرين عن أبي هريرة أو غير أبي هريرة عن النبي ﷺ . فكل هذا يسمى متابعة ، ولكن تقصر عن الأولى بحسب بعدها منها ، ويسمى الحاكم في (المدخل) المتابعة شاهداً ، فالاعتبار تطلب المتابعة وقد علمت هي .

والشاهد : أن يروى حديث بمعنى حديث لا بلفظه فيكون شاهداً له ، ولا يسمى ذلك متابعة ، لأنه ليس بلفظه في مثال المتابعة . والشاهد حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس في حديث : الإهاب « لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به » . رواه ابن جريج عن عمرو ولم يذكر الدبغ . فذكر البيهقي لحديث ابن عيينة متابعاً وشاهداً فالمتابع أسامة بن زيد تابع عمراً عن عطاء عن ابن عباس : « ألا نزعتم إهابها فدبغتموه فاستمتعتم

(١) مقدمة ابن الصلاح ٤٠ - ٤١ ، والباعث الحثيث ٣٨ - ٣٩ ، وتدريب الراوي ٨٦ - ٨٧ ،

والكفاية ٤٢٤ - ٤٢٩

به ^(١) . والشاهد حديث عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس عن النبي ﷺ :
« أئبأ إهاب دبغ فقد طهر » ^(٢) .

فرع : إذا قالوا تفرد به أبو هريرة مثلاً أو ابن سيرين أو أيوب أو حماد أشعر ذلك بانتفاء المتابعات ، وإذا عدمت المتابعات مع الشاهد تحقق فيه التفرد ، [١٦/ب] وحكمه ماسبق في الشاذ . / وقد يدخل في المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه ، وفي الصحيحين من ذلك . ولا يصلح لذلك كل ضعيف ؛ ولذلك يقول الدارقطني في (الضعفاء) : « فلان يعتبر وفلان لا يعتبر » ^(٣) .

النوع الثامن والعشرون : مختلف الحديث

وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر فيجمع أو يرجح أحدهما . وهو فن مهمّ تضطر إليه جميع طوائف العلماء ، وإنما يكمل للقيام به الأئمة من أهل الحديث والفقه والأصول الغواصون على المعاني . وقد صنف الشافعي فيه كتابه المعروف به ، ولم يقصد استيعابه بل ذكر جملة تنبه العارف على طريق ذلك . ثم صنف فيه ابن قتيبة وأحسن في بعض ، ومن جمع الأوصاف المذكورة لم يُشكل عليه شيء من ذلك . قال ابن خزيمة : لأعرف حديثين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأتني لأؤلف بينهما .

والمختلف قسمان : أحدهما يمكن الجمع بينهما ، فيتعين ، ويجب العمل بهما ، كحديث : « لا عدوى » ^(٤) وحديث : « لا يورد ممرض على مصح » ^(٤) . والثاني

(١) مسلم ، الجزء الأول (باب طهارة جلود الميتة بالدباغ) .

(٢) مسلم ، الجزء الأول (باب طهارة جلود الميتة بالدباغ) ولفظه هو : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » ، والموطأ (كتاب الصيد - ما جاء في جلود الميتة) ، وسنن ابن ماجه ، الجزء الثاني (كتاب اللباس - باب لبس جلود الميتة إذا دبغت) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٢٨ - ٢٩ ، والباعث الحثيث ٢٧ ، وتدريب الراوي ٨٥ - ٨٦ .

(٤) مسلم ، الجزء السابع (باب لا عدوى ولا طيرة ...) .

لا يمكن الجمع بينهما ، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدمناه ، وإلا علمنا بالراجح منها ،
ووجوه الترجيح خمسون جمعها الحازمي في كتاب (الناسخ والمنسوخ) له ^(١) .

النوع التاسع والعشرون : في الناسخ والمنسوخ

/ الناسخ من الحديث هو كل حديث دل على رفع حكم شرعي سابق له ، [١٧/أ]
ومنسوخه كل حديث رفع حكمه الشرعي بدليل شرعي متأخر عنه ، وهذا فن
صعب مهم كان للشافعي فيه يد طويلة وسابقة أولى ، وأدخل بعض أهل الحديث
فيه ما ليس منه لخفاء معناه . وقد تكلم الناس في حد النسخ ومن أجود حد فيه
قولهم : هو رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر ، وهذا النوع منه ما يعرف
بنص النبي ﷺ مثل : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » ^(٢) ، ومنه
ما عرف بقول الصحابي مثل : « كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك
الوضوء مما مست النار » ^(٣) . ومنه ما عرف بالتاريخ كحديث : « أفطر الحاجم
والمخجوم » ^(٤) ، وحديث : « احتجم وهو صائم » ^(٥) . بين الشافعي أن الأول كان
سنة ثمان ، والثاني سنة عشر . ولا يثبت التقدم والتأخر بقول الصحابي : ثم
نسخ ، فربما قاله عن اجتهاد ، ولا يكونه من أحداث الصحابة أو متأخري
الصحبة ، فربما سمعه من صحابي قديم ، ومنه ما عرف بالإجماع كحديث : « قتل

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٤٣ ، والباعث الحثيث ٩٤ - ٩٥ ، وتدريب الراوي ١٩٧ - ١٩٨ ، والكفاية

٤٣٢ - ٤٣٣

(٢) مسلم ، الجزء السادس (كتاب الأضاحي - باب إدخار لحوم الأضاحي) ، وتدريب الراوي

١٩٥

(٣) مسلم ، الجزء الأول (باب الوضوء مما مست النار ونسخه) ، ومعرفة علوم الحديث ٨٥

(٤) سنن أبي داود (باب في الصائم يحتجم) .

(٥) مسلم ، الجزء الرابع (كتاب الحج - باب جواز الحجامة للمحرم) ، والموطأ (كتاب الصيام -

باب ما جاء في حجمة الصائم) .

شارب الحمر في الرابعة ^(١) ، عرف نسخه بالإجماع على خلافه ، والإجماع لا ينسخ ، وإنما يدل على النسخ ^(٢) .

النوع الموفي الثلاثين : غريب اللفظ وفقهه

أما غريبه وهو ما جاء في المتن من لفظ غامض بعيد الفهم لقلّة استعماله ، وهو فن مهم يجب أن يتثبت فيه أشدّ تثبت ، وقد أكثر العلماء التصنيف فيه . قيل : أول من صنّفه النضر بن شميل ، وقيل أبو عبيدة معمر ، وبعدها أبو عبيد القاسم ثم ابن قتيبة مافاته ، ثم الخطابي مافاتهما . فهذه أمهاته ثم تبعهم غيرهم بزوائد وفوائد ، وينبغي / أن لا يقلد فيه إلا مصنف إمام جليل . وأجوده [١٠/ب] ما جاء مفسراً في رواية أخرى . وأما فقهه الكلام فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه ، وهذه صفة الفقهاء الأعلام كالشافعي ومالك ، وفي هذا الفن مصنّفات كثيرة ، كـ (معالم السنن) للخطابي و (التهيد) لابن عبد البر ^(٣) .

(١) سنن أبي داود (باب إذا تتابع في شرب الحمر) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٣٩ - ١٤٠ ، والباعث الحثيث ٩٢ - ٩٣ ، وتدريب الراوي ١٩٥ - ١٩٦ ،

وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٤٥/١ - ١٥٢ ، ومعرفة علوم الحديث ٨٥ - ٨٨

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٣٧ - ١٣٨ ، والباعث الحثيث ٩١ ، وتدريب الراوي ١٩٣ - ١٩٤ ، وجامع

الأصول في أحاديث الرسول ٦٤/١ - ٦٧ ، ومعرفة علوم الحديث ٨٨ - ٩١ ، وفي (الكفاية)

توجيه للبحث جيد ، انظر ٢٢٥ - ٢٥٧

الطرف الثاني

في الإسناد وما يتعلق به

والكلام فيه في أحد عشر نوعاً :

النوع الأول : صفة من تقبل روايته ومن لا تقبل ، وفيه فصول

الأول : أجمع جماهير أئمة العلم بالحديث والفقه والأصول على أنه يشترط فيمن يحتج بحديثه : العدالة والضبط . فالعدالة : أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سليماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، والضبط : أن يكون متيقظاً ، حافظاً إن حدث من حفظه ، ضابطاً لكتابه إن حدث منه ، عارفاً بما يحيل المعنى إن روى به . ولا تشترط الذكورة ولا الحرية ولا العلم بفقه أو عريية ولا البصر ولا العدد أو معنى الحديث .

الثاني : تعرف العدالة بتنصيب عدلين عليها أو بالاستفاضة . فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل أو غيرهم من العلماء وشاع الثناء عليه بها كفى فيها كالك والسفيانين والأوزاعي والشافعي وأحمد وأشباههم . وقال ابن عبد البر : كل حامل علم معروف بالعبادة به محمول على العدالة أبداً ، حتى يبين جرحه ، وهذا غير مرضي . ويُقبل تعديل العبد والمرأة إذا كانا عارفين به كما يقبل خبرها ، قاله الخطيب . ويعرف ضبطه بموافقة رواياته روايات الثقات المتقنين غالباً ولو في المعنى ، ولا تضر مخالفة نادرة^(١) .

(١) معرفة علوم الحديث ١٤ - ١٧ ، وتدريب الراوي ١٠٩ - ١١٠

الثالث : يقبل التعديل من غير ذكر سببه ، لأن أسبابه كثيرة ولا سيما [١٨/أ] / ما يتعلق بالنفي فيشق تعددها ، ولا يقبل الجرح إلا مفسراً لاختلاف الناس في موجهه ، هذا هو الصحيح المختار فيها ، وبه قال الشافعي . وقد احتج البخاري بعكرمة مولى ابن عباس وإسماعيل بن أبي أويس وعاصم بن علي ، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وغيره مع سبق الطعن فيهم ، وكذلك أبو داود ، فدل على اختيارهم ما قلناه . فإن قيل : إنما يعتمد الناس على مصنفات الأئمة في الجرح والتعديل وقلما يذكر فيها السبب فاشتراط ذكره يعطل ذلك فالجواب : أن ذلك منهم يفيد التوقف فيمن جرحوه ، فإذا بحث عن حاله وزالت الريبة فيه قبل حديثه ، كالذين احتج بهم في الصحيحين^(١) أو ردّ .

الرابع : يثبت الجرح والتعديل في الرواية بقول واحد على الصحيح ، وقيل : لا بد من اثنين كالشهادة ، فإن اجتمع في شخص جرح وتعديل ، فالجرح مقدم لزيادة العلم^(٢) . وقيل : إن كان عدد المعدلين أكثر رجح التعديل ، ولو تمارض في ثبوت جرح معين ونفيه فالترجيح لا غير^(٣) .

الخامس : لا بد من تعيين المعدّل فلو قال : حدثني الثقة لم يكف على الصحيح ، وبه قطع الخطيب والصيرفي ، وقيل . يكفي ، فإن كان عالماً كفى في حق من يوافقه في مذهبه على المختار عند المحققين^(٤) ، ولو روى عنه وسماه لم يكن تعديلاً عند الأكثر ، وهو الصحيح . وقيل : تعديل ، وقيل : إن كانت عادته أنه لا يروي إلا عن عدل فتعديل ، واختاره قوم . قال ابن الصلاح : « وليس عمل

(١) تدريب الراوي ١١١

(٢) بعد لفظ ، العلم إشارة إحالة على الحاشية غير أن الكلام بها انطمس وانغى .

(٣) تدريب الراوي ١١٣

(٤) في الأصل (عند محققين) ورجحت ما أثبتته .

العالم أو فتياه على وفق حديث حكماً بصحته ولا مخالفته له جرحاً فيه ، أو في راويه » . قلت : إن علم أن عمله بخبره من غير مستند آخر ولا كان / من باب [١٨/ب] الاحتياط وهو من يشترط العدالة فقد قطع أهل الأصول بأنه تعديل له ، وكذلك إذا حكم بشهادته حاكم يشترط العدالة في الشهادة فهو تعديل له .

السادس : الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل قد رتبها عبد الرحمن بن أبي حاتم فأجاد . فألفاظ التعديل مراتب ، الأولى : أعلاها ثقة أو متقن أو ثبت أو حجة ، وفي العدل حافظ أو ضابط فهذا حجة . الثانية : صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهذا يكتب حديثه ، وينظر فيه ، لأن هذه العبارات لا تشعر بالضبط فينظر ليعتبر ضبطه ، وقد تقدم الاعتبار . وعن ابن مهدي قال حدثنا أبو خلدة فقيل : كان ثقة ؟ قال : كان صدوقاً وكان مأموناً وكان خيراً ، الثقة شعبة وسفيان . وقال ابن معين : إذا قلت لا بأس به فثقة ، وهذا خبر عن نفسه ، ونقل ابن أبي حاتم عنهم أرجح . الثالثة : شيخ ، فهذا يكتب حديثه وينظر فيه كما تقدم ؛ قلت : ومثله أو قريب منه : روى عنه الناس ، أو : لا أعلم به بأساً . الرابعة : صالح الحديث ، فهذا يكتب حديثه للاعتبار . قلت : ومثله (وسط) .

أما ألفاظ الجرح فمراتب ، أولها : أدناها لئلا الحديث ، فهذا يكتب حديثه وينظر اعتباراً . قلت : ومثله (مقارب الحديث مضطرب) أو (لا يحتج به) أو (مجهول) . قال الدارقطني : إذا قلت : (لين الحديث) لم يكن ساقطاً ، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقطه عن العدالة . الثانية : (ليس بقوي) كالأول لكنه دونه . قلت : ومثله (ليس بذاك) أو (ليس بذلك القوي) الثالثة : (ضعيف الحديث) هو دون الثاني لا يطرح بل يعتبر . قلت : ومثله (فيه ضعف) - (في حديثه ضعف) . الرابعة : (متروك الحديث) أو (ذاهب الحديث) أو (المنهل الروي (٥))

(كذاب) فهذا ساقط لا يكتب عنه شيء ، والله أعلم ^(١) .

السابع : لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه كمن ينام حالة السماع أو يشتغل عنه بما يشغل عنه ، أو يحدث لا من أصل صحيح ، أو من عرف بقبول التلقين في الحديث ، أو بكثرة السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح ، أو من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه . قال ابن المبارك وأحمد بن حنبل والحيمدي وغيرهم : « من غلط في حديثه فبين له غلطه فلم يرجع وأصر على غلطه سقطت رواياته » . وهذا الذي قالوه لعله إذا ظهر منه ذلك على وجه العناد ، فإن لم يكن عناداً ففيه نظر ، والله أعلم . ولا بأس بأدنى نعاس لا يختل معه فهم الكلام . وكان بعضهم إذا كتب طبقة السماع كتب : « وفلان وهو ينعس ، وفلان وهو يكتب » ^(٢) .

الثامن : لا يقبل مجهول الحال ، والمجهول أقسام ثلاثة ، أحدها : مجهول العدالة ظاهراً وباطناً ، فلا يقبل عند الجماهير ، وعن أبي حنيفة قبوله . الثاني : مجهول العدالة باطناً لا ظاهراً وهو المستور والمختار قبوله ، وقطع به سليم الرازي ، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فين تقادم عهدهم ، وتعذرت معرفتهم . الثالث : مجهول العين وهو كل من لم يعرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد ، قاله الخطيب . وقال ابن عبد البر : كل من لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم ، إلا أن يكون مشهوراً بغير حمل العلم

(١) انظر ميزان الاعتدال ٢/١ - ٤ تعديده لمراتب الجرح والتعديل وفيه زيادة ، وفي الكفاية بيان لذلك وتثليل ، انظر ٢٢ - ٢٣ ، ٧٨ - ٨٨ ، ١٠٥ - ١١٠ ، وانظر الرفع والتكليف في الجرح والتعديل ،

ففيه بسط لهذا الباب جيد ، والباعث الحثيث ٤٦ - ٥٨ ، وتدريب الراوي ١٢٥ - ١٢٨

(٢) الكفاية ١٤٠ - ١٤٣ ، ١٤٨ - ١٥٢ ، وتدريب الراوي ١٢٤ - ١٢٥

كالك بن دينار في الزهد ، وعمرو بن معد يكرب في النجدة ، وقال الخطيب : أقل ما يرفع الجهالة أن يروي عنه اثنان من المشهورين بالعلم . قال ابن الصلاح معترضاً على الخطيب وابن عبد البر : قد خرّج البخاري عن مرداس بن مالك الأسلمي ولم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، ومسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة فدل على خروجه عن الجهالة برواية واحد . وأجيب عن اعتراضه بأن مرداساً وربيعاً صحابيَّان والصحابة كلهم عدول ، فلا تضر الجهالة بأعيانهم ، وبأن الخطيب شرط في الجهالة عدم معرفة العلماء ، وهذان مشهوران عند أهل العلم ، فظهر أن البخاري ومسلم لم يخالفوا نقل الخطيب رحمهم الله تعالى .

فرع : يقبل من عرفت عينه وعدالته وإن جهل اسمه ونسبه .

/ التاسع : لا يقبل مبتدع ببدعة مكفرة باتفاق . والمبتدع بغيرها فيه ثلاثة [١٩/أ] أقوال ، قيل : لا يقبل مطلقاً لفسقه وإن تأول كالكفر . وقيل : إن لم يستحل الكذب لنصرة مذهبه وأهله قبل ، وإن استحلّه كالخطابية^(١) لم يقبل ويعزى هذا إلى الشافعي . وقيل : إن كان داعية لمذهبه لم يقبل وإلا قبل ، وهذا الذي عليه الأكثر ، ونقل ابن حبان اتفاقهم عليه^(٢) .

العاشر : يقبل التائب من أسباب الفسق ومن الكذب في حديث الناس وغيره إلا الكذب في حديث رسول الله ﷺ ، متعمداً فلا يقبل أبداً وإن حسنت توبته ، قاله أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري . وقال الصيرفي في (شرح الرسالة) : من أسقطنا خبره من أهل النقل لكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله

(١) هم قوم من الرافضة نسبة إلى أبي الخطاب كان يأمرهم بشهادة الزور على مخالفهم ، انظر

القاموس المحيط مادة (خطب) ، والباعث الحثيث ٥١

(٢) تدريب الراوي ١١٥ - ١٢٠

بتوبة تظهر ، ومن ضعفناه لم نجعله قوياً بعد ذلك ، وقال المعاني : من كذب في خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من حديثه^(١) .

الحادي عشر : إذا كذب أصل فرعه في رواية خبر عنه ، أو جزم بنفيه سقط ذلك الخبر ، ولا يقدح ذلك في عدالتها وباقي رواياتها وإن قال : (لأدري) أو نحوه مما يدل على شك أو نسيان لم يسقط ، ويجب العمل به عند جماهير أئمة الحديث والفقه والأصول ؛ لأن الراوي عنه عدل جازم ، ونسيانه جائز ، فلا يسقط الحديث بالاحتمال . وقال بعض الحنفية : يسقط ، فردوا حديث النص بشاهد ويمين لما نسيه سهيل بن أبي صالح^(٢) وكان يقول : حدثني ربيعة عني عن أبي عن أبي هريرة^(٣) ، وردوا حديث سليمان بن موسى / عن الزهري عن عروة عن عائشة في (النكاح بغير إذن الولي) لما نسيه الزهري حين سأله ابن جريج عنه . وقول الجماهير أصح لأن كثيراً من الأكابر نسوا أحاديث رويوها ، فحدثوا بها عن فروعهم كما قدمنا عن سهيل^(٤) . وصنف الخطيب فيه كتاباً . والإنسان معرض للنسيان ؛ ولذلك كره الشافعي وغيره الحديث عن الأحياء ، ونهى محمد بن عبد الحكم عنه لما نقل عنه شيئاً كان قد نسيه فذكره به^(٥) .

(١) كل ما جاء في هذه الفقرات الثلاث أتى عليه الخطيب في الكفاية ٨٨ - ٨٩ ، ١١٧ - ١١٩ ، ١٢٠ -

١٢٥ ، ١٥٦ - ١٥٨ ، وفي معرفة علوم الحديث ٥٢ - ٥٣ مختصر لما جاء في الفقرتين الأخيرتين ،

وانظر تدريب الراوي ١٢١

(٢) مسلم ، الجزء الخامس (كتاب الأقضية - باب القضاء باليمين والشهادة) .

(٣) مسلم ، الجزء الخامس (كتاب الإيمان - باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها) .

(٤) نصب الرأية لأحاديث الهداية ١٨٤/٣ - ١٨٥ ، وفيه عن ابن عدي في الكامل في ترجمة سليمان بن

موسى : « هذا حديث جليل وعليه الاعتماد في إبطال النكاح بغير ولي ، وقد رواه عن ابن

جريج كبار الناس ... » .

(٥) تدريب الراوي ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٣ - ١٢٤

الثاني عشر : اختلفوا في قبول من أخذ على التحديث أجراً ، فردّه أحمد وإسحاق وأبو حاتم الرازي لأنه يخرم المروءة ويَطْوَقُ تهمة ، ورخص فيه أبو نعيم الفضل بن دُكين . والأعدل أنه إن تعطل لذلك تكسبه قبل ، وإلا فلا ، فإن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أفتى أبا الحسين بن النفور بذلك لما كان أصحاب الحديث يمنعونه التكسب لعياله ^(١) .

الثالث عشر : أعرّض الناس في هذه الأعصار عن مجموع الشروط المذكورة ، واكتفوا من عدالة الراوي بكونه مستوراً ، ومن ضبطه بوجود سماعه مثبتاً بخط موثوق به ، وروايته من أصل موافق لأصل شيخه . واحتج البيهقي لذلك بأن الحديث الصحيح وغيره قد جمع في كتب أئمتّه فلا يذهب شيء منه على جميعهم ، وإن جاز ذلك في بعض ، والقصد بالسماع بقاء سلسلة الإسناد الخصوص بهذه الأمة حرسها الله تعالى ^(٢) .

النوع الثاني : الإسناد العالي والنازل

الإسناد خَصِيصَة لهذه الأمة وَسُنَّة من السنن ، وطلبُ علوه سنة ؛ ولذلك استحبّت الرحلة فيه . قال أحمد بن حنبل رحمة الله عليه : طلب / الإسناد [٢٠/أ] العالي سنة عن سلف ولأن علوه يبعد من الخلل . والعلو خمس مراتب :

الأولى : أجّلها ، القرب من النبي ﷺ بعدد أقل في إسناد صحيح . فإنّ قرب الإسناد قرّبه إلى الله عز وجل .

(١) وحشد الخطيب ما فيه غنية من الآثار والأخبار في هذه المسألة ، فانظر الكفاية ١٥٣ - ١٥٦ ، وتدريب الراوي ١٢٤

(٢) مقدمة ابن الصلاح ٤٩ - ٦٠ ، والباعث الحثيث ٤٦ - ٥٨ ، وتدريب الراوي ١٢٥ ، ومعرفة علوم الحديث ١٧ - ١٩

الثانية : العلو والقرب من إمام من أئمة الحديث ، وإن كثر العدد منه إلى النبي ﷺ .

الثالثة : العلو بالنسبة إلى رواية مصنف كتاب من الكتب المعتمدة ، وهو ماكثر اعتناء المتأخرين به من الموافقات والأبدال والمساواة والمصافحة . فالموافقة : أن يقع لك حديث عن شيخ المصنف من طريق هي أقل عدداً من طريقك من جهته ، مثل أن يجتمع سندك وسند مسلم في قتيبة عن مالك . والبديل : أن يقع ذلك في شيخ شيخه بأن يجتمع سندك وسند مسلم في مالك مثلاً ، وقد يسمى موافقة أيضاً بالنسبة إلى شيخ شيخه . والمساواة : أن يكون بينك وبين الصحابي في العدد ما بين مسلم مثلاً وبينه ، وهو نادر في زماننا . والمصافحة : أن يقع ذلك لشيخك فتكون كمن صافح مسلماً به وأخذه عنه وهو قليل أيضاً ووقع لنا طائفة منها ، فإن وقعت المساواة لشيخ شيخك كان مصافحة لشيخك ، ثم كذلك لشيخ شيخ شيخك وهو كثير في شيوخنا ومثل هذا العلو إنما يكون لنزول رواية ذلك الإمام ، فلولا نزوله لما علا لك .

الرابعة : العلو بتقدم وفاة الراوي ، ذكره أبو يعلى الخليلي ، فمن روى عن ثلاثة عن الشافعي عن مالك أعلى ممن روى عن ثلاثة عن قتيبة عن مالك ، لتقدم وفاة الشافعي على وفاة قتيبة بست وثلاثين سنة . أما العلو المستفاد من تقدم وفاة الشيخ من غير نظر إلى قياسه براو آخر فقد حده الحافظ أبو الحسين بن [٢٠/ب] جوصاء بخمسين سنة ، وقال : إسناده خمسين سنة / من موت الشيخ إسناده علو ، وحده أبو عبد الله بن منده بثلاثين سنة ، قال : إذا مر على الإسناده ثلاثون سنة فهو عال .

الخامسة : العلو بتقدم السماع إما من شيخين أو من شيخ واحد فالأول أعلى وإن تساوى العدد واتحد الشيخ ، فمن سمع من ستين سنة أعلى ممن سمع من أربعين سنة .

وأما النزول فهو ضد العلو وهو خمس مراتب تعرف من تفصيل ضدها في العلو ، والنزول مفضول مرغوب عنه على الصحيح الذي قاله الجماهير إذا لم يكن فيه فائدة راجحة على العلو . قال علي بن المديني وغيره : النزول شؤم ، وقال قوم : النزول أفضل من العلو لأن التعب فيه أكثر بالنظر إلى كل راوٍ وجرحه وتعديله ، فيكون الأجر أكثر ، وليس هذا بشيء يرجح ، فإن كان في النزول فائدة راجحة على العلو فضله^(١) كما قال الحافظ أبو الحسن علي بن المفضل المقدسي رحمه الله فيما رويناه عنه لنفسه :

إن الرواية بالنزو ل عن الثقات الأعدينا
خير من العالي عن الجهل —————
ال والمستضعفين

النوع الثالث : المزيد في الأسانيد

وهو أن يزيد الراوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهماً منه وغلطاً ، مثاله ماروي عن عبد الله بن المبارك قال : حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : حدثني بسر بن عبيد الله قال : سمعت أبا إدريس يقول : سمعت واثلة بن الأسقع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوي يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول / : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها »^(٢) فذكر [أ/٢١] سفيان وأبي إدريس زيادة وهم ، أما أبو إدريس فينسب الوهم فيه إلى ابن المبارك لأن جماعة من الثقات رواه عن ابن جابر عن بسر عن واثلة . وصرح بعضهم بسامع بسر له من واثلة . قال أبو حاتم الرازي : كثيراً ما يحدث بسر عن

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٣٠ - ١٣٤ ، والباعث الحديث ٨٧ - ٨٩ ، وفي جامع الأصول في أحاديث الرسول ١١٠/١ - ١١٥ كلام من هذا القبيل ، وتدريب الراوي ١٨٣ - ١٨٨ ، ومعرفة علوم الحديث ٥ - ١٢

(٢) مسلم ، الجزء الثالث (كتاب الجنائز - باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه) .

أبي إدريس فوهم ابن المبارك وظن أن هذا مما رواه عنه عن واثلة ، وأما سفيان فوهم فيه من دون ابن المبارك لأن جماعة ثقات رَوَوْه عن ابن المبارك عن ابن جابر ، وصرح بعضهم بلفظ الإخبار بينهما ، وقد صنف الخطيب فيه كتابه المعروف بذلك . فإن قيل : إن كان السند الخالي عن الزائد بلفظ (عن) احتمل أن يكون مرسلًا ، وإن كان بلفظ السماع ونحوه احتمل أن يكون سمعه مرة عن رجل عنه ثم سمعه منه فلم يتحقق الوهم ، فالجواب : أن الظاهر من مثل هذا أن يذكر السامعين ، فلما لم يذكرهما حُمِلَ على الزيادة ، وأيضاً فقد توجد قرينة تدل على أنه وهم ، كما ذكرناه عن أبي حاتم^(١) .

النوع الرابع : التدليس

وهو قسمان : تدليس الإسناد ، وتدليس الشيوخ .

الأول : تدليس الإسناد ، وهو أن يروي عن لقيه أو عاصره ما لم يسمعه منه ، موهماً أنه سمعه منه ، ولا يقول (أخبرنا وما في معناه ونحوه) بل يقول : (قال فلان) أو (عن فلان) أو (إن فلاناً قال) ، وشبه ذلك . ثم قد يكون بينهما واحد ، وقد يكون أكثر ، وهذا القسم من التدليس مكروه جداً / وفاعله مذموم عند أكثر العلماء ، ومن عرف به مجروح عند قوم لا تقبل روايته بين السماع أو لم يبينه . والصحيح : التفصيل فيما بين فيه الاتصال بـ (سمعت) و (حدثنا) ونحو ذلك مقبول ، ففي الصحيحين وغيرهما منه كثير ؛ وذلك لأن هذا التدليس ليس كذباً ما لم يبين فيه الاتصال بل لفظه محتمل فحكمه حكم المرسل وأنواعه ، وأجرى الشافعي هذا الحكم فيمن دلس مرة .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٤٤ ، والباعث الحديث ٩٥ - ٩٦ ، وتدريب الراوي ٢٠٠ - ٢١٠ ، والكفاية ٣٧٩ ، وكذلك باب التصحيحات في الأسانيد الذي عقده الحاكم في معرفة علوم الحديث ١٤٩ -

القسم الثاني : تدليس الشيوخ ، وهو أن يسمي شيخاً سمع منه بغير اسمه المعروف ، أو يكتنيه أو ينسبه أو يصفه ، بما لم يشتهر به كيلا يعرف ، وهذا أخف من الأول . وتختلف الحال في كراهيته بحسب اختلاف القصد الحامل عليه ، وهو إما لكونه ضعيفاً أو صغيراً أو متأخر الوفاة ، أو لكونه مكثراً عنه فيكره تكراره على صورة واحدة وهو أخفها . وقد جرى عليه المصنفون وتسمحوأ به ، وأكثر الخطيب منه ^(١) .

النوع الخامس : تباعد وفاة الراويين عن شيخ واحد

وفائدته حلاوة علو الإسناد في القلوب ، وللخطيب فيه كتاب حسن ، مثاله محمد بن إسحاق السراج روى عنه البخاري في تاريخه ، وأحمد بن محمد الخفاف ومات الخفاف بعد البخاري بمئة وسبع وثلاثين سنة ، وقيل : أكثر . ومنه مالك بن أنس حدث عنه شيخه الزهري وزكريا بن دريد ومات زكريا بعد الزهري بمئة وسبع وثلاثين سنة ^(٢) .

النوع السادس : رواية الأقران

الأقران هم المتقاربون في السن والإسناد ، وربما اكتفى الحاكم فيه بالإسناد وهذا النوع قسمان ، أحدهما : المدبج / وهو أن يروي كل واحد من القرينين عن [أ/٢٢] صاحبه ، كرواية عائشة عن أبي هريرة ، وروى هو عنها ، وكرواية عروة عن سعيد بن المسيب ، وهو يروي عنه ، ومالك عن الأوزاعي ، والأوزاعي عنه ، وأحمد بن حنبل عن ابن المديني ، وابن المديني عنه . الثاني : غير المدبج وهو أن

(١) مقدمة ابن الصلاح ٣٤ - ٣٦ ، والباعث الحثيث ٣٢ - ٣٥ ، وتدريب الراوي ٧٧ - ٨١ ، والكفاية ٣٥٥ - ٣٧١ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦٧/١ - ١٧٠ ، ومعرفة علوم الحديث ١٠٢ - ١١٢

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٥٩ ، والباعث الحثيث ١١٢ - ١١٣ ، وتدريب الراوي ٢٢٣

يروى أحدهما عن صاحبه ولا يروي الآخر . ثم قد يكون القرناء في السند اثنين كسليمان التيمي عن مسعر ، وقد يكونون ثلاثة كحديث عمر عن النبي ﷺ : « ما أتاك من هذا المال من غير مسألة فخذ » الحديث ^(١) ، رواه النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر ، فالسائب وابن السعدي وعمر ثلاثة صحابيون ، وقد يكونون أربعة كحديث روي عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو عن أبيه عن عثمان عن أبي بكر أنه سأل رسول الله ﷺ : « ما نجاة هذا الأمر » الحديث ^(٢) . وفي صحيح مسلم : وثنا محمد بن رمح أنا الليث عن يحيى بن سعيد عن سعد بن إبراهيم عن نافع بن جبير عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه عن رسول الله ﷺ : « أنه خرج لحاجته فاتبعه المغيرة بإداوة » الحديث ^(٣) فيحيي وسعد ونافع وعروة تابعيون ^(٤) .

النوع السابع : رواية الآباء عن الأبناء

وللخطيب فيه كتاب ، منه ماروي عن العباس عن أبيه الفضل أن رسول الله ﷺ : « جمع بين الصلاتين بالمزدلفة » ^(٥) وعن وائل بن داود عن ابنه بكر عن الزهري ، ذكره الخطيب ، وعن أبي عمر الدوري عن ابنه محمد نحو ستة عشر حديثاً ، وعن معتمر بن سليمان قال : حدثني أبي قال : « حدثني أنت عني عن أيوب عن الحسن قال : « ويح كلمة رحمة » ، وفي هذا / الحديث طرائف : [٢٢/ب]

(١) مسلم ، الجزء الثالث (كتاب الزكاة - باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف) .

(٢) مسند أبي بكر ، الحديث برقم (٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٣) .

(٣) مسلم ، الجزء الأول (كتاب الطهارة - باب المسح على الخفين) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٥٤ - ١٥٥ ، والباعث الحثيث ١٠٧ - ١٠٨ ، وتدريب الراوي ٢١٧ - ٢١٨ ،

ومعرفة علوم الحديث ٢١٥ - ٢٢٠

(٥) مسلم ، الجزء الرابع (كتاب الحج - باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي

المغرب والعشاء) ، والموطأ (كتاب الحج - باب صلاة المزدلفة) .

النوع التاسع : من لم يرو عنه إلا واحد

قيل : لمسلم فيه كتاب ، مثاله وهب بن خنبش وخطي من قال : هرم بن خنيش وعامر بن شهر وعروة بن مضر / ومحمد بن صفوان ومحمد بن صيفي لم يرو عنهم غير الشعبي ، ومنهم دكين بن سعيد المزني والصنابج بن الأعسر ومرداس الأسلمي وأبو حازم لم يرو عنهم غير ابنه قيس بن أبي حازم . ومن الصحابة من لم يرو عنه إلا ابنه ، منهم المسيب بن حزن أبو سعيد ومعاوية أبو حكيم أبي بهز وقرة بن إياس أبو معاوية وأبو ليلى أبو عبد الرحمن . ومثاله في التابعين تفرد حماد بن سلمة عن أبي العثراء وتفرد الزهري عن نيف وعشرين تابعياً ، وتفرد عمرو بن دينار عن جماعة من التابعين ، وكذلك يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو إسحاق السبيعي وهشام بن عروة وتفرد مالك عن نحو عشرة من شيوخ المدينة . وأما قول الحاكم لم يخرج البخاري ومسلم في الصحيح عن أحد من هذا القبيل فقد غلطه بعضهم بإخراجها حديث المسيب في وفاة أبي طالب ولم يرو عنه غير ابنه^(١) ، وإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب : « إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي »^(٢) ولم يرو عنه غير الحسن ، وحديث مرداس : « يذهب الصالحون الأول فالأول »^(٣) ولم يرو عنه غير قيس كما تقدم . وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري ، ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت^(٤) ،

(١) مسلم ، الجزء الأول (كتاب الإيمان - باب أول الإيمان قول لا إله إلا الله) .

(٢) البخاري ، الجزء الأول (باب من قال في الخطبة بعد الثناء) ، والجزء الرابع (باب ما كان النبي ﷺ يعطي المؤلفة قلوبهم) ، والجزء الثامن (باب قول الله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ هَلُوعاً ﴾ [سورة المعارج ١٩/٧٠]) .

(٣) وتة الحديث : « ويبقى حفالة كحفالة الشعر أو التمر لا يبالينهم الله بآلة » انظر البخاري ، الجزء السابع (كتاب الرقاق - باب ذهاب الصالحين) .

(٤) مسلم ، الجزء الثالث (كتاب الزكاة - باب الخواارج شر الخلق والخلقة) .

ولذلك في الصحيحين نظائر^(١) . هذا التغليب غلط لأن الحاكم لا يريد ذلك في الصحابة المعروفين الثابتة عدالتهم فلا يرد عليه تخريج البخاري ومسلم ذلك لأنها إنما شرطاً تعدد الراوي لرفع الجهالة وثبوت العدالة ، وذلك ثابت فيمن ثبتت صحبته فلا حاجة إلى تعدد الراوي عنه ، وقد تقدم بعض هذا البحث في النوع الأول من هذا الطرف ، والله أعلم^(٢) .

ب/ ٢٣١ / النوع العاشر : رواية الأكابر عن الأصاغر

وفائدة ذكره أن لا يتوهم كون المروي عنه أكبر سناً أو أفضل لكونه هو الأغلب فتجهل منزلتهما . وهذا النوع أقسام :

أحدها : أن يكون الراوي أكبر سناً وأقدم طبقة ، كالزهري ويحيى بن سعيد عن مالك .

الثاني : أن يكون أكبر قدراً في الحفظ والعلم ، كمالك عن عبد الله بن دينار ، وأحمد وإسحاق عن عبيد الله بن موسى .

الثالث : أن يكون أكبر من الجهتين كرواية العبادلة عن كعب ، وكرواية كثير من العلماء عن تلامذتهم ، منهم عبد الغني بن سعيد عن محمد بن علي الصوري وأبو بكر البرقاني عن الخطيب ، والخطيب عن ابن مأكولا . ومن هذا النوع رواية الصحابي عن التابعي ، والتابعي عن تابعه كالزهري عن مالك ، وكعمرو بن شعيب فإنه تابع التابع وروى عنه أكثر من عشرين تابعياً ، وقال

(١) بعد هذا اللفظ إحالة ، لكن اللفظ المحال عليه انجى وإنهم .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٥٩ - ١٦١ ، والباعث الحثيث ١١٣ - ١١٥ ، وتدريب الراوي ٢٢٤ - ٢٢٥ ،

وجامع الأصول في أحاديث الرسول ١٦٥/١ ، ومعرفة علوم الحديث ١٧٥ - ١٩١

الطبسي : أكثر من سبعين تابعياً^(١) .

النوع الحادي عشر : العنونة في السند

وهو السند الذي يقال فيه : (فلان^(٢) عن فلان) وقد تقدم ذكره في أنواع المتن ، فلا حاجة إلى إعادته^(٣) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٥٣ - ١٥٤ ، والباعث الحثيث ١٠٦ - ١٠٧ ، وتدريب الراوي ٢١٦ ،

ومعرفة علوم الحديث ٤٨ - ٤٩

(٢) قوله : (يقال فيه فلان) غاب في الحاشية إذ كان سقط في الأصل ، ورجحت أن أثبتته لتستقيم العبارة .

(٣) انظر مبحث النوع التاسع (المعنعن صفحة ٤٨) .

الطرف الثالث

في تحمل الحديث وطرق نقله وضبطه وروايته

وآداب ذلك وما يتعلق به

والكلام فيه في ستة أنواع :

النوع الأول : في أهلية التحمل

يصح التحمل قبل الإسلام أو قبل البلوغ ، ومنع الثاني قوم ، وأخطؤوا بذلك لاتفاق الناس على قبول رواية الحسن والحسين وابني عباس والزبير والنعمان بن بشير وغيرهم . ولم يزل الناس يسمعون الصبيان . واختلف في الزمن الذي يصح فيه سماع الصبي ؛ فقال القاضي عياض : حدد أهل الصنعة في ذلك خمس سنين^(١) وهو سن محمود بن الربيع الذي ترجم البخاري فيه (متى يصح سماع الصغير)^(٢) ، وقيل : كان ابن أربع سنين ، وهذا هو الذي استقر عليه عمل المتأخرين ، يكتبون لابن خمس (سمع) ولمن دونه / (حضر) أو (أحضر) ، [٢٤/١] وقيل : وهو الصواب ، أن نعتبر كل صغير بحاله ، فمتى كان فهماً للخطاب ورد الجواب صححنا سماعه وإن كان له دون خمس ، وتقل نحو ذلك عن أحمد بن حنبل وموسى الحمال ، وإن لم يكن كذلك لم يصح سماعه وإن كان ابن خمسين . وقد تقل أن صبياً ابن أربع سنين حمل إلى المأمون قد قرأ القرآن ونظر في الرأي ، غير أنه إذا جاع يبكي . وأما حديث محمود فيدل على سنه لمن هو مثله لا على نفيه عن دونه مع جودة التمييز أو ثبوته لمن هو في سنه ولم يميز تمييزه ، والله أعلم . قال

(١) تدريب الراوي ١٢٨

(٢) البخاري ، الجزء الأول (باب متى يصح سماع الصغير) .

أبو عبد الله الزبيري : يستحب كتب الحديث بعد عشرين سنة لأنها مجتمع العقل ، وقال موسى بن هارون : أهل البصرة يكتبون لعشر سنين ، وأهل الكوفة لعشرين ، وأهل الشام لثلاثين ، والصواب في هذه الأزمان أن يبكر بإسماع الصغير من أول زمان يصح فيه سماعه ، لأن الملحوظ الآن إبقاء سلسلة الإسناد ، وأن يشتغل بكتب الحديث وتقييده من حين تأهله لذلك ، ولا ينحصر في سن مخصوص لاختلاف ذلك باختلاف الأشخاص ^(١) .

النوع الثاني : في طرق تحمل الحديث ، وهي ثمانية : على اتفاق في بعضها واختلاف في بعض ، كما سيأتي بيانه

الطريق الأول (السماع) : وهو ضربان ، متفق على صحتها وعلى الاحتجاج بها ، الأول : السماع من لفظ الشيخ سواء أكان إملاء أم تحديثاً من غير إملاء ، وسواء أكان من حفظه أم من كتابه . وهذا أرفع الطرق عند الجماهير ، ويقول في السماع إذا روى : (حدثنا) و (أخبرنا) و (أنبأنا) و (سمعت) [٢٤/ب] فلاناً) و (قال لنا) . قال الخطيب : أرفع العبارات (سمعت) / ثم (حدثنا) ثم (أخبرنا) وهو كثير في استعمال الحفاظ في ذلك قبل أن يشيع تخصيصه بما قرئ على الشيخ ، ثم (أنبأنا) وهو قليل في الاستعمال لاسيما بعد غلبته في الإجازة . وقيل (حدثنا) و (أخبرنا) أرفع من (سمعت) لدلالتهما على أن الشيخ رواه الحديث بخلاف (سمعت) ، وقد يرد هذا بأن (سمعت) صريح في سماعه بخلاف (أخبرنا) لاستعماله في الإجازة عند بعضهم كما سيأتي إن شاء الله . وأما (قال لنا) فمن قبيل (حدثنا) لكنه بما وقع في المذاكرة والمناظرة أشبه وأليق من (حدثنا) وقد تقدم في التعليق . وأوضح العبارات (قال فلان) و (لم يقل) (لي)

(١) مقدمة ابن الصلاح ٦٠ - ٦٢ ، والباعث الحثيث ٥٨ - ٥٩ ، وتدريب الراوي ١٢٨ - ١٢٩ ،

والكفاية ٥٤ - ٥٦ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٧١/١ - ٧٢

أو (لنا) ؛ ومع ذلك فهو محمول على السماع إذا تحقق لقاءه لاسيما فيمن عرف أنه لا يقول ذلك إلا فيما سمعه ، وخصص الخطيب حمل ذلك على السماع ممن عرف منه ذلك^(١) .

الطريق الثاني (القراءة على الشيخ) : ويسمى أكثر قدماء المحدثين (عَرَضاً) لأن القارئ يعرضه على الشيخ ، وسواء أقرأ هو أم قرأ غيره وهو يسمع ، وسواء أقرأ من كتاب أو حفظ ، وسواء أكان الشيخ يحفظه أم لا ، إذا كان يمسك أصله هو ، أو ثقة غيره ، وهي رواية صحيحة باتفاق خلافاً لبعض من لا يعتد به . واختلف في تساوي هذين الطريقين والترجيح بينهما ، فقلت : التساوي عن مالك وأشياخه وأصحابه ومعظم علماء الحجاز والكوفة والبخاري وغيرهم ، ونقل ترجيح الأول عن جمهور علماء المشرق وهو الصحيح . ونقل ترجيح الثاني عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ، ونقل عن مالك أيضاً .

فروع :

الأول : إذا روى السامع بهذه الطريق فله عبارات أحوطها أن يقول : (قرأت على فلان) / أو (قرئ عليه وأنا أسمع) فأقر به ، ويلى ذلك عبارات [٢٥/أ] السماع من الشيخ مقيداً بالقراءة عليه كـ (حدثنا) أو (أخبرنا) أو (أنبأنا) قراءة عليه . وفي جواز إطلاقها ثلاثة مذاهب :

أحدها : منعه ، قاله ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد والنسائي وطائفة^(٢) .

والثاني : جوازه ، وقيل : هو مذهب الزهري ومالك وابن عيينة والقطان والبخاري ومعظم الحجازيين والكوفيين^(٣) .

(١) تدريب الراوي ١٢٩ - ١٣٠ ، والكفاية ٢٨٢ - ٢٩٤

(٢) تدريب الراوي ١٣٠ - ١٣٢ ، ومعركة علوم الحديث ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والكفاية ٢٧٤ - ٢٨٠

(٣) تدريب الراوي ١٣٢ ، والكفاية ٢٧٩ - ٢٨٠

والثالث : جواز (أخبرنا) دون (حدثنا) وهو مذهب الشافعي وأصحابه ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق ، وروي عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب وعن النسائي أيضاً ؛ وهو الشائع الغالب الآن .

الثاني : يستحب أن يقول فيما سمعه وحده من لفظ الشيخ (حدثني) وفيما سمعه منه مع غيره (حدثنا) وفيما قرأ عليه بنفسه (أخبرني) ، وفيما قرئ عليه وهو يسمع (أخبرنا) . روي نحوه عن ابن وهب ، واختاره الحاكم وحكاه عن أكثر مشايخه وأئمة عصره ، فإن شك فالتحتم أنه يقول (حدثني) و (أخبرني) ، وتقل عن يحيى القطان ما يقتضي قوله (حدثنا) و (أخبرنا) وهذا كله مستحب . فإن قال لما سمع وحده (حدثنا) و (أخبرنا) ولما سمع في جماعة (حدثني) و (أخبرني) جاز^(١) .

الثالث : لا يجوز في الكتب المؤلفة إذا رويت إبدال (حدثنا) بـ (أخبرنا) ولا عكسه ، ولا (سمعت) بأحدهما ولا عكسه ؛ لأنه غير ماسمعه ، وأما ماسمعه من لفظ الشيخ ، فإن كان الشيخ لا يرى التسوية بينهما لم يجز ، وإن كان يرى ذلك فهو على الخلاف في الرواية بالمعنى ؛ وسيأتي إن شاء الله تعالى ، وعلى هذا يحمل ما ذكره الخطيب من إجراء الخلاف لا على الكتب المصنفة لما قدمناه^(٢) .

الرابع : إذا قرئ على الشيخ : (أخبرك فلان) وهو مصغ فاهم غير منكر ولا مكره صح السماع وجازت الرواية به ، وإن لم ينطق الشيخ على الصحيح . [٢٥/ب] / وشرط بعض الشافعية كسليم وأبي إسحاق الشيرازي وابن الصباغ وبعض الظاهرية نطقه ، وشرط بعض الظاهرية إقراره به عند تمام السماع . قال ابن الصباغ : وله أن يعمل به وأن يرويّه قائلاً : قرئ عليه وهو يسمع ، وليس له أن يقول (حدثني) إذا كان أصل الشيخ حالة السماع في يد موثق به مراعاة لما

(١) تدريب الراوي ١٣٣ - ١٣٤ ، والكفاية ٢٩٤ - ٢٩٦

(٢) تدريب الراوي ١٣٤ - ١٣٥ ، والكفاية ٢٩٢ - ٢٩٤

يقرأ أهل لذلك ، وكان كإمساك الشيخ سواء أكان الشيخ يحفظ ما يقرأ أم لا هذا هو الصحيح . وقيل : إن لم يحفظه لم يصح السماع ، وهو مردود بالعمل على خلافه . فإن كان الأصل بيد القارئ وهو موثوق بدينه ومعرفته فأولى بالصحة ، وإن لم يكن الأصل بيد موثوق به ولم يحفظه الشيخ لم يصح السماع ^(١) .

الخامس : إذا كان السامع أو المسمع ينسخ حال القراءة ، ففي صحة سماعه خلاف ؛ فصحه ابن المبارك وموسى الحمال ومحمد بن الفضل عارم وعمرو بن مرزوق وأبو حاتم الرازي ، ومنع صحته إبراهيم الحربي ، والأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني . وقال : بعض الشافعية يقول : « حضرت » ولا يقول : (حدثنا) أو (أخبرنا) والأصح التفصيل ؛ فإن منع النسخ فهمه للمقروء لم يصح ، وإن فهمه صح . حضر الدارقطني في حديثه مجلس إسماعيل الصفار وهو ينسخ جزءاً معه فقيل له : لا يصح سماعك . فذكر عدد ما أملاه الشيخ من الأحاديث ومتونها وأسانيدها فتعجب منه . وهذا التفصيل جار فيما إذا كان الشيخ أو السامع يتحدث ، أو كان القارئ يفرط في الإسراع أو يهين ، أو كان بعيداً من القارئ بحيث لا يفهم كلامه ، والظاهر أنه يعفى عن القدر اليسير كالكلمة والكلمتين ^(٢) .

[٢٦/أ] وسئل أحمد عن الحرف يدغمه / الشيخ فلا يفهم وهو معروف ، هل يروى ذلك عنه ؟ فقال : أرجو ألا يضيق هذا ^(٣) ، وسئل عن الكلمة تستفهم من المستلي فقال : إن كانت مَجْمَعاً عليها فلا بأس ^(٤) . وعن خلف بن سالم أنه منع ذلك ^(٥) .

السادس : ويستحب للشيخ أن يجيز السامعين رواية جميع الكتاب الذي سمعوه ، وإن كتب لأحدهم خطه كتب (سمعه مني) و (أجزت له روايته عنّي)

(١) تدريب الراوي ١٢٤ ، والكفاية ٢٨٠ - ٢٨٣

(٢) الكفاية ٦٦

(٣) الكفاية ٦٩

(٤) الكفاية ٧٢

(٥) تدريب الراوي ١٣٥ - ١٣٧

كما كان بعض الشيوخ يفعل . وقال ابن عتاب الأندلسي : لا غنى في السماع عن الإجازة ولو عظم مجلس الملمي فبلغ عنه المستلي فقد جَوَز قوم رواية ذلك عن الملمي . وقال المحققون : لا يجوز .

السابع : يصح السماع من هو وراء حجاب إذا عرف صوته إن حدث بلفظه أو حضوره إن قرئ عليه . ويكفي في تعريف ذلك خبر ثقة ، هذا قول الجمهور . وشرط شعبة رؤيته قال : إذا حَدَّث المحدث فلم تر وجهه فلا ترو عنه فلعله شيطان .

الثامن : إذا قال الشيخ بعد السماع : (لاترو عني) أو (رجعت عن إخبارك به) أو نحو ذلك ، ولم يسنده إلى خطأ أو شك أو نحوه ، بل منعه مع الجزم بأنه روايته ، لم يمنع ذلك روايته . ولو خص بالسماع قوماً فسمع غيرهم بغير علمه جازله أن يرويه عنه ، قاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني . وعن النسائي ما يؤذن بالتحرز منه ، وهو روايته عن الحارث بن مسكين ، ولو قال الشيخ : (أخبركم ولا أخبر فلاناً) لم يضره وجاهله روايته^(١) .

الطريق الثالث^(٢) (الإجازة المجردة) وهي أنواع :

الأول : أعلاها إجازة معين لمعين ، ك (أجزتك كتاب البخاري) مثلاً ، أو (أجزت فلاناً جميع ما شملت عليه فهرستي) ، ونحو ذلك ، فهذا أعلى أنواع الإجازة المجردة / عن المناولة . والصحيح عند الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء جواز الرواية بها ، وادعى أبو الوليد الباجي الاتفاق عليه ، وغلط فيه . وحكى الخلاف في العمل بها ومنعها جماعة من أهل الحديث والفقهاء والأصول ، وهو إحدى الروايتين عن الشافعي ، وقطع به من أصحابه القاضيان حسين

(١) تدريب الراوي ١٣٦ - ١٣٧ ، والكفاية ٢٤٨ - ٢٤٩

(٢) انظر بحث الإجازة وما جاء في الأثر عنها (الكفاية) ٣١١ - ٣١٤

والمأوردي ، ومن المحدثين إبراهيم الحربي وأبو الشيخ الأصبهاني^(١) واحتج المجيز بأنها إخبار بمردياته جملة فصح كما لو أخبر به تفصيلاً ، وإخباره لا يفتقر إلى النطق صريحاً كالقراءة عليه ، وقال بعض أهل الظاهر هو كالمستل تجوز الرواية بها ولا يجب العمل ، وهو مردود عليهم^(٢) .

الثاني : إجازة معين في غير معين كقوله : (أجزتك مسموعاتي أو مروياتي) والجمهور على جواز الرواية بها ووجوب العمل . ومن منع النوع الأول ، فههنا أولى ، والخلاف أقوى^(٣) .

الثالث : إجازة العموم كقوله : (أجزت للمسلمين) أو (لمن أدرك زماني) وما أشبهه . فمن منع ماتقدم ، فهذا أولى ، ومن جوزه اختلفوا في هذه ، فجوزها الخطيب مطلقاً ، فإن قيدت بوصف خاص فأولى بالجواز . وجوز القاضي أبو الطيب الإجازة لجميع المسلمين الموجودين عندها ، وأجاز ابن عثاب لمن دخل قرطبة من طلبة العلم . قال ابن الصلاح : لم يسمع عن أحد ممن يقتدى به أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها ، وفي أصل الإجازة ضعف فتزداد بهذا ضعفاً لا ينبغي احتماله ، وفيما قاله نظر^(٤) .

الرابع : إجازة مجهول أو في مجهول كقوله : (أجزت أحمد بن محمد الدمشقي) / وثم جماعة مسمون بذلك ولم يعين المراد منهم ؛ أو يقول : (أجزت [أ/٢٧]

(١) الكفاية ٣١٥ - ٣١٦ ، ٣١٧

(٢) الكفاية ٣٢٦

(٣) فوق هذه اللفظة إشارة بالإحالة على الحاشية ، غير أن بها سقطاً بعضه انطمس وانبههم وبعضه ظهر . وهو التالي : « .. (أجزت المسلمين في الاستجادة) لم يقدح ذلك في الصحة ، كما إذا حضر

السابع منه من لا يعرفه » انظر مقدمة ابن الصلاح ٧٢ ، والكفاية ٣٢٤ - ٣٢٥ ، ٣٤٥ - ٣٤٦

(٤) تدريب الراوي ١٢٨ ، والكفاية ٣٢٥ - ٣٢٦

فلاناً كتاب السنن) وهو يروي عدة كتب تعرف بالسنن ولم يعين ، فهذه إجازة باطلة لافائدة فيها .

الخامس : الإجازة المعلقة مثل : (أجزت من شاء فلان) أو (إن شاء زيد إجازة أحد أجزته) فهنا جهالة وتعليق ، والأظهر أنها لا تصح ، وبه أفتى القاضي أبو الطيب لأنه كقوله : (أجزت بعض الناس) ، وقال أبو يعلى بن الفراء الحنبلي وابن عمروس المالكي : يصح لأن الجهالة ترتفع بالمشيئة بخلاف بعض الناس . ولو قال : (أجزت لمن شاء الإجازة) فهو كقوله : (لمن شاء فلان) وهذا أولى بالبطلان لتعليقها على مشيئة من لا ينحصر ، أما لو قال : (أجزت لمن شاء الرواية عني) فهو أولى بالجواز لأن ذلك هو مقتضى الإجازة ، فهو تصريح بما يقتضيه إطلاقها لاتعليقه . ولو قال : (أجزت فلاناً كذا إن شاء روايته عني) فأولى بالصحة لانتفاء الجهالة والتعليق .

السادس : إجازة المعلوم كقوله : (أجزت لمن يولد لفلان) وفيها خلاف فأجازها الخطيب ، وحكاه عن ابن الفراء الحنبلي وابن عمروس لأنها إذن ، وأبطلها القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وهو الصحيح ؛ لأنها في حكم الإخبار ولا يصح إخبار معلوم . وقولهم : إنها إذن ، وإن سلمناه فلا تصح أيضاً كما لا تصح الوكالة للمعلوم . أما لو عطفه على الموجود فقال : (أجزت لفلان ولمن يولد له) [٢٧/ب] / أو (أجزت لك ولعقبك ونسلك) فقد جوزوه ابن أبي داود وهو أولى بالجواز من المعلوم المجرد عند من أجازوه . وأجاز مالك وأبو حنيفة في الوقف القسمين ، وأجاز الشافعي الثاني دون الأول . والإجازة للطفل الذي لا يميز صحيحة ، قطع به القاضي أبو الطيب والخطيب . قال الخطيب : وعليه عهدنا شيوخنا يجوزون الأطفال الغيب ولا يسألون عن أسنانهم وتمييزهم ، ولأنها إباحة للرواية ، والإباحة تصح للعاقل ولغير العاقل ^(١) .

(١) تدريب الراوي ١٣٩ - ١٤١ ، والكفاية ٣٢٥ - ٣٢٦

السابع : إجازة مالم يتحملة المجيز ليرويه المجاز ، إذا تحمله المجيز . قال القاضي عياض : لم تر من تكلم عليه من المشايخ ، وضعه بعض المتأخرين ، ومنعه بعضهم وهو الصحيح . فعلى هذا يتعين العلم بما تحمله قبل الإجازة إذا أراد الرواية عنه بها ليرويه دون غيره ، وليس قوله (أجزت لك ماصح أو يصح عندك من مروياتي) من ذلك ، فيجوز له الرواية بما تحمله قبل الإجازة ، وقد فعل ذلك الدارقطني .

الثامن : إجازة المجاز مثل (أجزت لك مجازاتي) والصحيح جوازه ، قطع به الدارقطني وأبو نعيم وأبو الفتح المقدسي ، وكان يروي بالإجازة عن الإجازة ، وربما وإلى بين ثلاث إجازات . ومن يروي بها تأمل كيفية إجازة شيخه كيلا يروي مالم يندرج تحتها ، حتى لو كانت صورتها (أجزت له ماصح عنده من مسموعاتي) ، فليس له أن يروي سماع شيخ شيخه حتى يتبين أنه صح عند شيخه أنه من سماع شيخه المجيز^(١) .

فروع :

الأول : / قال ابن فارس : الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي تسقاه الماشية ، يقال : (استجزته فأجازني) : إذا أسقاك ماء لماشيتك أو أرضك ، فكذا طالب العلم يستجيز العالم علمه فيجيزه له^(٢) ، فعلى هذا يجوز أن يعدى الفعل بغير حرف جر ولا ذكر رواية فيقول : (أجزت فلاناً مسموعاتي) . وقيل : الإجازة إذن ؛ فعلى هذا يقول : (أجزت له رواية مسموعاتي) وإذا قال : (أجزت له مسموعاتي) فهو على حذف المضاف .

(١) تدريب الراوي ١٤١ - ١٤٢ ، والكفاية ٣٣٤ - ٣٣٥ ، ٣٤٥ - ٣٥٠

(٢) تدريب الراوي ١٤٢ ، والكفاية ٣١٢ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٠٨

الثاني : إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالماً بما يجيزه ، والمجاز من أهل العلم لأنها توسع يحتاج إليه أهل العلم . وشرطه بعضهم ، وحكي عن مالك ^(١) . وقال ابن عبد البر : الصحيح أنها لا تجوز إلا لماهر في الصناعة وفي معين لا يُشكل إسناده .

الثالث : ينبغي للمجيز بالكتابة أن يتلفظ بها ، فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت ، كما أن سكوته عند القراءة عليه إخبار وإن لم يتلفظ لكنها دون الملفوظ بها ، فلذلك ينبغي كتابة (تلفظ بها) ^(٢) .

الطريق الرابع (المناولة) وهي نوعان :

أحدهما : المقرونة بالإجازة ، وهي أعلى أنواع الإجازة كما تقدم ؛ ثم لها صور منها أن يدفع إليه أصل سماعه أو فرعاً مقابلًا به ^(٣) ويقول : هذا سماعي أو روايتي عن فلان فاروه عني أو أجزت لك روايته ثم يبقيه في يديه تليكاً أو إلى أن ينسخه ، ومنها أن يناوله الطالب سماعه ، فيتأمله وهو عارف متيقظ ، ثم يناوله الطالب ويقول : (هو حديثي أو سماعي أو روايتي فاروه عني) وسمى غير واحد من أئمة الحديث هذا عرضاً . وقد تقدم أن القراءة على الشيخ تسمى عرضاً أيضاً ، فلنسم هذا : عرض المناولة ، وذلك (عرض القراءة) ، وهذه المناولة كالسمع في القوة عند الزهري وربيعه ويحيى بن سعيد الأنصاري ومجاهد والشعبي وعلقمة وإبراهيم ومالك وابن وهب وابن القاسم وغيرهم . وقال الثوري والأوزاعي وابن المبارك وأبو حنيفة والبويطي والمزني وأحمد وإسحاق ويحيى بن يحيى : إنها منحطة عن السماع وهو الصحيح ، قال الحاكم : وعليه عهدنا أئمتنا وإليه نذهب . ومنها أن يناوله الشيخ سماعه ويجيزه ثم يمسه الشيخ ، وهو دون

(١) الكفاية ٣٢٨ - ٣٣٠

(٢) تدريب الراوي ١٤٢ - ١٤٣ ، والكفاية ٣٤٢

(٣) كشف اصطلاحات الفنون ١٤٢٨

ماسبق ، فإذا وجد ذلك الأصل أو مقابلاً به موثقاً بموافقته جاز له روايته ، ولا يظهر في هذه كبير مزية على الإجازة المجردة في معين ؛ وصرح بذلك جماعة من أهل الفقه والأصول ، وأما شيوخ الحديث قديماً وحديثاً فيرون لها مزية معتبرة . ومنها أن يأتيه الطالب بنسخة ويقول : (هذه روايتك ، فناولني ، وأجز لي روايتك) فيجيبه إليه من غير نظر وتحقق لروايته ، فهذا باطل ، فإن وثق بخبر الطالب ومعرفته اعتمده وصحّت الإجازة كما يعتمد قراءته ، ولو قال له : (حدث عني بما فيه إن كان روايتي مع براءتي من الغلط) كان جائزاً حسناً^(١) .

النوع الثاني : [المناولة] المجردة عن الإجازة ، وهو أن يناوله كتاباً ويقول : هذا سمعي مقتصر على ، والصحيح أنه لا يجوز الرواية بها ، وبه قال الفقهاء وأهل الأصول وعابوا من جوزه / من المحدثين .

[٢٩/أ]

فرع : جَوَزَ الزهري ومالك إطلاق (حدثنا) و (أخبرنا) في المناولة ؛ وهو مقتضى قول من جعله سماعاً . وعن أبي نعيم الأصفهاني والمرزباني وغيرهما جوازه في الإجازة المجردة . والصحيح الذي عليه الجمهور وأهل التحري المنع من ذلك وتخصيصه بما يشعر بها ك (حدثنا إجازة أو مناولة أو إذن) أو (أجازني) أو (ناوطني) أو شبه ذلك . وعن الأوزاعي تخصيص الإجازة ب (خبرنا) والقراءة ب (أخبرنا) . واصطلح قوم من المتأخرين على إطلاق (أنبأنا) في الإجازة ، واختاره قوم ونحا إليه البيهقي . قال الحاكم : الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن تقول فيما عرض على المحدث فأجازه له شفاهاً (أنبأني) ، وفيما كتب إليه (كتب إلي) . وقال ابن حمدان : كل قول البخاري (قال لي) فهو عرض ومناولة ، وعبر قوم عن الإجازة ب (أخبرنا فلان أن فلاناً أخبره) واختاره الخطابي أو حكاه وهو ضعيف . واستعمل المتأخرون في الإجازة

(١) تدريب الراوي ١٤٣ - ١٤٤ ، والكفاية ٣٣٦ - ٣٣٤

التي فوق الشيخ حرف (عن) فيقول : (قرأت على فلان عن فلان) . واعلم أن المنع من إطلاق (حدثنا) و (أخبرنا) لا يزول بإجازة المجيز ذلك كما اعتاده بعض المشايخ في قوله لمن يجيزه إن شاء قال (حدثنا) وإن شاء قال (أخبرنا)^(١) .

الطريق الخامس (كتابة) : وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بإذنه ، وهي أيضاً ضربان : مقرونة بالإجازة ، ومجردة عنها . فالمقرونة / بالإجازة في الصحة والقوة كالمنالولة المقرونة بها . وأما المجردة فنفع الرواية بها القاضي الماوردي ، وأجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم : أيوب السختياني ومنصور والليث وغير واحد من الشافعية وأهل الأصول . وهو المشهور بين أهل الحديث ، وكثير في مصنفاتهم (كتب إلي فلان قال : حدثنا فلان) والمراد هذا ، وهو عندهم معمول به معدود في الموصول . وقال السمعاني : هي أقوى من الإجازة ، ويكفي معرفة خط الكاتب ، وشرط بعضهم البيئنة وهو ضعيف .

فرع : الصحيح أنه يقول في الرواية بها (كتب إلي فلان) أو (أخبرني فلان كتابة) ونحوه ، ولا يجوز إطلاق (حدثنا) و (أخبرنا) ، وقال الليث ومنصور وغير واحد من علماء الحديثين : يجوز^(٢) .

الطريق السادس (الإعلام) : وهو أن يعلم الشيخ الطالب أن هذا الكتاب روايته أو سماعه مقتصراً على ذلك ، فجوز الرواية به كثير من أهل الحديث والفقه والأصول والظاهر منهم ابن جريج وابن الصباغ . حتى زاد بعض الظاهرية فقال : لو قال له الشيخ : (هذه روايتي لاتروها عني) جاز له روايتها عنه كما تقدم في السماع ، والصحيح أنه لا تجوز الرواية لمجرد الإعلام ، وبه قطع بعض

(١) تدريب الراوي ١٤٤ - ١٤٦ ، والكفاية ٣٣٢ - ٣٣٤

(٢) تدريب الراوي ١٤٦ - ١٤٧ ، والكفاية ٢٤٢ - ٢٤٥

الشافعية واختاره المحققون ، لأنه قد يكون سماعه ولا يأذن في روايته لخلل يعرفه ؛ لكن يجب العمل به إذا صح / سنده عنده^(١) .

[١/٣٠]

الطريق السابع (الوصية) : وهي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب يرويه ، فجوز بعض السلف للموصى له رواية ذلك عن الموصي كالإعلام ، والصحيح الصواب أنه لا يجوز . وقول من جوزه إما زلة عالم أو مؤول بأنه قصد روايته على سبيل الوجادة ، كما ستأتي^(٢) .

الطريق الثامن (الوجادة) : وهي مصدر : وجد - يجد ، وهو مؤلّد غير مسموع ، وهو أن يقف على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص ولم يسمعها منه الواجد ، ولا له منه إجازة أو نحوها ، فله أن يقول : (وجدت بخط فلان) أو (قرأت) وما أشبهه ، وعلى هذا العمل ، وهو من باب المرسل ويشوبه شيء من الاتصال بقوله : (وجدت بخط فلان) . وربما دلس بعضهم فذكر الذي وجد بخطه وقال فيه : (عن فلان) ، أو (قال فلان) ، وهو قبيح إن أوهم سماعه ، وقد جازف بعضهم فأطلق في الوجادة (حدثنا) و (أخبرنا) وأنكر ذلك على فاعله^(٣) .

فرع : إذا وجد (حدثنا) في تأليف شخص وليس بخطه فله أن يقول : (قال فلان) أو (ذكر فلان) أو (أخبرنا فلان) وهذا منقطع ، لأنه لم يأخذ شوباً من الاتصال ، فإن لم يثق بكونه خطه فليقل : (بلغني) أو (وجدت عن فلان) أو (قرأت في كتاب أظنه خط فلان) أو (أخبرني فلان أنه خط فلان) . وإذا نقل من كتاب فلا يقل : (قال فلان) إلا إذا وثق بصحة النسخة ومقابلتها بأصلها ، فإن لم يكن كذلك قال : (بلغني عنه) . وأما إطلاق اللفظ الجازم

(١) تدريب الراوي ١٤٧ - ١٤٨ ، والكفاية ٢٤٦ - ٢٤٩

(٢) تدريب الراوي ١٤٨ ، والكفاية ٣٥٢ - ٣٥٣

(٣) الكفاية ٣٥٢ - ٣٥٥ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١٤٥٥ - ١٤٥٦

[٣٠/ب] فتسامح ، وقد قيل : إن كان المطالع عالماً / متقناً ، لا يخفى عليه الساقط والمغير رُجي له جواز الجزم ، وإلى هذا استروح كثير من المصنفين .

فرع : (العمل بالوجادة) قيل : لا يجوز، نقل ذلك عن معظم المحدثين والفقهاء المالكية وغيرهم ، وقيل : يجوز ، نقل ذلك عن الشافعي ونظار أصحابه ، وقطع بعض الشافعية بوجوب العمل عند حصول الثقة وهو الصحيح ، قال ابن الصلاح : لا يتجه في هذه الأزمان غيره ^(١) .

النوع الثالث : في كتابة الحديث وضبطه

وفيه فصول :

الأول : اختلف السلف في كتابة الحديث فكرها طائفة منهم ، كعمر وابن مسعود وأبي سعيد ، وأباحها طائفة منهم ، كعلي وابنه الحسن وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ثم أجمع أتباع التابعين على جوازه . فقليل : أول من صنف فيه ابن جريج ، وقيل : مالك . وقيل : الربيع بن صبيح ، ثم انتشر تدوينه وجمعه وظهرت فوائد ذلك ونفعه ، وعلى كاتبه صرف المهمة إلى ضبطه وتحقيقه شكلاً ولفظاً ، بحيث يؤمن اللبس معه ، ثم قيل : إنما يُشكّل المشكل ولا يشتغل بتقييد الواضح ، حتى قال بعضهم : أهل العلم يكرهون الإعجام والإعراب إلا في الملتبس . وقال قوم : يشكل الجميع لأجل المبتدئ وغير المتبحر .

الثاني : يكون اعتناؤه بضبط الملتبس من الأسماء أكثر لأنه ثقل محض . قال ابن الصلاح : ويستحب ضبط المشكل في نفس الكتاب ، وكُتِبَ مضبوطاً واضحاً في الحاشية لأنه أبلغ . ويحقق الخط دون مشقه وتعليقه ، ولا يدققه من غير عذر

(١) يراجع هذا الباب كله في مقدمة ابن الصلاح ٦٠ - ٨٧ ، والباحث الحديث ٥٩ - ٧٢ وبعض جوانبه في معرفة علوم الحديث ٢٥٦ ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٧٨/١ - ٩٠ ، ومبحث الوجادة في تدريب الراوي ١٤٨ - ١٥٠

كضيق الورق وتخفيف حمله في السفر ، فإن الخط علامة فأحسنه أيّنه ، قال بعضهم : اكتب ما ينفعك وقت حاجتك إليه ؛ أي وقت الكبر وضعف البصر . والكتابة بالخبر أولى من المداد لأنه أثبت ، قالوا : ولا يكون القلم صلباً جداً فلا يجري بسرعة ولا رخواً فيخفى سريعاً . قال بعضهم : إذا أردت جودة خطك فأطل جلفتك وأشينها وحرّف قطعتك وأينها وليكن ماتضببط عليه صلباً جداً ، ويحمد القصب الفارسي وخشب الأبنوس الناعم . ويضبط الحروف المهملة فقليل : تنقط المهملة تحتها بما فوق نظائرها المعجمة ، وقيل : يجعل كقلامة الظفر فوقها / مضجعة على قفاها ، وقيل : يجعل تحتها صغير مثلها ، وفي بعض الكتب [أ/٣١] القديمة فوقها خط صغير ، وفي بعضها تحتها همزة . ولا يصطلح مع نفسه برمز لا يعرفه الناس إلا أن يبيّن مراده ، ويعتني بضبط مختلف الروايات وتمييزها فيجعل كتابه على رواية ، ثم ما كان في غيرها من زيادة ألحقها في الحاشية أو نقص أعلم عليه أو خلاف نبه عليه ، وسمّى راويه مبيّناً . ولا بأس بكتابة التراجم بالحمرة ورمز الأسماء أو المذاهب بها ، وإذا رمز شيئاً بيّن اصطلاحه في أول الكتاب ليعرفه من يقف عليه . واكتفى كثيرون بالتمييز بحمرة مبيّناً ذلك^(١) .

الثالث : يجعل بين كل حديثين دائرة ، فعل ذلك جماعة من المتقدمين ، واستحب الخطيب أن يكون غفلاً ، فإذا قابل تقطّ فوقها . ولا يكتب المضاف في آخر سطر والمضاف إليه في أول الآخر مثل : عبد الله وعبد الرحمن ، فيكره كتابة (عبد) آخر سطر ، واسم (الله) أو (الرحمن) مع (ابن فلان) أول الآخر ، وكذلك (رسول الله) ونحو ذلك . وإذا كتب اسم الله (تعالى) أتبعه بالتعظيم كـ (عز وجل) ونحوه ، ويحافظ على كتابة الصلاة والتسليم على

(١) انظر ماله صلة بهذا الموضوع كتاب (التنبيه على حدوث التصحيف) ٥٦ ، وبهجة المجالس

وأنس المجالس وشخذ الذهن والمهاجس ٢٥٦/١ - ٢٥٧ ، وفي الفهرست فضلة للمستزيد في الموضوع

١٥ - ٢٢ ، ٢٧ ، وتذكرة السامع والمتكلم ١٧٢ - ١٨٠

(رسول الله ﷺ) كلما كتبه ولا يسأم من تكراره ؛ وإن لم يكن في الأصل ، ومن أغفل ذلك حرم حظاً عظيماً . ويصلي بلسانه على النبي ﷺ كلما كتبه أيضاً ، وكذلك (الترضي) و (الترحم) على الصحابة والعلماء . ويكره الاقتصار على الصلاة دون التسليم ، ويكره الرمز بالصلاة والترضي في الكتابة ، بل يكتب ذلك بكماله .

الرابع : عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان إجازة ، وأفضل المقابلة أن يسك هو وشيخه كتابيهما حال السماع وينظر معه من لا نسخة معه ولا سيما إن كان يريد النقل من نسخته . وقال يحيى بن معين : لا يجوز أن يروي من غير أصل الشيخ ، [٣١/ب] إلا أن ينظر / فيه بنفسه حالة السماع . والصحيح أنه يكفي مقابلة ثقة أي وقت كان ، ويكفي مقابلته بفرع قوبل بأصل للشيخ ، وبأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ ، فإن لم يقابل به وكان الناقل صحيح النقل قليل السقط ونقل من الأصل فقد جوز الرواية منه الأستاذ أبو إسحاق والإسماعيلي والبرقاني والخطيب ، وتبين حال الرواية أنه لم يقابل وكتاب شيخه مع من فوقه ككتابيه في جميع ذلك . ولا يروي كتاباً سمعه من أي نسخة اتفقت ، وسيأتي فيه كلام ^(١) .

فرع : لو وجد في كتابه كلمة مهملة ... عليه جاز أن ... ينفيه ... في نبطها وروايتها على ... خبر أهل العلم بها . فإن كان فيها لغات أو روايات تبين الحال واحترز عند الرواية ... ^(٢) .

الخامس : إذا خرج الساقط وهو اللحق - بفتح اللام والحاء ^(٣) - فليخط من موضع سقوطه في السطر خطأ صاعداً قليلاً معطوفاً بين السطرين عطفة يسيرة

(١) كل ما جاء في هذا الباب في تدريب الراوي ١٥٠ - ١٥٥ ، والكفاية ٢٢٧ - ٢٤١ ، وتذكرة السامع والمتكلم ١٨٠ - ١٨٥

(٢) حيث النقط كلام انطمس وانقضى في الأصل .

(٣) القاموس المحيط مادة (لحق) .

إلى جهة اللحق ، وقيل : تمت العطفة إلى أول اللحق ، ثم يكتب اللحق قبالة العطفة في الحاشية ، وجهة اليمين إن اتسعت أولى إلا أن يسقط في آخر السطر . وليكتبه صاعداً إلى أعلى الورقة لا نازلاً إلى أسفلها لاحتمال تخريج آخر بعده ، ولتكن رؤوس حروف اللحق إلى جهة اليمين . فإن زاد اللحق على سطر ابتداء سطره من جهة طرف الورقة إن كان في يمين الورقة بحيث تنتهي سطره إلى أسطر الكتاب ، وإن كان في الشمال ابتداء الأسطر من جهة أسطر الكتاب ، ثم يكتب في انتهاء اللحق (صح) . وقيل : يكتب معها (رجع) ، وقيل : الكلمة المتصلة به داخل الكتاب وليس بمَرَضِيٍّ لأنه تطويل موهم . أما الحواشي غير الأصل من شرح أو بيان غلط أو اختلاف رواية أو نسخة فلا يكتب في آخره . وقال القاضي عياض : لا يخرج له خط . وقيل : يخرج من وسط الكلمة للفرق بينها ، ولا يوصل الكتابة بحاشية الورقة بل يدع ما يحتمل الحك مرات .

فرع : لا بأس بكتابة الحواشي والفوائد المهمة على حواشي كتاب يملكه ويكتب عليه (حاشية) ، أو (فائدة) ولا يكتب الحواشي بين الأسطر ولا في كتاب لا يملكه إلا بإذن مالكه .

السادس : (التصحيح والتمريض والتضبيب) من شأن المتقنين . فالتصحيح : كتابة (صح) على كلام صح رواية ومعنى ، لكنه عرضة للشك أو الخلاف . والتضبيب - وقد يسمى التمرريض - : أن يمدَّ خط / أوله كرأس الصاد ولا يلصق بالمدود عليه على ثابتٍ نقلاً فاسداً لفظاً أو معنى ، أو ضعيف أو ناقص ، ومن الناقص موضع الإرسال أو الانقطاع . وربما اقتصر بعضهم علامة التصحيح فأشبهت الضبة ، وفي بعض الأصول القديمة في إسناد فيه جماعة عطف بعضهم على بعض علامة تشبه الضبة بين أسمائهم وليست ضبة ، بل كأنها علامة الاتصال .

السابع : إذا وقع في الكتاب خطأ وحققه كتب عليه (كذا) صغيرة ، وكتب في الحاشية (صوابه كذا) إن تحققه ، وإن وقع فيه ما ليس منه نفى

بالضرب أو الحك أو المحو ، وأولاهما الضرب . ف قيل : يخط فوّه خطأ بيناً مختلطاً به ويتركه ممكن القراءة ، ويسمى الشق ، وقيل : لا يخلطه بالكتابة بل يكون فوّه معطوفاً على أوله وآخره ، وقيل : يحوّق على أوله نصف دائرة وعلى آخره نصف دائرة . وقيل : إن كثر المضروب عليه فقد يكفي التحويق على أوله وآخره . وقد يحوق على أول كل سطر وآخره . وقيل : يكتب (لا) في أوله و (إلى) في آخره . فإن كان الضرب على مكرر ؟ ف قيل : على الثاني ، وقيل : يبقى أحسنهما وأبينهما صورة ، وقيل : إن كان في أول سطر ضرب على الثاني أو في آخره . فعلى الأول صيانة للأسطر أو في آخر سطر وأول آخر ضرب على آخر السطر صيانة لأوله ، فإن تكرر المضاف أو المضاف إليه أو الموصوف أو الصفة روعي اتصالهما . وأما الحك والكشط والمحو فكرهها أهل العلم ؛ لأن الحك والكشط يحتمل التغيير وربما أفسد الورقة وما ينفذ إليه . والمحو مسوّد للقرطاس . وإذا أصلح شيئاً فقد قال الخطيب : يَبْشُرُهُ بنحاة السّاج ويتقي التهذيب ^(١) .

الثامن : غلب على كتبة الحديث الاقتصار على الرمز في (حدثنا) و (أخبرنا) وشاع بحيث لا يخفى ، فيكتبون من (حدثنا) : (ثنا) أو (نا) أو (دنا) ؛ ومن (أخبرنا) : (أنا) أو (أرنا) أو (رنا) . وإذا كان للحديث إسناده أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناده إلى إسناده (ح) ولم يبين أمرها / عن تقدم ، لكن كتب بعض الحفاظ موضعها (صح) فأشعر بأنها رمزه . [٣٢/ب] وقيل : هي من التحويل من إسناده إلى إسناده . وقيل : هي من الحيلولة لأنها تحول بين الإسنادين ، وليست من الحديث فلا يتلفظ بشيء في مكانها . وقيل : هي إشارة إلى قولنا : (الحديث) . والمغاربة يقولون مكانها في القراءة الحديث ، ومن العلماء من يقول : (حا) و (مير) وهو المختار .

(١) تذكرة السامع والمتكلم ١٨٥ - ١٩٣

التاسع : قال الخطيب : ينبغي أن يكتب بعد البسملة اسم شيخه المسموع للكتاب وكنيته ونسبه ؛ ثم يسوق ماسمعه منه ، ويكتب فوق التسمية أو في حاشية أول الورقة تاريخ السماع ومن سمع معه وكلاً فعله الشيوخ . ولا بأس بكتب طبقة السماع في آخر الكتاب ، أو حيث لا يخفى منه ، ولتكن الطبقة بخط ثقة معروف الخط ، وعند ذلك فلا بأس بأن لا يصحح عليه الشيخ ؛ ولا بأس أن يكتب سماعه بخط نفسه إذا كان ثقة ؛ فقد فعله الثقات . وعلى كاتب السماع التحري ، وبيان السامع والمسموع ، بلفظ بيّن واضح ، وعليه تجنب التساهل فحين يثبتته ، والحذر من إسقاط بعض السامعين لغرض فاسد . وإذا لم يحضر مجلساً فله أن يعتمد في حضورهم خبر ثقة حضره أو خبر الشيخ . ومن ثبت سماع غيره في كتابه قبح به كتابته أو منعه نسخه أو نقل سماعه ، فإن كان سماعه مثبتاً برضى صاحب الكتاب لزمه إعارته ولا يبطئ عليه ؛ وإلا فلا يلزمه كذلك . قاله أئمة المذاهب في أزمانهم وهم : القاضي حفص بن غياث الحنفي والقاضي إسماعيل المالكي وأبو عبد الله الزبيري / الشافعي وغيرهم ، وخالف في [١/٣٣] ذلك قوم ؛ والأول هو الصحيح لأن ذلك كشهادة تعينت له عنده ، فعليه أدائها كما يلزم متحمل الشهادة أدائها ؛ وإن بذل نفسه بالمشي إلى مجلس الحكم .

العاشر : إذا نسخ الكتاب فلا ينقل سماعه إلا بعد المقابلة المرضية . وكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعاً إلى نسخة أو يثبتها فيها عند السماع إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع . إلا أن يبين عند النقل كون النسخة غير مقابلة . أو ينبه على كيفية الحال . وإذا قابل كتابه علم على مواضع وقوفه وإن جاء في السماع كتب (بلغ في المجلس الأول أو الثاني) إلى آخرها^(١) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ٨٧ - ١٠٢ ، والباحث الحثيث ٧٢ - ٧٤ ، وتدريب الراوي ١٥٥ - ١٥٩ ، وفي الكفاية جوانب كثيرة مما جاء في هذا الفصل كما في الصفحة ١٨١ - ١٨٨ ، ١٩٤ - ١٩٨ ، ٢٥١ - ٢٥٢ ، ٢٥٥ - ٢٥٧ ، وتذكرة السامع والتكلم ١٧٣ - ١٧٧

النوع الرابع : في رواية الحديث

قد تقدمت جل منه فيما قبله ، والكلام هنا في ستة عشر فصلاً :

الأول : شدد قوم في الرواية فأفرطوا ، وتساهل آخرون ففراطوا . فقال بعض المشددين : لا حجة إلا فيما رواه من حفظه . روي ذلك عن أبي حنيفة ومالك والصيدلاني ، وقال بعضهم : يجوز من كتابه إلا إذا خرج من يده . وقال بعض المتساهلين بالرواية : من نسخ غير مقابلة بأصولهم : فجعلهم الحاكم مجروحين وقال : وهذا كثير تعاطاه قوم من أكابر العلماء والصلحاء ، وقد تقدم في النوع قبله جواز الرواية من نسخة لم تقابل بشروط ذكرناها ، فلعل الحاكم أراد إذا لم توجد تلك الشروط ، أو أنه يخالف في تلك المسألة^(١) . وقال بعض المتساهلين ماتقدم في طرق التحمل من الرواية بالصوية والإعلام والمناولة المجردة وغير ذلك . والصواب ما عليه الجمهور وهو التوسط ، فإذا قام في التحمل والضبط [٣٣/ب] والمقابلة بما تقدم / جازت الرواية منه ، وإن غاب عنه إذا كان الغالب سلامته من التغيير ، ولا سيما إن كان ممن لا يخفى عليه تغييره غالباً^(٢) .

الثاني : الضرير إذا لم يحفظ ما سمعه فاستعان بثقة في ضبطه وحفظ كتابه واحتاط عند القراءة عليه ، بحيث يغلب على ظنه سلامته من التغيير صحت روايته ، وحيث منعنا البصير فالضرير أولى بالمنع منه . قال الخطيب : والبصير الأمي كالضرير^(٣) .

الثالث : إذا أراد الرواية من نسخة ليس فيها سماعه ولا قوبلت به لكن سمعت على شيخه وفيها سماع شيخه أو كتبت عن شيخه ، وسكنت نفسه إليها لم

(١) معرفة علوم الحديث ١٤ - ١٧

(٢) الكفاية ٢٥٧ - ٢٥٨

(٣) الكفاية ٢٥٨ - ٢٥٩

تجزله الرواية منها عند عامة المحدثين ، ورخص فيه أيوب السختياني ومحمد بن بكر البرساني . قال الخطيب : والذي يقتضيه النظر أنه متى عرف أن هذه الأحاديث هي التي سمعها من الشيخ جازله أن يرويها إذا سكنت نفسه إلى صحتها وسلامتها . هذا إذا لم يكن له إجازة عامة من شيخه لمروياته أو لهذا الكتاب ؛ فإن كانت : جازله الرواية منها إذ ليس فيه أكثر من رواية زيادات متوهمة بالإجازة بلفظ (حدثنا) و (أخبرنا) من غير بيان الإجازة ، والأمر في ذلك قريب يقع في محل التسامح . وقد تقدم قول : إنه لا غنى في كل سماع عن الإجازة ليقع ما يسقط من الكلمات سهواً أو غيره مروياً بالإجازة ، وإن لم يكن يذكر لفظها ، وهذا تيسير حسن لمس الحاجة إليه في زماننا . وإن كان في النسخة سماع شيخ شيخه أو كانت مسموعة عليه فيحتاج في ذلك إلى أن تكون له إجازة شاملة من شيخه ، ولشيخه مثلها من شيخه^(١) .

/ الرابع : لو وجد في كتابه خلاف حفظه ، فإن حفظ منه رجع إليه وإن [٣٤/أ] حفظ من فم الشيخ اعتمد حفظه إن لم يتشكك . وحسن أن يذكرها معاً فيقول : حفظي كذا ، وفي كتابي كذا ، وإن خالفه فيه غيره قال : حفظي كذا و (قال فلان كذا) . ولو وجد سماعه في كتاب ولم يذكره ؛ فعن أبي حنيفة وبعض الشافعية لا تجوز له روايته ، ومذهب الشافعي وأكثر أصحابه وأبي يوسف ومحمد جوازها وهو الصحيح ، بشرط أن يكون السماع بخطه أو بخط من يوثق به ، والكتاب مصون يغلب على الظن سلامته من التغيير بحيث تسكن إليه نفسه^(٢) .

الخامس : من ليس عالماً بالألفاظ ومقاصدها خبيراً بمعانيها لا تجوز له الرواية بالمعنى بالإجماع ؛ بل يتعين اللفظ الذي سمعه ؛ وإن كان عالماً بذلك فقد منعه قوم من أصحاب الحديث والفقه والأصول وقالوا : لا يجوز إلا بلفظه .

(١) تدريب الراوي ١٥٩ - ١٦٠ ، والكفاية ٢٥٧

(٢) تدريب الراوي ١٦١ ، والكفاية ٢٥٧ - ٢٥٨

وقال قوم : لا يجوز في حديث النبي ﷺ ويجوز في غيره ؛ وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف : يجوز في الجميع إذا قطع بأداء المعنى . وهذا في غير المصنفات ؛ أما المصنف فلا يجوز تغيير لفظه أصلاً ، وإن كان بمعناه ^(١) .

السادس : اختلف في رواية بعض الحديث دون بعض ؛ فمنعه قوم بناء على منع الرواية بالمعنى ، ومن ^(٢) جوزها منهم من منعه إذا لم يكن هو أو غيره رواه بتمامه قبل ذلك ؛ ومنهم من جوزها مطلقاً . والصحيح / أنه إن كان عارفاً ، ولم يكن ماتركه متعلقاً بما رواه بحيث يختل الحكم بتركه ولم تتطرق إليه تهمة بزيادة أو نقصان جاز سواء أجوزنا الرواية بالمعنى أم لا ، وسواء أكان قد رواه قبل تاماً أم لا ، أما إذا اختلف الحكم بترك بعضه كالغاية والاستثناء في قوله ﷺ « حتى تُزهى » ^(٣) وفي قوله « إلا سواء بسواء » ^(٤) فلا يجوز تركه . وكذلك إذا رواه تاماً ثم خاف إذا رواه ناقصاً أن يتهم بالزيادة أولاً ، وبالعفلة وقلة الضبط ثانياً ، فإنه لا يجوز له ذلك . وأما تقطيع المصنف الحديث في الأبواب فهو إلى الجواز أقرب ، وقد فعله البخاري . قال ابن الصلاح : ولا يخلو من كراهة ، وفي قوله ذلك نظر ^(٥) .

السابع : لا يروى بقراءة لحن أو مصحّف ، وطريق السلامة من التصحيف الأخذ من أفواه أهل المعرفة والتحقيق . فإن وقع في الرواية لحن أو تحريف ؛

(١) تدريب الراوي ١٦١ - ١٦٣ ، والكفاية ١٨٨ - ١٨٩ ، ١٩٨ - ٢١١

(٢) في الأصل (من) واقتضت العبارة زيادة حرف العطف .

(٣) مسند ابن حنبل ١١٥/٣ ، ١٦١ ، ٢٢١ ، ٢٥٠ ، ومسلم ، الجزء الخامس (كتاب المساقات باب وضع الحوائج) .

(٤) مسلم ، الجزء الخامس (كتاب المساقات - باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، وباب النهي عن بيع الورق بالذهب) .

(٥) تدريب الراوي ١٦٣ ، والكفاية ١٩٣ - ١٩٤

قال ابن سيرين وغيره : يرويه كما سمعه . والصواب تقريره في الأصل على حاله مع التضييب عليه ، وبيان صوابه في الحاشية . وأما في السماع ، فالأولى أن يقرأه على الصواب ثم يقول : وفي روايتنا ، أو عند شيخنا ، أو في طريق فلان كذا . وله أن يقرأ ما في الأصل ثم يذكر الصواب . وأحسن الإصلاح بما جاء في رواية أخرى أو حديث آخر ، وإذا كان الإصلاح بزيادة ساقط لم يغير معنى الأصل فعلى ماسبق ، وإن غايه تأكد ذكر الأصل مقروناً بالبيان ، فإن علم أن بعض / الرواة أسقطه وأن من فوقه أتى به ألحق الساقط في نفس الكتاب مع كلمة [أ/٣٥] (يعني) . هذا إن علم أن شيخه رواه على الخطأ ، فإن رآه في كتابه وغلب على ظنه أنه من كتابه لا من شيخه اتجه لإصلاحه في كتابه وروايته أيضاً كما لو درس من كتابه بعض الإسناد أو المتن فإنه يجوز إصلاحه من كتاب غيره إذا عرف صحته ووثق به ، كذا قاله أهل التحقيق ومنعه بعضهم . وهكذا الحكم في استنبات الحفاظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه ، رُوِيَ ذلك عن عاصم وأبي عوانة وأحمد وغيرهم ، وكان بعضهم ينبّه عليه فيقول : حدثني فلان وثبتني فلان ، وإذا وجد كلمة من غريب العربية أو غيرها وهي غير مضبوطة وأشككت عليه جاز أن يسأل عنها أهل العلم بها ، ويرويها على ما يخبرونه ، روي ذلك عن أحمد وإسحاق^(١) .

الثامن : إذا كان الحديث عن اثنين أو أكثر ، وبينها تفاوت في اللفظ ، والمعنى واحد ، فله جمعها في الإسناد ، ثم يسوقه على لفظ أحدها ، فيقول : أخبرنا فلان وفلان ، واللفظ لفلان وشبه ذلك . ولمسلم في صحيحه عبارة أخرى حسنة كقوله : (حدثنا أبو بكر وأبو سعيد كلاهما عن أبي خالد) . قال أبو بكر : (ثنا أبو خالد عن الأعمش) فظاهره أن اللفظ لأبي بكر . ولو قال : (أخبرنا فلان وفلان) وتقاربا في اللفظ قالوا : (ثنا فلان) جاز على الرواية

(١) تدريب الراوي ١٦٤ - ١٦٥ ، والكفاية ١٨٥ - ١٨٨ ، ٢١٦ - ٢٢١ ، ٢٥٢ - ٢٥٥

بالمعنى ، ولو لم يقل (وتقارباً) جاز أيضاً على الرواية بالمعنى على أنه قد عيب به بعض أكابر الحفاظ كالبخاري وغيره . ولو سمع مصنفاً من جماعة كالبخاري مثلاً فقابل نسخه بأصل بعضهم ثم رواه عنهم وقال : (واللفظ لفلان) احتل جوازه واحتمل منعه . قلت : ويحتمل تفصيلاً آخر وهو النظر إلى الطرق فإن كانت متباينة بأحاديث مستقلة لم يحز ، وإن كان تفاوتها في ألفاظ أو لغات أو اختلاف ضبط جاز . والله أعلم^(١) .

[٣٥/ب] / التاسع : ليس له أن يزيد في نسب غير شيخه أو في صفته إلا أن يميزه فيقول : هو (ابن فلان) أو هو (الفلاني) أو (يعني ابن فلان) ونحو ذلك ، وهذا في الصحيحين وغيرها كثير . فإن ذكر شيخه نسب شيخه في أول حديث واقتصر في باقي الأحاديث على اسمه أو بعض نسبه ، فأراد السامع رواية تلك الأحاديث مفصلة عن الأول ، فهل يستوفي فيها نسب شيخه ؟ حكى الخطيب عن أكثر العلماء جوازه ؛ وعن بعضهم أن الأولى أن يقول : (يعني ابن فلان) وهو ابن فلان ...^(٢) ، وقال ابن المديني وغيره يقول : (حدثني شيخي أن فلان بن فلان حدثه) . وأولى ذلك ما استحبه الخطيب ، ثم ما قاله ابن المديني ، ثم الاستيفاء من غير تمييز^(٣) .

العاشر : جرت العادة بحذف (قال) بين رجال الإسناد في الخط ، لكن ينبغي للقارئ التلطف بها ، وإن كان قرئ على فلان : (أخبرك فلان) أو (حدثنا فلان) فليقل القارئ في الأول : (قيل له أخبرك) وفي الثاني : (قال أخبرنا فلان) . وإن تكرر قال في نحو (قال ، قال الشعبي) حذفت إحداها

(١) تدريب الراوي ١٦٥ - ١٦٦ ، والكفاية ٣٧٩

(٢) وهنا مقدار لفظتين أحيل عليها في حاشية الأصل لكنها لم تبين .

(٣) تدريب الراوي ١٦٦ ، والكفاية ٢١٥ - ٢١٦

خطأً ونطق بها لفظاً . فإن ترك القارئ التلفظ بذلك فقد أخطأ . والظاهر صحة السماع^(١) .

الحادي عشر : الكتب والأجزاء المشتملة على أحاديث بسند واحد كنسخة هام ، منهم من يحدد السند أول كل حديث ، وهو أحوط . ومنهم من اكتفى به في أول حديث أو أول مجلس ، ويدرج الباقي عليه قائلاً في كل حديث ، و (بالإسناد) أو (وبه) وهو الأغلب ، ثم يجوز له رواية غير الأول بإسناده عند الأكثر / ومنعه أبو إسحاق الإسفراييني وغيره . فعلى هذا يفعل كما يفعله مسلم في [٣٦/١] صحيفة هام بقوله : (فذكر أحاديث منها) (وقال رسول الله ﷺ) وكذا فعله كثير من المؤلفين ، وإعادة بعضهم الإسناد آخر الكتاب لا يرفع هذا الخلاف غير أنه يفيد إجازة قوية واحتياطاً^(٢) .

الثاني عشر : إذا قدم المتن على السند ك (قال النبي ﷺ كذا) ، أو قدم المتن وآخر السند ك (قال نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : وكذا أخبرنا به فلان عن فلان) حتى يتصل فيها ، صحت الرواية ، وكان متصلاً . فلو قدم سامعه جميع السند على المتن فقد جوزه بعضهم . وقيل : ينبغي فيه الخلاف في تقديم بعض المتن على بعض وهو مبني على الرواية بالمعنى . ولو روى حديثاً بسند ثم أتبعه إسناداً آخر وقال في آخره (مثله) أو (نحوه) كعادة مسلم وغيره فأراد سامعه روايته بالسند الثاني فقد منعه شعبة وأجازته الثوري وابن معين لمن هو متحفظ مميز بين الألفاظ . وبعض العلماء إذا روى مثل ذلك قال : (الإسناد ثم قال : مثل حديث قبله متنه كذا) ، واختاره الخطيب . ولو قال موضع (مثله) و (نحوه) فقد جوزته الثوري كما في (مثله) ، ومنعه شعبة وابن معين .

(١) تدريب الراوي ١٦٦ - ١٦٧ ، والكفاية ٢٩٦ - ٢٩٧

(٢) تدريب الراوي ١٦٧ - ١٦٨ ، والكفاية ٢١٤ - ٢١٥

قال الخطيب : فرق ابن معين بين (مثله) و (نحوه) يصح على منع الرواية بالمعنى ، فأما على جوازها فلا فرق . وقال الحاكم : يلزم الحديثي من الإتيان أن يفرق بين (مثله) و (نحوه) فلا يحل أن يقول (مثله) إلا إذا اتفقا في اللفظ ، ويحل (نحوه) إذا كان بمعناه ^(١) .

[٣٦/ب] الثالث عشر : إذا ذكر الإسناد وبعض المتن ثم قال : وذكر الحديث / فأراد سامعه روايته بطوله فهذا أولى بالمنع من (مثله) و (نحوه) و (طريقه) ، ومنعه الأستاذ أبو إسحاق وجوزه الإسماعيلي إذا عرف المحدث والسامع ذلك الحديث . والاحتياط أن يقتصر على المذكور ، فإذا قال : وذكر الحديث قال : وهو كذا ، ويسوقه بكامله . وإذا قلنا بجوازه فهو على التحقيق بطريق الإجازة القوية فيما لم يذكره الشيخ ولا يفتقر إلى إفراده بالإجازة ^(٢) .

الرابع عشر : قال الشيخ ابن الصلاح الظاهر أنه لا يجوز تغيير (قال النبي) إلى (قال رسول الله ﷺ ، ولا عكسه) . وإن جوزنا الرواية بالمعنى لاختلاف معناها . وقال غيره : الصواب أنه يجوز لأن معناها هنا واحد ؛ وهو مذهب أحمد وحامد بن سلمة والخطيب . قلت : ولو قيل : يجوز تغيير (النبي) إلى (الرسول) ولا يجوز عكسه لما بعد لأن في (الرسول) معنى زائداً على (النبي) وهو الرسالة ؛ فإن كل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولا ^(٣) .

الخامس عشر : إذا كان في سماعه بعض الوهن فعليه بيانه حالة الرواية . ومنه ما إذا حدثه من حفظه في المذاكرة فيقول : (حدثنا مذاكرة) ، ومنع جماعة الحمل عنهم حال المذاكرة . وإذا كان الحديث عن ثقة ومجروح أو ثقتين ، فالأولى أن يذكرهما لاحتمال انفراد أحدهما بشيء ، فإن اقتصر على ثقة واحد في الصورتين

(١) تدريب الراوي ١٦٨ ، والكفاية ٢١٢ - ٢١٤

(٢) تدريب الراوي ١٦٨ - ١٦٩ ، والكفاية ٣١٠ - ٣١١

(٣) تدريب الراوي ١٦٩ ، والكفاية ١٩٨ - ٢٠٣

جاز ، لأن الظاهر اتفاقهما^(١) .

/ السادس عشر : إذا سمع بعض حديث من شيخ وبعضه من آخر فخلطه [أ/٣٧] ورواه جملة عنها ويين أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر جاز ، كما فعله الزهري في حديث الإفك ، فإنه رواه عن ابن المسيب وعروة وعبيد الله وعلقمة وقال : وكلّ حدثني طائفة من حديثها ، قالوا : قالت عائشة^(٢) وساق الحديث إلى آخره . ثم ما من شيء من ذلك الحديث إلا تحتل روايته عن كل واحد منها وحده ، حتى لو كان أحدهما مجروحاً لم يجز الاحتجاج بشيء منه ، بما لم يبين أنه عن الثقة ، ولا يجوز أن يُسقط أحد الراويين ، بل يجب ذكرهما ، مبيناً أن بعضه عن أحدهما وبعضه عن الآخر^(٣) .

النوع الخامس : في أدب الراوي

وفيه فصول :

الأول : علم الحديث علم شريف يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم ، وهو من علوم الآخرة ، فمن حُرِّمَهُ حرم خيراً كثيراً ، ومن رَزَقَهُ مع حسن النية فقد نال أجراً كبيراً . فعلى معانيه تصحيح النية وإخلاصها ، وتطهير القلب من الأغراض الدنيوية من رئاسة أو طلب مال أو غير ذلك مما لا يراد به وجه الله تعالى . قال الثوري : كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة^(٤) .

(١) تدريب الراوي ١٦٩ - ١٧٠ ، والكفاية ٢٢٢ ، ٣٧٧ - ٣٧٨

(٢) مسلم ، الجزء الثامن (كتاب التوبة - باب في حديث الإفك)

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٠٢ - ١١٨ ، والباعث الحثيث ٧٤ - ٨٣ ، وتدريب الراوي ١٧٠ ، وجامع

الأصول في أحاديث الرسول ٩٧/١ - ١٠٦ ، وانظر الكفاية ٣٧٨ كلامه على الفقرة السادسة عشرة من الباب .

(٤) الكفاية ٥٤ ، ويذكره أيضاً مروياً عن أبي الأحوص .

الثاني : / السن المستحب فيه التصدي لإسماع الحديث : فعن أبي محمد بن خلاد أن تستوفي الخمسين لأنها انتهاء الكهولة ، وفيها مجتمع الأشد ، قال : وليس بمنكر أن يُحدّث عند استيفاء الأربعين لأنها حد الاستواء ومنتهى الكمال . وأنكر القاضي عياض على ابن خلاد ذلك لأن جماعة من السلف ومن بعدهم نشروا علماً لا يحصى ، ولم يبلغوا ذلك كعمر بن عبد العزيز لم يبلغ الأربعين ، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين ، وجلس مالك للناس وله نيف وعشرون سنة ؛ وقيل : سبع عشرة . وأخذ عن الشافعي العلم وهو في سن الحداثة . قال ابن الصلاح رحمه الله : ما ذكره ابن خلاد محمول على من تصدى للتحديث بنفسه من غير براعة في العلم ، لأن السن المذكور في مظنة الحاجة إليه . وما ذكره عياض عن ذكرهم فالظاهر أنه لبراعة منهم في العلم تقدمت ، فظهر لهم معها الحاجة إليهم فحدثوا ، أو لأنهم سئلوا ذلك بصريح السؤال أو بقرينة الحال . والحق أنه متى احتيج إلى ما عنده ، استخب له التصدي لنشره في أي سن كان ، كمالك والشافعي وغيرها . ومتى خشي عليه الهرم والحرف والتخليط أمسك عن التحديث ، ويختلف ذلك باختلاف الناس . وكذا إذا عمي وخاف أن يُدخّل عليه ما ليس من حديثه فليسك عن الرواية . ومال ابن خلاد إلى أنه / يسك في الثمانين لأنه حد الهرم إلا إذا كان عقله ثابتاً بحيث يعرف حديثه ويقوم به . ووجه مناقاله أن من بلغ الثمانين ضعف حاله غالباً ، وخيف عليه الإخلال ، وأن لا يُفطن له إلا بعد أن يخلط كما اتفق لقوم من الثقات كعبد الرزاق وسعيد بن أبي عروبة ، حتى كان عبد الرزاق في آخر عمره ضعف فكان يلقن^(١) ، وضعف أحمد حديثه بأخرة وإلا فقد حدث خلقاً بعد مجاوزة الثمانين لما ساعدهم التوفيق وصحبتهن السلامة كأنس بن مالك وسهل بن سعد وعبد الله بن أبي أوفى من الصحابة ، ومالك والليث وابن عيينة وابن الجعد ، وحدّث قوم بعد المئة كالحسن بن عرفة وأبي

القاسم البغوي وأبي إسحاق الهجيمي وأبي الطيب الطبري ، رضي الله عنهم .

الثالث : ينبغي أن لا يحدث بحضرة من هو أولى منه ، لسنه أو علمه أو غير ذلك . وقيل : لا يحدث في بلد فيه من هو أولى منه . وإذا طُلبَ منه ما يَعْلَمُه عند أولى منه ، أرشد إليه ؛ لأن الدين النصيحة ، ولا يمتنع من تحديث أحد لعدم صحة نيته ، فإنه يرجى له تصحيحها ، وليحرص على نشره وابتغى جزيل أجره .

الرابع : إذا أراد حضور مجلس التحديث تطهر وتطيب وسترح لحبته ، ثم يجلس متمكناً بوقار ، فإن رفع أحد صوته زُبره ، روي ذلك كله عن مالك رحمه الله ، وكان يكره أن يحدث في الطريق أو هو قائم أو مستعجل ، ويقبل على الحاضرين كلهم إذا أمكن ولا يسرد الحديث سرداً لا يدرك بعضهم فهمه ، ويفتح مجلسه ويخته بتحميد الله / تعالى ، والصلاة على رسوله ، ودعاء يليق بالحال . [٣٨/ب] قال بعضهم : بعد قراءة قارئ حسن الصوت شيئاً من القرآن .

الخامس : ينبغي للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث ، فإنه أعلى مراتب الرواية ، لأن الشيخ يتدبر ما يمليه ، والكاظم يحقق ما يكتبه ، والقراءة من الشيخ أو عليه ، ربما غفل فيها أحدهما . ويتخذ مستملياً محصلاً متيقظاً يبلغ عنه إذا كثر الجمع ، كما كان جماعة من الحفاظ يفعلون ، ويستملي مرتفعاً على مكان وإلا قائماً ، وعلى المستملي تبليغ لفظه على وجهه . وفائدة المستملي تفهم السامع على بعد ، ومن لم يسمع إلا المبلغ لم تجز له روايته عن الشيخ المملي إلا إذا بين الحال وقد تقدم هذا ، ويستنصت المستملي الناس بعد قراءة حسن الصوت كما تقدم ، ثم يبسم ويحمد الله تعالى ، ويصلي على رسوله ﷺ ، ثم يقبل على الشيخ ويقول : من ذكرت أو ما ذكرت رحمك الله أو رضي الله عنك . وكلما ذكر النبي ﷺ صلى عليه . وكلما ذكر الصحابي ترضى عنه ، ويثني المحدث على شيخه

حال الرواية بما هو أهله ، ويدعوه له ، ولا بأس بذكره بما يعرف به من لقب أو نسبة ، ولو إلى أم أو صنعة أو وصف في بدنه . وحسن أن يجمع في إملائه جمعاً من شيوخه مقدماً أفضلهم ، وييلي عن كل شيخ حديثاً ، ويختار ما علاً سنداً وقصر متنه ، ويتحرى المستفاد منه ، وينبه على ما فيه من علو وفائدة وضبط مشكل ، ويتجنب ما لا تحتمله عقول الحاضرين ، أو يخاف عليهم الوهم في فهمه ، ثم يختم إملائه بشيء من / الحكايات والنوادر والإنشادات ، وهو في الزهد والآداب ومكارم الأخلاق أولى . وإذا قصر المحدث عن التخريج أو انشغل عنه استعان ببعض الحفاظ في التخريج له ، قال الخطيب : كان جماعة من شيوخنا يفعلونه ، وإذا فرغ من الإملاء قابل ما أملاه^(١) .

النوع السادس : في أدب طالب الحديث

قد تقدمت جمل من هذا النوع ، ووزاء ذلك فصول .

الأول : تصحيح النية في طلبه لله تعالى خالصاً ، والحذر من قصد التوصل به إلى الأغراض الدنيوية ، ويبتهل إلى الله تعالى في التوفيق والتيسير ، ويأخذ نفسه بالآداب السنية والأخلاق المرضية ، فعن سفيان الثوري : ما أعلم عملاً أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به . وقد تقدم الكلام في السن الذي يبتدئ فيه بسماع الحديث ، وليغتم مدة إمكانه ، ويفرغ جهده في تحصيله .

الثاني : أن يبدأ بسماع ما عند أرجح شيوخ بلده إسناداً وعلماً ودينياً وشهرة ، فإذا فرغ من مهات بلده رحل في الطلب ، فإن الرحلة من عادة الحفاظ المبرزين ، ولا يحمل الشرة في الطلب على التساهل في السماع والتحمل فيخل بشيء من شروطه ، وليستعمل ما يمكنه استعماله مما يسمعه من الحديث في أنواع

(١) مقدمة ابن الصلاح ١١٨ - ١٢٤ ، والباعث الحثيث ٨٢ - ٨٥ ، وتدريب الراوي ١٧٠ - ١٧٦ ،

وتذكرة السامع والمتكلم ١٩٣ ، ٢٠٥

العبادات والآداب ، فذلك زكاة الحديث كما قاله بشر الحافي ، وهو سبب حفظه .
قال وكيع : إذا أردت حفظ الحديث فاعمل به .

الثالث : أن يعظم شيخه وكل من يسمع منه ، فإن ذلك من إجلال العلم ،
ويتحرى رضاه ، ولا يطيل عليه بحيث يضجره / ، فربما كان ذلك سبب [٣٩/ب]
حرمانه . وعن الزهري قال : إذا طال المجلس كان للشيطان فيه نصيب ،
وليست شيخه في أموره ، وكيفية ما يعتده من اشتغاله وما يشتغل فيه ، وقد
ذكرت في (أدب العالم والمتعلم) من هذا الباب ما يروي الظمان إليه .

الرابع : إذا ظفر بسماع أو فائدة أرشد غيره من الطلبة إليه فإن كتان ذلك
لؤم من جهلة الطلبة ، يُخاف على فاعله عدم النفع ؛ فإن بركة الحديث إفادته ،
وبشره ينمى . ولا يمنعه الحياء والكبر من السعي في التحصيل وأخذ العلم ممن
دونه في سن أو نسب أو منزلة ، وليصبر على جفاء شيخه ، وليعتن بالمهم ، ولا
يضيع زمانه في الإكثار من الشيوخ لمجرد الكثرة ، وليكتب وليسمع ما يقع له من
كتاب أو جزء بكماله ولا ينتخب منه لغير ضرورة ، فإن احتاج إليه تولاه
بنفسه ، فإن قصر عنه استعان بحافظ .

الخامس : أن لا يقتصر على مجرد سماعه وكتبه دون معرفته وفهمه ، بل
يتعرف صحته وضعفه ، ومعانيه وفقهه ، وإعراجه ولغته ، وأساء رجاله ، ويحقق
كل ذلك ، ويعتني بإتقان مشكله حفظاً وكتابة ، ويقدم في ذلك كله
الصحيحين ، ثم بقية الكتب الأئمة ، كسنن أبي داود والترمذي ، والنسائي وابن
ماجه ، ثم كتاب سنن البيهقي ، ثم المسانيد كمسند أحمد بن حنبل وغيره ، ثم من
كتب العلل كتابه وكتاب الدارقطني ، ومن التواريخ تاريخ البخاري وابن أبي
خيثة ، ومن كتب الجرح والتعديل كتاب ابن أبي حاتم ، ومن مشكل الأسماء
كتاب ابن ماكولا ، ويعتني بكتب غريب الحديث وشروحه ، وكلما مرَّ به
مشكل بحث عنه وأتقنه ثم حفظه وكتبه ، ويتحفظ الحديث قليلاً / قليلاً . [٤٠/أ]

السادس : أن يشتغل بالتخريج والتصنيف إذا تأهل له ، معتنياً بشرحه ، وبيان مشكله وإتقانه ، فقلما يهر في علم الحديث من لم يفعله ، ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقتان :

أجودهما على الأبواب كما فعله البخاري ومسلم ، فيذكر في كل باب ما عنده فيه ، إما مطلقاً كالبيهقي ، أو على شرطه كالبخاري^(١) .

الثانية : على المسانيد ، فيجمع في ترجمة كل صحابي ما عنده من حديثه صحيحه وضعيفه ، وعلى هذه الطريقة فقد ترتب على الحروف ، وقد ترتب على القبائل ، فيقدم بني هاشم ثم الأقرب فالأقرب ، وقد ترتب بالسابقة ، فيقدم العشرة ، ثم أهل بدر ، ثم الحديثية ، ثم من هاجر بينها وبين الفتح ، ثم أصاغر الصحابة ، ثم النساء ، يبدأ بأمهات المؤمنين ، ومن أحسنه تصنيفاً ما جمع في كل حديث أو باب طرقه واختلاف روايته معللاً كما فعل يعقوب بن شيبة . وقد ترتب على الشيوخ ، فيجمع حديث كل شيخ على انفراده ، أو على التراجم ، كنافع عن ابن عمر وهشام عن أبيه ، وليحذر من إخراج تصنيفه قبل تهذيبه وتحريره وتكرير نظره فيه ، ويتحرى العبارات الواضحة والاصطلاحات المستعملة ، وليحذر من تصنيف ما لم يتأهل له .

وقد بسطت من الآداب في هذا النوع وفي الذي قبله في كتابي (في أدب العالم والمتعلم) ما لا يحتمله هذا المختصر ، فمن أراد فعله به أو ما في فنه^(٢) .

(١) معرفة علوم الحديث ٢٥٠

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٢٤ - ١٢٩ ، والباعث الحثيث ٨٦ - ٨٧ ، وتدريب الراوي ١٧٦ - ١٨٢ ،

وتذكرة السامع والمتكلم ٦٧ - ٨٥

الطرف الرابع

في أسماء الرجال وطبقات العلماء وما يتصل بذلك

والكلام فيه في أحد وعشرين نوعاً :

/ النوع الأول : في معرفة الصحابة رضي الله عنهم : [٤٠/ب]

هذا فن مهم عظيم الفائدة ، يعرف به المرسل والمتصل ، وقد صنف فيه كتب كثيرة^(١) ، ومن أجودها كتاب (الاستيعاب) لابن عبد البر ، لكن شابه بذكر ماشجر بينهم ، وبحكاياته عن الأخباريين ، وقد جمع فيه أبو الحسن بن الأثير الجزري كتاباً حسناً كثير الفائدة جمع فيه كتباً كثيرة . وفي هذا النوع فصول :

الأول : اختلف في حد الصحابي ، والمعروف عند أهل الحديث وبعض أصحاب الأصول أنه : كل من رأى رسول الله ﷺ وهو مسلم ، قاله البخاري في صحيحه ، وأسند الخطيب عن أحمد بن حنبل أنه قال : أصحاب النبي ﷺ من صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة أو رآه فهو من أصحابه . وقيل : هو من طالت مجالسته على طريق التتبع . وعن سعيد بن المسيب : أن الصحابي من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين^(٢) ، وهذا ضعيف لأنه يقتضي أن لا يعد جرير بن عبد الله البجلي وأضرابه صحابياً ، ولا خلاف

(١) معرفة علوم الحديث ١٧٧

(٢) الكفاية ٥٠

أنهم صحابة . ويعرف كونه صحابياً بالتواتر كأبي بكر وعمر ، أو بالاستفاضة ، أو بقول صحابي غيره إنه صحابي ، أو بقوله عن نفسه إنه صحابي إذا كان عدلاً ، وهذا الأخير عند بعض أهل الأصول محتمل للخلاف فيه ^(١) .

الثاني : الصحابة كلهم عدول مطلقاً لظواهر الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به بالشهادة لهم بذلك سواء فيه من لابس الفتنة وغيره ^(٢) ، ولبعض أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم في عدالتهم تفصيل واختلاف لا يعتد به ، / وأفضلهم على الإطلاق : أبو بكر ثم عمر بإجماع أهل السنة ثم عثمان ثم علي عند جمهورهم . وحكى الخطابي عن أهل السنة من الكوفة تقديم عليّ على عثمان وبه قال أبو بكر بن خزيمة . وقال أبو منصور البغدادي : أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة ثم تمام العشرة ، ثم أهل بدر ثم أحد ثم بيعة الرضوان . ومن له مزية أهل العقبتين من الأنصار ، أما السابقون الأولون فقال ابن المسيب : هم من صلى إلى القبلتين ، وقال الشعبي : أهل بيعة الرضوان ، وقال عطاء : أهل بدر .

الثالث : أولهم إسلاماً أبو بكر ، وقيل : عليّ ، وقيل : زيد ، وقيل : خديجة واختاره جماعة من المحققين ، وادعى الثعلبي فيه الإجماع ، وأن الخلاف فيمن بعدها . والأورع أن يقال : أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر ومن الصبيان عليّ ، ومن النساء خديجة ، ومن الموالي زيد ، ومن العبيد بلال ، وآخرهم موتاً على وجه الأرض أبو الطفيل عامر بن واثلة مات بمكة سنة مئة ، وآخر من مات قبله أنس بن مالك بالبصرة سنة ثلاث وتسعين على الأظهر ، وقيل غير ذلك . قلت : ويقال آخر من مات منهم بالشام عبد الله بن بسر ،

(١) الكفاية ٤٩ - ٥٢

(٢) الكفاية ٤٦ - ٤٩

ويعصر عبد الله بن جزء ، وبالبصرة أنس بن مالك ، وبالكوفة عبد الله بن أبي أوفى ، وبالمدينة سهل بن سعد . وبالبادية سلمة بن الأكوع ، وبمكة والأرض كلها أبو الطفيل .

الرابع : أكثرهم حديثاً أبو هريرة ، ثم ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وعائشة . وأكثرهم فتياً تروى ابن عباس . وعن ابن المديني : لم يكن من أصحاب النبي ﷺ ، أحد له أصحاب يقومون بقوله في / الفقه إلا ثلاثة : عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس ، ومن الصحابة الغبالة وهم : عبد الله بن عمر وابن عباس وابن الزبير وابن عمرو بن العاص كذا عدم أحمد بن حنبل ، وليس ابن مسعود منهم ، قال البيهقي : لأنه تقدم موته ، وهؤلاء عاشوا حتى احتيج إلى علمهم ؛ وكذا كل من اسمه عبد الله من الصحابة ، وهم نحو مئة وعشرين .

الخامس : قال أبو زرعة الرازي : قبض رسول الله ﷺ عن مئة ألف وأربعة عشر ألفاً من الصحابة ، ممن روى عنه وسمع منه . واختلف في عدد طبقاتهم ، والنظر في ذلك إلى السبق بالإسلام والهجرة وشهود المشاهد الفاضلة معه ﷺ ، وجعلهم الحاكم اثنتي عشرة طبقة ، وزاد غيره على ذلك .

السادس : لا يعرف من شهد بدمراً هو وابنه إلا أبو مرثد وابنه مرثد ، ولا سبعة إخوة لأم شهدوا بدمراً إلا بنو عقراء ، ولا شهدوها مسلم ابن مسلمين إلا عمار بن ياسر ، ولا أربعة صحابة متوالدون إلا عبد الله بن أسماء بنت أبي بكر بن أبي قحافة وابن خاله أبو عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي قحافة^(١) ولا سبعة إخوة هاجروا وصحبوا النبي ﷺ إلا بنو مقرن^(٢) .

(١) ولم يأت بذكر الآخرين .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٤٥ - ١٥١ ، والباعث الخثيث ٩٧ - ١٠٣ ، وتدريب الراوي ٢٠١ - ٢١١ ،

وفي (جامع الأصول في حديث الرسول) ذكر تعريف الصحابة ١٢٤/١ - ١٣٥

النوع الثاني : في معرفة التابعين

وفيه فصول :

الأول : التابعي من صحب صحابياً ، وقيل : من رآه وهو الأظهر ، ويقال للواحد تابعي وتابع . قال الحاكم : هم خمس عشرة طبقة أعلام من أدرك العشرة قيس بن أبي حازم فأبو عثمان النهدي وابن المسيب ، وغلط في ابن المسيب فإنه ولد في خلافة عمر ولم يسمع أكثر العشرة حتى قيل : لم يَشْرِك قيس بن أبي حازم في ذلك أحد ، وقيل : لم يصح سماع ابن المسيب من غير سعد . قلت : إنما قال الحاكم : من أدركهم ، ولم يقل : من سمعهم فلا يرد عليه / إلا إدراك أبي بكر رضي الله عنه ، خاصة . ويلى من أدرك العشرة من وُلد للصحابة في حياة النبي ﷺ كمحمد بن أبي بكر وعبد الله بن أبي طلحة وأبي أمامة أسعد بن سهل بن جنيد وأبي إدريس الخولاني . [١/٤٢]

الثاني : من التابعين : المخضرمون واحدهم مخضرم ، أي مخضرم عما أدركه غيره أي قطع ، وهو الذي أدرك الجاهلية وزمن النبي ﷺ^(١) ولم يره . وعدهم مسلم عشرين ، وهم أكثر ، ومن لم يعهده أبو مسلم الخولاني والأحنف وعبد الله بن يزيد .

ومن أكابر التابعين فقهاء المدينة السبعة وهم : ابن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وخارجة بن زيد وسليمان بن يسار ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، والسابع أبو سلمة . وقال ابن المبارك : سالم بن عبد الله ، وقال أبو الزناد : أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام .

الثالث : عن أحمد بن حنبل : أن أفضل التابعين ابن المسيب ، قيل : فعلقمة والأسود ، قال : هو وهما . وعنه : لأعلم فيهم مثل أبي عثمان النهدي

(١) اللسان مادة (خضرم) .

وقيس ، وعنه : أفضلهم قيس وأبو عثمان وعلقمة ومسروق . وقال أبو عبد الله بن خفيف : أهل المدينة يقولون : أفضل التابعين ابن المسيب وأهل الكوفة يقولون : أويس ، وأهل البصرة يقولون : الحسن . وقال ابن أبي داود : سيدتا التابعيات حفصة بنت سيرين وعمرة بنت عبد الرحمن وتليهما أم الدرداء الصغرى واسمها هجيمة . وقد عدّ قوم من التابعين من لم يدرك الصحابة ، وعدّ قوم من التابعين من هم صحابة^(١) .

النوع الثالث : في طبقات الرواة

وهو فن مهم ، وطبقات ابن سعد عظيم الفوائد فيه ، وهو ثقة لكنه يروي عن الضعفاء ومنهم شيخه محمد بن عمر الواقدي ولا ينسبه .

/ والطبقة : القوم المتشابهون ، وقد يكونون من طبقة باعتبار ، ومن [٤٢/ب] طبقتين باعتبار ، كأنس وشبهه من أصاغر الصحابة هم مع العشرة في طبقة الصحابة إذا جعلوا كلهم طبقة واحدة . وعلى هذا فالتابعون طبقة ثانية وأتباعهم ثالثة وهلم جرا ، وأما باعتبار السوابق فالصحابة بضع عشرة طبقة كما تقدم والتابعون طبقات أيضاً ، وكذلك من بعدهم . والناظر فيه يحتاج إلى معرفة المواليذ والوفيات ومن روى عنه وروى عنهم^(٢) .

النوع الرابع : في الأسماء والكنى

قد صنف فيه ابن المديني ثم مسلم ثم النسائي ، ثم الحاكم أبو أحمد شيخ الحاكم أبي عبد الله ثم ابن منده وغيرهم . والمراد بهذا النوع بيان أسماء ذوي الكنى ، فصنفه يبوب على حروف الكنى وهو أقسام :

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٥١ - ١٥٣ ، والباعث الحثيث ١٠٣ - ١٠٦ ، وتدريب الراوي

٢١٢ - ٢١٦ ، وفي معرفة علوم الحديث حصر أوفى لأسماء التابعين ونسبتهم ، انظر ٢٤٠ - ٢٤٩

(٢) تدريب الراوي ٢١٧

الأول : من سمي بالكنية وليس له اسم غيرها ، وهم ضربان : أحدهما من له كنية غير اسمه كأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث كنيته أبو عبد الرحمن ، وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم كنيته أبو محمد . قال الخطيب : لانظير لهما ، وقيل : لا كنية لابن حزم . والثاني : من لا كنية له كأبي بلال الأشعري عن شريك ، وكأبي حصين بن يحيى الرازي ، روى عنه أبو حاتم الرازي .

الثاني : من عرف بكنيته ولم يعرف هل له اسم غيرها ام لا ، كأبي أناس بالنون صحابي ، وكأبي موهبة مولى النبي ﷺ ، وأبي شيبه الخدري ، وأبي الأبيض عن أنس / وأبي بكر بن نافع مولى ابن عمر وأبي النجيب بالنون - وقيل : بالتاء المضمومة والحجم - مولى عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي حريز بالخاء والرازي بعد الياء الموقفي ، والموقف محلة بمصر^(١) ، وأبي حرب بن أبي الأسود .

الثالث : من لقّب بكنية وله اسم وكنية غيرها ، كأبي تراب لعلي بن أبي طالب أبي الحسن ، وأبي الزناد لعبد الله بن ذكوان أبي عبد الرحمن ، وأبي تميلة يحيى بن واضح أبي محمد ، وأبي الأذان الحافظ عمر بن إبراهيم أبي بكر لقّب به لكبر أذنيه ، وأبي الشيخ الحافظ عبد الله بن محمد أبي محمد ، وأبي حازم العبدوي عمر بن أحمد أبي حفص .

الرابع : من له كنيستان أو أكثر ، كابن جريج يكنى أبا الوليد وأبا خالد ، ومنصور الفراوي يكنى أبا الفتح وأبا بكر وأبا القاسم .

الخامس : من اختلف في كنيته كأسامة بن زيد هو أبو زيد ، وقيل أبو محمد وقيل أبو عبد الله وقيل أبو خارجة ، وهو كثير .

(١) معجم البلدان ٢٢٦/٥ ، والمشتبه ٦٢٠ ، وتدريب الراوي ٢٣٠ ، والقاموس المحيط - مادة (وقف) .

السادس : من عرفت كنيته واختلف في اسمه كأبي بصرة الغفاري حميل بضم المهملة وقيل بجم مفتوحة ، أبو جحيفة وهب وقيل وهب الله ، أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر على الأصح من ثلاثين قولاً وهو أول من كني بها ، أبو بردة بن أبي موسى قال الجمهور : عامر وقال ابن معين : الحارث ، أبو بكر بن عياش المقرئ شعبة على الأصح من أحد عشر قولاً وقيل اسمه كنيته .

السابع : من اختلف فيها كسفينه مولى رسول الله ﷺ قيل عمير وقيل صالح وقيل مهران وكنيته أبو عبد الرحمن / وقيل أبو البختري . [٤٣/ب]

الثامن : من عرف منه باتفاق كآباء عبد الله أصحاب المذاهب : سفيان الثوري ، ومالك ، ومحمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل ، وهو كثير بل هو الأكثر .

التاسع : من اشتهر بكنيته مع العلم باسمه كأبي إدريس الخولاني عائذ الله بن عبد الله ، وأبي إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله ، وأبي الضحى مسلم بن صبيح بضم الصاد ، وهو كثير .

قلت العاشر : من لم تشتهر كنيته واشتهر اسمه ، كعثمان بن عفان ، وعمرو بن العاص ، وسعد بن معاذ ، وهو كثير أيضاً في الصحابة وغيرهم^(١) .

النوع الخامس : في اتحاد كنية جمع ممن عرف واشتهر باسمه دون كنيته

وهذا النوع ذكرته في أقسام النوع الذي قبله ؛ لأن التقسيم أدى إليه ؛ لكن من حقه أن يبوب على الأسماء .

(١) تدريب الراوي ٢٢٨ - ٢٣١ ، ومعرفة علوم الحديث ١٨٢ - ١٩٠

(أبو محمد) : يكنى به من الصحابة : طلحة ، وعبد الرحمن ، والحسن بن علي ، ثابت بن قيس ، كعب بن عجرة ، الأشعث بن قيس ، معقل بن سنان ، عبد الله بن جعفر ، عبد الله بن بحنة ، عبد الله بن عمرو ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جبير بن مطعم ، الفضل بن العباس ، حويطب ، محمود بن الربيع .

فرع : (أبو عبد الله) يكنى به : الزبير ، الحسين بن علي ، سلمان الفارسي ، حذيفة ، رافع بن خديج ، عامر بن ربيعة ، كعب بن مالك ، عمارة بن حزم ، جابر بن عبد الله ، النعمان بن بشير ، حارثة بن النعمان ، ثوبان ، عثمان بن حنيف ، عمرو بن العاص ، مغيرة بن شعبة ، شرحبيل بن حسنة ، وكثير غيرهم .

فرع : (أبو عبد الرحمن) يكنى به : عبد الله بن عمر ، عبد الله بن مسعود ، معاذ بن جبل ، زيد بن الخطاب ، معاوية ، محمد بن مسلمة ، عويم بن ساعدة ، زيد بن خالد ، الحارث بن هشام ، المسور بن مخرمة ، وغيرهم ، وفي بعض هؤلاء خلاف^(١) .

[٤٤/أ] / النوع السادس : في الألقاب

هذا النوع كثير من لا يعرفه ، يوشك أن يظنها أسامي فيجعل من ذكر في مكان باسمه وفي مكان بلقبه شخصين ، وقد ألفت الناس فيه . والألقاب منقسمة إلى ما يجوز وهو ما لا يكرهه صاحبه ، وإلى ما لا يجوز وهو ما يكرهه فلا يجوز إلا للتعريف ، وهذا طرف منه :

معاوية بن عبد الكريم الضال ، ضل في طريق مكة .

(١) الأنواع الثالث والرابع والخامس في مقدمة ابن الصلاح ١٦٤ - ١٦٨ ، والباعث الحثيث ١١٩ -

١٢٣ ، ١٤٥ ، وتدريب الراوي ٢٣١ - ٢٣٢

عبد الله بن محمد الضعيف ، كان ضعيفاً في بدنه لا في حديثه .
 محمد بن الفضل أبو النعمان عارم ، كان بعيداً من العرامة وهي الفساد^(١) .
 غُندر^(٢) لقب جماعة كلّ منهم محمد بن جعفر : أولهم محمد بن جعفر صاحب
 شعبة لقبه به ابن جريج .

والثاني : أبو الحسين يروي عن أبي حاتم الرازي .
 والثالث : البغدادي الحافظ الجوال روى عنه أبو نعيم .
 الرابع : البغدادي أبو الطيب روى عن أبي خليفة الجُمَحِي ، وآخرون
 غيرهم .

غُنْجَار اثنان بخاريان : عيسى بن موسى عن مالك والثوري ، والثاني
 صاحب تاريخها أبو عبد الله .

(صاعقة) : محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى لقب به لحفظه وشدة مذاكرته .
 (شباب) بالتخفيف خليفة بن خياط صاحب التاريخ .
 (زُنَيْج) بالزاي والنون والجيم ، أبو غسان محمد بن عمرو الرازي روى عنه
 مسلم .

(رسته) بضم الراء وسكون السين والهاء ، عبد الرحمن الأصفهاني .
 (سنيد) الحسين بن داود صاحب التفسير روى عنها أبو زرعة وأبو حاتم .

(١) القاموس المحيط - مادة (عرم) .

(٢) وهو بوزن (جندب) السين الغليظ الناعم ، وصفة البرم الملح ، لقب به محمد بن جعفر البصري
 إذ أكثر السؤال في مجلس ابن جريج فقال له : ماتريد يا غندر ، انظر القاموس المحيط - مادة
 (غنر) .

(بُنْدَار) محمد بن بشار^(١) روى عنه البخاري ومسلم ، لقب به لأنه بNDAR الحديث أي مكثرأ منه يفرقه على غيره .

(قيصر) أبو النضر هاشم بن القاسم روى عنه أحمد بن حنبل .

(الأخفش) هو جماعة نحويين : أحمد بن عمران متقدم ، روى عن زيد بن [٤٤/ب] الحباب ، ثم أبو الخطاب / عبد الحميد بن عبد الحميد المذكور في كتاب سيبويه ، ثم سعيد بن مسعدة صاحب سيبويه ، ثم أبو الحسن علي بن سليمان صاحب ثعلب والمبرد وهو المشهور .

(مرَّع) بفتح الباء المشددة ، محمد بن إبراهيم البغدادي .

(جزرة) بفتح الجيم وكسرهما ، صالح بن محمد الحافظ صحَّف خرزة بجزرة فلقب بها .

(عَبِيدُ العجل) بالتنوين أبو عبد الله الحسين بن محمد البغدادي .

(كَيْلَجَة) بكسر الكاف وفتح اللام محمد بن صالح البغدادي الحافظ .

(ماغَمَه) علان بن عبد الصمد وهو علي بن الحسن بن عبد الصمد البغدادي ، ويجمع فيه اللقبان فيقال : علان ماغمه ، وهؤلاء الخمسة لقبهم يحيى بن معين ، وهم كبار أصحابه .

(سجادة) اثنان : الحسن بن حماد سمع وكيعاً ، والحسين بن أحمد روى عنه ابن عدي .

(مُشَكَّدَانَة) بضم الميم وفتح الكاف معناه بالفارسية حبة المسك أو وعاءه .

(مُطَيَّن) بفتح الياء ، أبو جعفر الحضرمي .

(١) ولفظ (بندار) واحد البنادرة وهم التجار يلزمون المعادن أو يخزنون البضائع للغلاء ، انظر القاموس المحيط - مادة (بنر) .

(عبدان) لقب جماعة ، أكبرهم عبد الله بن عثمان راوية ابن المبارك^(١) .

النوع السابع : المختلف والمؤتلف

هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم ولا سيما أهل الحديث ومن لم يعرفه كثير خطؤه ، وهو ما يأتلف في الخط أي تتفق صورته ويختلف لفظه ، وهو منتشر لا ضابط في أكثره إنما يحفظ تفصيلاً ، وصنف فيه كتب مفيدة أكملها (الإكمال) لابن ماكولا ، وفيه إغواز تمه ابن نقطة البغدادي .

وما يدخل تحت الضبط منه قسمان : أحدهما على العموم ، والثاني على الخصوص .

القسم الأول : مثل (سلام) كله مشدد إلا خمسة : والد عبد الله بن سلام الصحابي ، ومحمد بن سلام اليكندي شيخ البخاري على الصحيح فيه ، وسلام بن / محمد بن ناهض المقدسي ، روى عنه الطبراني وسماه سلامة ، وسلام [أ/٤٥] جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي المعتزلي ، وسلام بن أبي الحقيق ، قيل : وسلام بن مشكم خمار ، كان في الجاهلية ، والمعروف تشديده .

(عمارة) بالكسر أبو أبي بن عمارة فقط ، ومن عداه بالضم .

وأما (عمارة) بفتح العين وتشديد الميم فجماعة ذكرهم ابن ماكولا .

(كريز) بفتح الكاف وكسر الراء في خزاعة ، وبضم الكاف وفتح الراء في عبد شمس وغيرهم .

(حرام) بالراء ، في الأنصار ، وبالزاي في قريش .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٦٩ - ١٧٢ ، والباعث الحثيث ١٢٣ - ١٢٦ ، وتدريب الراوي ٢٣٢ - ٢٣٥ ،

ومعرفة علوم الحديث ٢١٠ - ٢١٥

(العيشيون) بالياء والشين المعجمة بصريون ، وبالسین مع الباء الموحدة كوفيون ، ومع النون شاميون غالباً^(١) .

(أبو عبيدة) كله بالضم .

(السَّفر) بلا كنية كله بسكون الفاء ، وبالكنية كله بفتحها ، وسكَّنها بعض أهل المغرب في (أبي السفر سعيد بن محمد) بضم الياء وكسر الميم وبفتحها معاً ، وخالفهم أهل الحديث .

(عِسل) كله بكسر العين وسكون السين المهملتين إلا عَسَل بن ذكوان الأخابري فإنه بفتحها .

(غَنَام) كله بالمعجمة والنون المشددة إلا عثمان بن علي والد علي بن عثمان الزاهد فإنه بالمهملة والمثلثة .

(قير) كله بضم القاف وفتح الميم إلا امرأة مسروق فإنه بفتحها وكسر الميم .

(مسور) كله بكسر الميم وسكون وفتح الواو الخفيفة إلا اثنين ، مسور بن يزيد الصحابي ومسور بن عبد الملك اليربوعي فإنها بضم الميم وتشديد الواو المفتوحة وفتح السين .

(الجمال) كله بالجيم في الصفات إلا هارون بن عبد الله الجمال أبا موسى الحافظ فإنه بالحاء المهملة .

(جمال) في الأسماء كله بالحاء ، منهم جمال أبو أيُّب بن جمال ، وجمال بن مالك الأسدي .

(الهمداني) هو إلى القبيلة في / المتقدمين أكثر بسكون الميم والمهملة ، وإلى المدينة في المتأخرين أكثر بفتح الميم والمعجمة . [٤٥/ب]

(١) معرفة علوم الحديث ٢٢١

(الحناط) عيسى بن أبي عيسى ، ومسلم الحناط ، كل منهما يقال فيه بالحاء المهملة والنون . وبالحاء المعجمة مع الباء الموحدة ومع الياء الخاتمة ، ينسب كل منهما إلى الحنطة والخبيط والخياطة .

القسم الثاني الخصوص : وهو ضبط ما في الصحيحين والموطأ .

[الأسماء]

(بشر) كله بكسر الباء وبالشين المعجمة إلا أربعة بضم الباء وبالشين المهملة : عبد الله بن بسر الصحابي ، وبسر بن سعيد ، وبسر بن عبيد الله الحضرمي وبسر بن محجن الذبلي ، وقيل فيه خاصة بالمعجمة .

(بشير) : كله بفتح الباء الموحدة وكسر الشين المعجمة إلا أربعة منهم : اثنان بضم الباء وفتح الشين المعجمة بُشَيْر بن كعب وبُشَيْر بن يسار ، والثالث بسير بن عمرو بضم الياء الخاتمة وفتح السين المهملة ويقال أيضاً أسير ، والرابع قطن بن نسير بضم النون وفتح المهملة .

(البراء) كله بتخفيف الراء إلا البراء أبا معشر ، والبراء أبا العالية ، فإنها بالتشديد .

(جرير) كله بالجيم والراء إلا حريز بن عثمان الرحبي بفتح الحاء ، وأبا حريز عبد الله بن الحسين القاضي الراوي عن عكرمة ، فإنها بالحاء المهملة والزاي بعد الياء .

(حارثة) كله بالحاء والشاء المثلثة إلا أربعة : جارية بن قدامة ، ويزيد بن جارية ، وأسيد بن جارية الثقفي جد عمر بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية روى له البخاري ، والأسود بن العلاء بن جارية الثقفي روى له مسلم ولم يذكر هذين ابن الصلاح وعياض .

/ (حصين) كله بضم الحاء وبالصاد المهملة إلا اثنين أبا حصين عثمان بن [٤٦/أ]

عاصم بفتح الحاء وكسر الصاد ، وأبا ساسان حُضَيْنُ بن المنذر بضم الحاء وفتح
الضاد المعجمة^(١) .

(حازم) كله بالحاء المهملة إلا والد أبي معاوية الضرير محمد بن خازم
فبالمعجمة .

(حيان) كله بالياء الخاتمة إلا : حبان بن منقذ والد واسع بن حَبَّان وجد
محمد بن يحيى بن حبان ، وحبان بن هلال يروي عن شعبة ووهيب وهام فكلهم
بفتح الحاء والباء الموحدة ، وإلا حَبَّان بن عطية وحَبَّان بن موسى وحَبَّان بن
العرقة ، فهؤلاء الثلاثة بكسر الحاء وبالباء الموحدة .

(حبيب) كله بفتح الحاء المهملة إلا خُبَيْب بن عدي ، وخبيب بن
عبد الرحمن بن خُبَيْب ، وأبا خبيب كنية ابن الزبير فهؤلاء بضم الحاء المعجمة .

(حكيم) كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حُكَيْم بن عبد الله ورزيق بن
حكيم فبضم الحاء وفتح الكاف .

(خِرَاش) كله بالحاء المعجمة المكسورة إلا والد ربعي فإنه بالمهملة .

(رياح) كله بفتح الراء وبالباء الموحدة إلا زياد بن رياح الراوي عن أبي
هريرة فبكسر الراء والياء الخاتمة .

(زبيد) هو في الصحيحين زُبَيْد بن الحارث الياامي بالزاي المضمومة والباء
الموحدة المفتوحة ليس فيها غيره وهو في الموطأ زُبَيْد بن الصلت بالخاتمتين^(٢) بعد
الزاي يكسر أوله ويضم فيه غيره^(٣) .

(١) معرفة علوم الحديث ١٨١

(٢) الموطأ (كتاب الطهارة) الحديث ٨٠ ، وابنه الصلت شيخ لمالك كما في (كتاب الطهارة) أيضاً
الحديث ٥٧ ، والمشتبه ٣٣٣ ، وكتاب الطبقات لابن خياط ٥٩٧

(٣) معرفة علوم الحديث ٢٢١ - ٢٢٢

(سالم) كله بالألف إلا سلم بن زريق ، وسلم بن قتيبة ، وسلم بن أبي
الذيال ، وسلم بن عبد الرحمن ، فهو بحذف الألف .

(سليم) كله بضم السين إلا سليم بن حيان بفتحها .

(شُريح) / كله بالمعجمة والحاء المهملة إلا سريح بن يونس ، وسريح بن [٤٦/ب]
النعمان ، وأحمد بن أبي سريح فبالهملة والجم .

(سليمان) كله بالياء إلا الفارسي وابن عامر والأغر وسلمان أبا عبد الرحمن
فبحذف الياء .

(سلمة) كله بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة إمام قومه ، وبني سلمة من
الأنصار فيكسرهما ، وعبد الخالق بن سلمة فيه الوجهان .

(شيبان) كله بالمعجمة .

(سينان) كله بكسر السين المهملة والنون ، وهم سنان بن أبي سنان ، وابن
ربيعة ، وابن سلمة ، وأحمد بن سنان ، وأبو سنان ضرار بن مرة ، وأم سنان .

(عبيدة) كله بضم العين إلا السلمي ، وابن سفيان ، وابن حميد ،
وعامر بن عبيدة فهو بفتحها .

(عبيد) كله بالضم .

(عبادة) كله بالضم إلا محمد بن عبادة شيخ البخاري بالفتح .

(عبدة) بسكون الباء إلا عامر بن عبدة ، وبجالة بن عبدة فيفتحها وسكونها .

(عبّاد) كله بالفتح والتشديد إلا قيس بن عبّاد بالضم والتخفيف .

(عقيل) بفتح العين إلا ابن خالد وهو عن الزهري غير منسوب ويحيى بن
عقيل وبني عقيل الثلاثة بالضم^(١) .

(١) تدريب الراوي ٢٣٥ - ٢٤١

(واقد) كله بالقاف والمهملة .

الأنساب

(الأيلي) كله بفتح الهمزة والياء الخاتمة .

(البزاز) كله بزيين إلا خلف بن هشام والحسن بن الصباح فالثانية راء .

[٤٧/أ] (البصري) كله بالباء مفتوحة ومكسورة نسبة إلى البصرة إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري بالنون المفتوحة^(١) .

(الثوري) كله بالثلثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوزي بالتاء المثناة وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي .

(الجريري) كله بضم الجيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر شيخ الإمامين^(٢) فبالحاء المفتوحة .

(الحارثي) بالحاء والثاء المثثة وفيها سعد الجاري بالجيم والياء بعد الراء .

(الحزامي) كله بالزاي إلا حديث مسلم في حديث أبي اليسر : « كان لي على فلان الحرامي » قيل بالراء وقيل بالزاي وقيل بالجيم والذال^(٣) .

(السلمي) في الأنصار بفتحهما ، ويجوز في لغية كسر اللام ، وبضم السين في بني سليم .

(١) وكذا سالم مولى النصريين كما في تدريب الراوي ، وكذا طلحة بن عمرو ومعاوية بن سادة والربيع بن نعمان وآخرون غيرهم كما في المشتبه ٨٣ - ٨٤

(٢) ويذكر السيوطي عن العراقي أن ابن الصلاح تبع في هذا الحام والكلاباذي وغيرها ، وإنما أخرج له مسلم وحده ، وأما شيخ البخاري فهو يحيى بن بشر البلخي فهما رجلان فرق بينهما ابن أبي حاتم والخطيب وحزم به المزي ، انظر تدريب الراوي ٢٤١ ، ولدى ذكر الذهبي الحريري يذكره على أنه شيخ مسلم ، انظر ميزان الاعتدال ٣٦٦/٤

(٣) مسلم ، الجزء الثامن (كتاب الزهد والرقائق - باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر) ، وفي المشتبه فضل إيضاح ، انظر ٢٢٣

(الحمداني) كله بسكون الميم والبدال المهملة إلى القبيلة^(١) .

النوع الثامن : المتفق والمفترق

هو ما اتفق خطأ ولفظاً وافترق مسماه ، وللخطيب فيه كتاب ، وهو أقسام :

الأول : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم كالخليل بن أحمد ستة : أولهم شيخ سيويه ولم يسم أحد بعد النبي ﷺ بأحد قبل أبيه ، والثاني أبو بشر المزني البصري ، والثالث أصبهاني ، والرابع أبو سعيد السجزي الحنفي ، والخامس أبو سعيد البستي القاضي روى عنه البيهقي ، والسادس أبو سعيد البستي الشافعي روى عنه أبو العباس العذري ، وكيعي بن سعيد القطان ، والأنصاري ، وكأبي بكر بن عياش ، ثلاثة : القارئ والحصي والسلمي الباحثائي .

/ الثاني : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم ونسبتهم مثل محمد بن عبد الله [٤٧/ب] الأنصاري القاضي المشهور شيخ البخاري ، والثاني أبو سلمة وهو ضعيف .

الثالث : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم مثل أحمد بن جعفر بن حمدان أربعة ، كل منهم يروي عن اسمه عبد الله : أحدهم أبو بكر القطيعي عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، والثاني أبو بكر السقطي عن عبد الله بن أحمد الدورقي ، والثالث الدينوري عن عبد الله بن محمد بن سنان ، الرابع الطرسوسي عن عبد الله بن جبر الطرسوسي .

الرابع : من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم وأجدادهم ونسبتهم مثل محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري ، اثنان : أحدهما أبو العباس الأصم ، والثاني أبو عبد الله بن الأخرم .

(١) النوع السابع ، وكذلك مبحث الأنساب في مقدمة ابن الصلاح ١٧٢ - ١٧٩ ، والباعث الحثيث

١٢٦ - ١٢٩ ، وتدريب الراوي ٢٤١ - ٢٤٢ ، ومعركة علوم الحديث ٢٢٢ - ٢٢٤

الخامس : من اتفقت كنيته ونسبتهم دون الاسم مثل أبي عمران الجوني
اثنان : عبد الملك التابعي ، وموسى بن سهل البصري .

السادس : من اتفقت أسماؤهم وكنى آبائهم مثل صالح بن أبي صالح أربعة :
مولى التوءمة ، وابن السمان ، والسدوسي ، ومولى عمرو بن حريث .

السابع : من اتفقوا في الاسم أو الكنية وافترقوا عند الإطلاق ، قال
مسلمة بن سليمان : إذا قيل بمكة (عبد الله) فابن الزبير ، أو بالمدينة فابن عمر ،
أو بالكوفة فابن مسعود ، أو بالبصرة فابن عباس ، أو بخراسان فابن المبارك .
قال الخليلي : إذا قاله المصري فابن عمرو أو المكي فابن عباس . وقال ابن خلد :
إذا قال عارم أو سليمان بن حرب : حدثنا (حماد) فهو ابن زيد ، وإذا قاله
التبوكي أو الحجاج بن منهال فابن سلمة ، وإذا قاله عفان / احتملها ، وجاء
[٤٨/أ] عنه : إذا أطلقت حماداً فهو ابن سلمة .

(أبو حمزة) عن ابن عباس إذا أطلقه غير شعبة فهو بالحاء والزاي ، وإذا
أطلقه شعبة فهو بالجيم والراء نصر بن عمران الضُّبَعي . وقيل : إن شعبة يروي
عن سبعة عن ابن عباس كلهم أبو حمزة بالحاء والزاي إلا واحداً وهو نصر بن
عمران فإنه بالجيم والراء^(١) ، وإذا أطلقه شعبة فهو بالجيم .

الثامن : من اتفقت نسبته خاصة وهو كثير ، منهم الآملي بالمد والميم ، قال
السمعاني : أكثر علماء طبرستان من آمل طبرستان ، والثاني آمل جيحون من
ينسب إليه عبد الله بن حماد شيخ البخاري^(٢) ، وغلظ أبو علي الغساني والقاضي
عياض بنسبته إلى آمل طبرستان ، ومنهم الحنفي ينسب إلى بني حنيفة وإلى
مذهب أبي حنيفة . وما أطلق من هذا النوع فيعرف إما بالراوي عنه ، أو

(١) وكذا أبو بكر بن أبي جرة راوي التيسير وآخرون ، كما في المشتبه ٢٤٧

(٢) القاموس المحيط مادة (أمل) .

بالمروى عنه ، أو بجيئه عن طريق آخر مبيناً^(١) .

النوع التاسع : ما تركب من النوعين قبله

وهو أن يتفق أسماؤهما وتأتلف وتختلف أسماء أبويهما أو أنسابهما أو عكسه ، وللخطيب فيه كتاب حسن سماه (تلخيص المتشابه في الرسم) ، مثل موسى بن علي بفتح العين كثيرون وموسى بن علي بن رباح اللخمي المصري بضمها ، وفتحها بعضهم لأنه كان يجرّج من ضمه ، وقيل بالضم لقب وبالفتح اسم ، ومحمد بن عبد الله الخرمي بضم الميم وفتح الحاء وكسر الراء المشددة محدث مشهور نسب إلى الخرم ببغداد^(٢) ، ومحمد بن عبد الله الخرمي بفتح الميم وسكون الحاء وتخفيف الراء المفتوحة ، روى عن الشافعي^(٣) ، ويقاربه ثور بن يزيد الكلاعي الشامي ، وثور بن زيد الديلي الحجازي روى عنه مالك وخرّجا عنه في الصحيحين ، / والأول خرّج عنه البخاري خاصة ، وقول ابن الصلاح في كتابه (حديثه عند [٤٨/ب] مسلم خاصة) سهو ، فقد روى البخاري عن أبي نعم الفضل بن دكين وسفيان الثوري عن ثور هذا عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي ﷺ كان يقول - إذا رفعت المائدة : « الحمد لله حمداً كثيراً »^(٤) الحديث ، ولم يخرج عنه مسلم ولا عن خالد بن معدان .

ومن ذلك ما اتفق في الكنية واختلف وأتلف في النسبة مثل أبي عمرو الشيباني بالشين المعجمة التابعي سعد بن إلياس ، وإسحاق بن مرار اللغوي ،

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٧٩ - ١٨٣ ، والباعث الحثيث ١٢٨ - ١٢٩ ، وتدريب الراوي ٢٤٢ - ٢٤٧

(٢) المشته ٥٧٧ ، وتدريب الراوي ٢٤٨

(٣) يذكر في المشته أنها نسبة إلى مخزومة والد السور الزهري ثم يذكر عبد الله بن جعفر الخرمي

المدني ، وليس لمن ذكره المصنف ذكر فيه ٥٧٨ ، وتدريب الراوي ٢٤٨

(٤) وتمة الحديث : « طيباً مباركاً فيه غير مكفي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا » انظر

البخاري ، الجزء الرابع (باب الأظعمة) .

وجاء في مزار وزن جبال وغزال وعمار ، وأبو عمرو السيباني بالسین المهملة تابعي اسمه زرعة وهو والد يحيى بن أبي عمرو .

ومن عكس ذلك عمرو بن زرارة بفتح العين كثير منهم شيخ مسلم أبو محمد عمرو النيسابوري وعمر بن زرارة بضم العين يعرف بالحدثي^(١) ، وحيان بن حصين التابعي بالياء الخاتمة المشددة يروي عن عمار ، وحنان بالنون الخفيفة يروي عن أبي عثمان النهدي^(٢) .

النوع العاشر : المتشابهون في الاسم واسم الأب ، المتمايزون في التقديم والتأخير

مثل يزيد بن الأسود والأسود بن يزيد ، الأول منهم الخزاعي الصحابي ومنهم الجرشي التابعي المشهور بالصلاح^(٣) واستسقى به معاوية بدمشق ، والثاني الأسود النخعي التابعي الإمام المشهور ، الوليد بن مسلم تابعي بصري والدمشقي المشهور صاحب الأوزاعي ، ومسلم بن الوليد بن رباح المدني^(٤) .

[٤٩/أ] / النوع الحادي عشر : من نسب إلى غير أبيه

هم أقسام :

الأول : من نسب إلى أمه كعاذ بن عفراء وأخوه معوذ وعوذ ، ويقال : عوف^(٥) وأبوهم الحارث ، وبلال بن حماسة أبو رباح ، سهل وسهيل وصفوان بنو بيضاء أبوهم وهب ، شرحبيل بن حسنة أبوه عبد الله ، عبد الله بن بجينة

(١) وكذا سويد بن سعيد ، ويقال فيه الحدثاني ، كما في المشتبه ١٤٤

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٨٣ - ١٨٥ ، والباعث الحثيث ١٢٩ - ١٣٠ ، وتدريب الراوي ٢٤٧ - ٢٤٩

(٣) المشتبه ١٤٨

(٤) مقدمة ابن الصلاح ١٨٥ ، والباعث الحثيث ١٣٠ - ١٣١ ، وتدريب الراوي ٢٤٩

(٥) السيرة النبوية ١٠٠/٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥

أبوه مالك ، محمد بن الحنفية أبوه علي رضي الله عنهما ، إسماعيل بن علي بن أبيه إبراهيم .

الثاني : من نسب إلى جدته يعلى بن مُثينة هي أم أبيه أمية ، وقيل أمه^(١) ومنية بوزن مزنة ، بشير بن الخصاصة^(٢) هي أم الثالث من أجداده وأبوه معبد ، وقيل هي أمه ، ابن سكين بن عبد الوهاب البغدادي هي أم أبيه ، عبد الله بن سلول هي أم أبيه أبي .

الثالث : من نسب إلى جده ، أبو عبيدة بن الجراح عامر بن عبد الله بن الجراح ، حَمَل بن النابغة هو ابن مالك بن النابغة ، مَجَع بفتح الميم الثانية وكسرهما ، اشتهر بابن جارية هو مَجَع بن يزيد بن جارية وعنه مَجَع بن جارية أخو يزيد ، صحابيان ، ابن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، ابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب ، ابن أبي ليلى الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ابن أبي ملكية عبد الله بن عبيد الله بن أبي ملكية ، أحمد بن حنبل هو ابن محمد بن حنبل ، بنو أبي شيبه أبو بكر وعثمان والقاسم بنو محمد بن أبي شيبه .

الرابع : من نسب إلى غير أبيه لسبب ، منهم المقداد بن الأسود لأنه كان في حجره وتبناه ، وأبوه عمرو الكندي ، الحسن بن دينار هو ابن واصل ، ودينار زوج أمه^(٣) .

النوع الثاني عشر : النَّسَبُ المخالفة لظاهرها

من ذلك أبو مسعود البدرى : نزل بدراناً فنسب إليها ولم يشهد وقعتها عند الأكثرين^(٤) .. سليمان التيمي : نزل فيهم وليس منهم بل مَرِي ، مولاهم

(١) المشتبه ٦١٥

(٢) المشتبه ٨١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٨٥ - ١٨٧ ، والباعث الحثيث ١٣١ - ١٣٤ ، وتدريب الراوي ٢٤٩ - ٢٥١

(٤) بعد لفظ (الأكثرين) لفظة لم يتبين لي وجهها .

[٤٩/ب] / أبو خالد يزيد الدالاني هو أسدي مولاهم وإنما نزل في بني دالان بطن من همدان .

إبراهيم الخوزي بن يزيد ليس من الخوز وإنما نزل شعبهم بمكة ، والخوز بلاد بين فارس والبصرة .

العرزمي بالراء ثم الزاي عبد الملك نزل جبانة عرزم بالكوفة ، قبيلة من فزارة . محمد بن سنان العوفي بفتح العين والواو وبالقفاف^(١) باهلي نزل في العوقة بطن من عبد القيس .

أحمد بن يوسف السلمي هو أزدي وإنما أمه سلمية ، أبو عمرو بن نجيد كذلك لأنه حافده ، وأبو عبد الرحمن السلمي الصوفي كذلك فإن أمه بنت أبي عمرو بن نجيد وجده ابن عم أحمد بن يوسف المذكور .

مقسم مولى ابن عباس هو مولى عبيد الله بن الحارث وإنما نسب إلى ابن عباس لملازمته إياه .

يزيد الفقير ، لا لفقره ، بل لأنه أصيب في فقار ظهره .

خالد الحذاء ، كان يجلس فيهم ولم يكن حذاء^(٢) .

النوع الثالث عشر : الأسماء المفردة

وهو أقسام :

الأول : في (الأسماء)

فمن الصحابة أحمد بالجيم بن عجيان كسفيان وقيل كعليان .
جبيب بضم الجيم .

سندر الخصي مولى زنباع بوزن جعفر .

(١) معرفة علوم الحديث ٢٢١

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٨٧ - ١٨٨ ، والباعث الحثيث ١٣٤ - ١٣٥ ، وتدريب الراوي ٢٥١

شَكَل بن حُميد بفتح الشين المعجمة والكاف .
 صُدِّي أبو أمانة الباهلي ابن عجلان .
 صناعج بن الأعسر .
 كَلْدَة بن حنبل ، بفتح الكاف واللام .
 وابصة هو ابن معبد .
 نُبَيْشَة الخير .
 شمعون أبو ربحانة .
 هُبيب ، مصغرٌ بالموحدتين ، ابن مغفل بضم الميم وسكون الغين المعجمة .
 لُبَي بن لَبَا ، كلاهما باللام والباء الموحدة ، الأول وزن حَبَى مشدداً ،
 والثاني وزن عَصَا .

ومن غير الصحابة أوسط بن عمرو .
 تدوم بالثناء المشاة بصيغة مضارعة ، وقيل بالياء الخاتمة .

[أ/٥٠]

/ جِلَّان تثنية جيل .
 أبو الجَلْد بفتح الجيم واللام .
 الدجين بالجيم مصغر دجن .
 زر بن حبيش ^(١) .
 سعير بن الخمس ، فردان .
 مستمر بن الريان .
 غزوان ، معروف .
 نوف اليكالي ، بكسر الباء الموحدة وتخفيف الكاف ، وغلب عليهم الفتح
 والتشديد .

(١) معرفة علوم الحديث ١٨٠

ضَرِيب بن نَقِير بن سُمَيْر ، ونَقِير بالقاف ، وقِيل بالفاء ، وقِيل بها وباللام بدل الراء .

هَمدَان كالبدة ، وقِيل كالقيلة ، بريد عمر بن الخطاب .

القسم الثاني : (الكنى)

أبو العبيد بن مثنى هو معاوية بن سبرة .

أبو العُشراء أسامة ، وقِيل غيره .

أبو المدلة ، بضم الميم وكسر المهملة وفتح اللام المشددة ، لم يعرف اسمه ، وتفرد أبو نعيم بتسميته عبيد الله بن عبد الله .

أبو مَرَاية ، بضم الميم وتخفيف الراء وبالحاثة بعد الألف اسمه عبد الله بن عمرو .

أبو مُعَيْد ، مصغرٌ ، هو حفص بن غيلان .

القسم الثالث : (الألقاب)

سفينة ، مولى رسول الله ﷺ ، وهو مهران ، بكسر الميم ، وقِيل غيره .

مندل ، بكسر الميم ، قاله الخطيب وغيره ، ويقولونه بفتحها ، هو عمرو .

سُحْنُون ، بضم السين وفتحها ، هو عبد السلام ، وقد تقدم منه في الألقاب^(١) .

النوع الرابع عشر : من ذكر بأسماء أو صفات مختلفة

وهو فن تمس الحاجة إليه لمعرفة التدليس ، وصنف فيه عبد الغني بن سعيد المصري وغيره ، مثاله : محمد بن السائب الكلبي المفسر هو أبو النضر المروي عنه حديث تميم وعدي ، وهو حماد بن السائب راوي « ذكاة كل مسك دباغه » وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطية التفسير^(٢) / ومثله : سالم الراوي عن أبي هريرة وأبي

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٦٢ - ١٦٤ ، والباعث الحثيث ١١٧ - ١١٩ ، وتدريب الراوي ٢٢٦ - ٢٢٨

(٢) تهذيب التهذيب ٢٢٥/٧ ، ١٨١/٩

سعيد وعائشة هو سالم أبو عبد الله وأبو عبد الله الدوسي وأبو عبد الله مولى شداد ، وهو سالم مولى مالك بن أوس ، وسالم مولى شداد بن الهاد ، وسالم مولى النصيريين بالنون ، وسالم مولى المهدي ، وسالم سبلان ، وسالم مولى دوس ، والخطيب يكثر من استعمال ذلك في شيوخه^(١) .

النوع الخامس عشر : معرفة الموالي

أهم هذا النوع المنسوبون إلى القبائل مطلقاً وهم مواليهم ، ثم قد يقال : مولى فلان ، ويراد مولى عتاقة^(٢) وهو الأكثر ، وقد يكون بالإسلام كالبخاري مولى الجعفيين ولواء إسلام ، لأن أبا جده بَرْدَزِيَه كان مجوسياً فأسلم على يد اليمان الجعفي والي بخارى .

وكذلك الحسن مولى عبد الله بن المبارك كان نصرانياً فأسلم على يديه .
وقد يكون بالخلف كمالك بن أنس هو ونفره أصبحون صليبة موالٍ لثيم قريش بالخلف .

ومثال موالي القبيلة : أبو البختری الطائي التابعي مولى طيئ ، وأبو العالية الرياحي مولى امرأة من بني رياح ، والليث بن سعد الفهمي مولاهم .
وقد ينسب إلى القبيلة مولى مولاها كأبي الحباب الهاشمي مولى شقران مولى رسول الله ﷺ^(٣) .

-
- (١) مقدمة ابن الصلاح ١٦١ - ١٦٢ ، والباعث الحثيث ١١٦
(٢) أي من العتق ، وانظر القاموس المحيط مادة (عتق) .
(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٩٨ ، والباعث الحثيث ١٤٦ ، وفي الصفحة ١٤٧ منه ذكر لبعض الموالي كانت لهم السيادة زمن عمر بن الخطاب وزمن هشام بن عبد الملك ، وتدريب الراوي ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ومعرفة علوم الحديث ١٩٦ - ٢٠٢

النوع السادس عشر : معرفة الأسماء المبهمة

وقد صنف فيه عبد الغني بن سعيد ثم الخطيب ثم غيرها ، وأكثر من جمع فيه / فيما أعلمه ابن بشكوال المغربي . وتصنيف الخطيب يعسر إخراج المطلوب منه ، وهذا النوع يعرف بوروده مسمى في بعض الروايات ، ثم هو أقسام :

الأول : أهمها مثل (رجل) أو (امرأة) كحديث ابن عباس : « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، الحج كل عام » هو الأقرع بن حابس .^(١) ، وحديث المرأة السائلة عن غسل الحيض فقال : « خذي فرصة من مسك » هي أسماء بنت يزيد بن السكن ، وفي رواية لمسلم أسماء بنت شكل^(٢) .

الثاني : (الابن) و (البنت) كحديث أم عطية « في غسل بنت النبي ﷺ بماء وسدر ، هي زينب رضي الله عنها »^(٣) .

ابن اللثبية عبد الله ، ابن أم مكتوم عبد الله ، وقيل عمرو ، وقيل غيره واسم أمه عائكة .

الثالث : (العم) و (العمة) كرافع بن خديج عن عمه هو ظهير بن رافع ، زياد بن علاقة عن عمه هو قطبة بن مالك .

عمة جابر التي بكت أباه يوم أحد هي فاطمة بنت عمرو ، وقيل هند .

الرابع : (الزوج) و (الزوجة) .

(١) مسلم ، الجزء الرابع (كتاب الحج - باب فرض الحج مرة في العمر) .

(٢) مسلم ، الجزء الأول (كتاب الحيض - باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض فرصة من مسك في موضع الدم) .

(٣) مسلم ، الجزء الثالث (كتاب الجنائز - باب غسل الميت) والموطأ (كتاب الجنائز - باب غسل الميت) .

مثل زوج سبيعة الأسلمية سعد بن خولة .

زوج بروع هلال بن مرة الأشجعي ، وأهل اللغة يفتحون الباء والمحدثون يكسرونها .

زوجة عبد الرحمن بن الزبير هي تمية بفتح التاء ، وقيل بضمها ، وقيل سمية^(١) .

النوع السابع عشر : معرفة الثقات والضعفاء

وهذا النوع من أجل أنواع علوم الحديث وأهمها ، وهو الذي به يعرف الصحيح والضعيف . وفيه تصانيف كثيرة / منها ما أفرد في الضعفاء ككتاب [٥١/ب] البخاري والنسائي والعقيلي والدارقطني وغيرها . وما أفرد في الثقات ككتاب الثقات لابن حبان ، ومشارك كتابي البخاري وابن أبي خيثمة وابن أبي حاتم ، وجوز الجرح والتعديل صيانة للشريعة ويجب على المتكلم فيه التثبت ، فقد أخطأ غير واحد يجرهم بما لا يجرح ، وقد تقدم الكلام عليه^(٢) .

النوع الثامن عشر : فيمن خلط من الثقات

هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد به ، وهو جدير بذلك ، ثم هؤلاء منهم من خلط لحرفه بكبره ، أو لذهاب بصره أو لغير ذلك ، فيقبل ما روي عنهم قبل الاختلاط ، ويؤرد ما بعده وما شك فيه ، منهم عطاء بن السائب ، احتجوا برواية الأكابر عنه كالثوري وشعبة والقطان إلا حديثين سمعها شعبة بأخرة عن زاذان^(٣) .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٨٨ - ١٨٩ ، والباعث الحثيث ١٣٥ - ١٣٦ ، وتدريب الراوي ٢٥١ - ٢٥٤

(٢) مقدمة ابن الصلاح ١٩٣ - ١٩٤ ، والباعث الحثيث ١٤٢ وفي الصفحة ١٤٣ منه كلام مختصر مفيد

عن أئمته ، وتدريب الراوي ٢٦١ - ٢٦٢

(٣) يذكر الذهبي خبر تغيره بأخرة عن غير إمام ، انظر ميزان الاعتدال ٧٠/٣ - ٧٣ ، والكفاية

أبو إسحاق السَّبَّيحي ، ويقال سماع ابن عيينة منه بعد ما اختلط^(١) .
 سعيد الجريري وابن أبي عروبة سنة ثنتين وأربعين ومئة^(٢) .
 عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود في أيام المهدي .
 ربيعة الرأي شيخ مالك في آخر عمره .
 صالح مولى التوءمة سنة خمس وعشرين ومئة .
 حصين بن عبد الرحمن الكوفي .
 عبد الوهاب الثقفي .
 سفيان بن عيينة قبل موته بسنتين .
 عبد الرازق عمي في آخر عمره فكان يلحن فيتلحن .
 وعارم اختلط بأخرة فرواية البخاري والحفاظ ، عنه مأخوذة قبل ذلك^(٣) .
 أبو قلابة عبد الملك الرقاشي .
 أبو أحمد الغطريفي .
 أبو طاهر حفيد ابن خزيمة .
 أبو بكر القطيعي / راوي مسند أحمد ، اختل في آخر عمره وخرف حتى كان
 لا يعرف شيئاً مما يقرأ عليه^(٤) . [٥٢/أ]

وأعلم أن كل ما احتج به من هؤلاء في الصحيحين فهو مما أخذ عنه قبل

(١) والكلام عن تخليطه ينسب الذهبي إلى النسوي ، ويذكر أن المغيرة نسب إليه وإلى الأعشى فساد
 حديث أهل الكوفة وقال الذهبي فيه : من أئمة التابعين بالكوفة وأئبائهم إلا أنه شاخ ونسي ولم
 يختلط ، انظر ميزان الاعتدال ٢٧٠/٣ ، وتدريب الراوي ٢٦٣

(٢) الكفاية ١٣٥ - ١٣٧

(٣) الكفاية ١٣٥ - ١٣٧

(٤) وخبر تغيره ذكره أبو الحسن بن الفرات وقد دفعه الذهبي وقال : كان أسند أهل زمانه ، انظر
 ميزان الاعتدال ٨٧/١ - ٨٨ ، وطبقات القراء ٤٢/١

اختلاطه ، فتعرّف بذلك أنه منه ^(١) .

النوع التاسع عشر : أوطان الرواة

وهو ما يفتقر إلى معرفته حفاظ الحديث في كثير من تصرفاتهم وتصانيفهم ومن مظانه كتاب (الطبقات) لابن سعد . وكانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها ، فلما جاء الإسلام وغلب عليهم سكنى البلاد حدث فيهم الانتساب إلى الأوطان ، كما كانت عادة العجم ، فأضاع كثير منهم أنسابهم ولم يبق إلا انتسابهم إلى أوطانهم ، ومن كان من الناقلة ^(٢) من بلد إلى بلد وأراد الانتساب إليهما ، فليبدأ بالأول فيقول في الناقلة من مصر إلى مكة حرسها الله المصري المكي والأحسن المصري ثم المكي ، ومن كان من قرية بلدة جاز أن ينتسب إلى القرية وإلى البلدة وإلى الناحية أو الإقليم الذي منه تلك البلدة ، فيقول فين هو من (داريا) مثل (الداراني) و (الدمشقي) و (الشامي) ، قال الحاكم راوياً عن ابن المبارك : إن من أقام في مدينة أربع سنين فهو من أهلها ، وروي ذلك عن غيره أيضاً ، والله أعلم ^(٣) .

النوع العشرون : في الإخوة

هذا فن من معارف أهل الحديث ، صنف فيه ابن المديني ثم النسائي ثم السراج وغيرهم . مثاله في الأخوين من الصحابة : عمر وزيد ابنا الخطاب / عبد الله وعتبة ابنا مسعود ، زيد ويزيد ابنا ثابت ، عمرو وهشام ابنا [٥٢/ب] العاص .

ومن التابعين : عمرو وأرقم ابنا شرحبيل ، هزيل وأرقم ابنا شرحبيل .

الثلاثة : علي وجعفر وعقيل بنو أبي طالب .

(١) مقدمة ابن الصلاح ١٩٤ - ١٩٧ ، والباعث الحثيث ١٤٤ - ١٤٥ ، وتدريب الراوي ٢٦٣ - ٢٦٧

(٢) وهو ضد القاطنين ، انظر القاموس المحيط مادة (نقل) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ٢٠٠ ، والباعث الحثيث ١٤٨ ، وتدريب الراوي ٢٦٨ ، وانظر معرفة علوم

الحديث ١٩٠ - ١٩٦ ، ففيه ذكر لحشد من الأعلام والمواطنين التي نزلوها .

سهل وعباد وعثمان بنو حنيف ، صحابة .

وفي غيرهم عمرو وعمر وشعيب بنو شعيب .

الأربعة : سهيل وعبد الله ومحمد وصالح بنو أبي صالح السمان .

الخمسة : سفيان وأدم وعمران ومحمد وإبراهيم بنو عيينة ، كلهم حدثوا .

السته : محمد وأنس ويحيى ومعبد وحفصة وكريمة بنو سيرين ، وذكر بعضهم فيهم أشعث ، وذكر بعض خالداً بدل كريمة^(١) ، وقد روى محمد عن أخيه يحيى عن أخيه أنس عن أنس بن مالك حديثاً ، وهو لطيفة ، رواية ثلاث إخوة ، بعضهم عن بعض .

السبعة : النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسانان وعبد الرحمن وسابع لم يسم ، بنو مقرن^(٢) ، هاجروا كلهم ، وصحبوا رسول الله ﷺ ، ولم يشاركهم في هذا أحد ، وقيل : إن السبعة شهدوا الخندق .

فرع : أخوان بين مولدهما ثمانون سنة : موسى بن عبيدة الزبيدي وأخوه عبد الله ، أربعة ولدوا في بطن علماء محمد وعمر وإسماعيل وأخوهم ، بنو راشد السلمي^(٣) .

النوع الحادي والعشرون : في التواريخ والوفيات

وهو فن مهم ، به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه ، وادعى قوم رواية عن ناس ، فنظر في التاريخ ، فظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد سنين كإبراهيم بن

(١) الحاكم لا يذكر سوى كريمة ، انظر معرفة علوم الحديث ١٥٢

(٢) والذي لم يسم يسميه ابن عبد البر (نعيماً) ، كما أنه يذكر هؤلاء جميعاً سوى (عبد الرحمن) انظر الاستيعاب ٣١١/١

(٣) مقدمة ابن الصلاح ١٥٥ - ١٥٦ ، والباعث الحثيث ١٠٨ - ١١٠ ، وتدريب الراوي ٢١٨ - ٢١٩ ، ومعرفة علوم الحديث ١٥٢ - ١٥٦ وفيه فضل إيضاح .

هُدبة في روايته عن الأوزاعي . قال سفيان الثوري : لما استعمل الرواة الكذب / استعملنا لهم التاريخ . وقال أبو عبد الله الحميدي : ثلاثة أشياء من علم الحديث [١/٥٣] يجب تقديم العناية بها :

العلل : وأحسن كتاب صنف فيه كتاب الدارقطني ..

والمؤتلف والمختلف : وأحسن كتاب صنف فيه كتاب ابن ماكولا .

ووفيات الشيوخ : وليس فيه كتاب . قال ابن الصلاح : قلت فيه غير كتاب ولكن من غير استقصاء ، ومن صنف فيه ابن زبُر وذَيْل عليه قوم بعد قوم إلى زماننا .

وأول من وضع التاريخ الإسلامي الهجري عمر بن الخطاب سنة ست عشرة وقيل : سنة عشرين .

فصل :

الصحيح أن سن سيدنا رسول الله ﷺ ، وسن أبي بكر وعمر ثلاث وستون سنة ، وقبض ضحى يوم الاثنين لاثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة من هجرته .

ومات أبو بكر في جمادى الأولى سنة ثلاث عشرة ، وعمر في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين . وعثمان في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين عن اثنتين وثمانين وقيل : تسعين ، وقيل غيره ^(١) . وعليّ في شهر رمضان سنة أربعين عن ثلاث وستين ، وقيل : أربع وقيل : خمس ^(٢) ، وطلحة والزبير في جمادى الأولى سنة ست وثلاثين ، قال الحاكم : ولهما أربع وستون ، وقيل غيره ^(٣) .

(١) قال الحاكم : ابن اثنين وثمانين ، انظر معرفة علوم الحديث ٢٠٢

(٢) قال الحاكم : ابن ثلاث وستين ، انظر معرفة علوم الحديث ٢٠٢

(٣) قال الحاكم : ابنا أربع وستين ، انظر معرفة علوم الحديث ٢٠٢

سعد بن أبي وقاص واسمه مالك الزهري ، سنة خمس وخمسين على الأصح
عن ثلاث وسبعين وهو آخر العشرة موتاً بالمدينة .

سعيد بن زيد سنة إحدى وخمسين عن ثلاث أو أربع وسبعين .

عبد الرحمن بن عوف سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين ، وفيها توفي
العباس وابن مسعود وأبو ذر وأبو مسهر بن حرب .

أبو عبيدة عامر ، سنة ثمان عشرة عن ثمان وخمسين سنة .

فصل :

ذكر ابن الصلاح أن حكيم بن حزام وحسان بن ثابت عاشا ستين في
الجاهلية وستين في الإسلام ، وماتا سنة أربع وخمسين^(١) ، وهذا فيه نظر لأن
إسلام حكيم عام الفتح سنة ثمان ، وعاش حسان وأبوه ثابت وجده المنذر وأبو
جده حرام ، كل واحد منهم عاش مئة وعشرين سنة^(٢) .

فصل :

أصحاب المذاهب : أبو حنيفة النعمان بن ثابت ، مات سنة خمسين ومئة عن
سبعين سنة .

أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري سنة إحدى وستين ومئة ، عن أربع أو
خمس وستين .

أبو عبد الله مالك بن أنس سنة تسع وسبعين ومئة ، عن خمس وثمانين وقيل
ست وقيل ثمان .

(١) الطبقات ٣١ - ٢٠٠ ، وتهذيب التهذيب ٤٤٧/٢ - ٤٤٨

(٢) تهذيب التهذيب ٢٤٧/٢ - ٢٤٨

أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي بمصر سنة أربع ومئتين ، عن أربع وخمسين .

/ أبو عبد الله أحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين ومئتين ببغداد عن ست أو [٥٣/ب] سبع وسبعين .

فصل :

أصحاب كتب الحديث المعتمدة :

البخاري ، ولد يوم الجمعة لثلاث عشرة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومئة ، ومات بسمرقند ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومئتين ، عن اثنتين وستين سنة إلا اثني عشر يوماً .

مسلم ، مات بنيسابور خمس بقين من شهر رجب سنة إحدى وستين ومئتين عن خمس وخمسين سنة .

أبو داود مات بالبصرة في شوال سنة خمس وسبعين ومئتين .

أبو عيسى الترمذي ، مات بترمذ لثلاث عشرة مضت من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومئتين .

النسائي أبو عبد الرحمن مات سنة ثلاث وثلاث مئة بمكة ، وقيل بالرملة^(١) .

فصل :

(سبعة من الحفاظ بعدهم أحسنوا التصنيف وعظم به الانتفاع) :

(١) تذكرة الحفاظ ٧٠١

الدارقطني أبو الحسن علي بن عمر ، مات ببغداد في ذي القعدة سنة خمس
وثمانين وثلاث مئة .

الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، مات بها في صفر سنة خمس وأربع مئة عن
أربع وثمانين .

عبد الغني بن سعيد المصري مات بها سنة تسع وأربع مئة ..^(١)

أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، مات بها سنة ثلاثين وأربع مئة عن
ست وتسعين سنة .

أبو بكر أحمد بن الحسين البیهقي ، مات بنيسابور في جمادى الأولى سنة ثمان
وخسين وأربع مئة عن أربع وسبعين سنة .

ثم أبو عمر بن عبد البر حافظ المغرب ، توفي بشاطبة سنة ثلاث وستين
وأربع مئة عن خمس وتسعين .

[١/٥٤] / الخطيب البغدادي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت ، مات ببغداد في ذي الحجة
سنة ثلاث وستين وأربع مئة عن إحدى وسبعين سنة ، وقال الناس في تلك السنة :

مات فيها حافظ المشرق وحافظ المغرب ، يعنون الخطيب وابن عبد البر^(٢)
رحمة الله عليهم ورضوانه^(٣) .

(١) بعد لفظ (وأربع مئة) إحالة على الحاشية ، لكن المحال عليه انطمس في الحاشية ، ولعله كما

جاء في تدريب الراوي ٢٦٠ وهو : (لسع خلون من صفر) ، وكذا تذكرة الحفاظ ١٠٤٩

(٢) ومات كذلك في السنة ذاتها أبو حامد الأزهرى وأبو علي الخزومي المتيمي وأبو عمر المليجي

الهروي وأبو الفنائم ابن الدجاجي وأبو بكر بن الهيثم المروزي وأبو علي مولى أبي تمام الزيني كما

في تذكرة الحفاظ ١١٣٠ - ١١٣١

(٣) معرفة علوم الحديث ٢٠٢ - ٢١٠ ، وفيه زيادة وتقسيم للمستزيد ، وكذا تدريب الراوي فقد

استوفى الباب كله ، انظر ٢٥٤ - ٢٦١

تم هذا الكتاب بحمد الله تعالى ومنه ،
وفرغت منه بحمد الله تأليفاً وكتابة
في ثامن عشر شعبان بدمشق المحروسة
سنة سبع وثمانين وست مئة
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم كثيراً
كتبه

محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة
ابن علي بن جماعة بن حازم الكناfi الشافعي ،
لطف الله تعالى به ، والله الحمد والمنة

المسارد

- ١ - مسرد الحديث
- ٢ - مسرد الأعلام
- ٣ - مسرد الأقوام والجماعات
- ٤ - مسرد الأماكن
- ٥ - مسرد مراجع المصنف
- ٦ - مسرد مصادر التحقيق
- ٧ - مسرد المقدمة والكتاب (الموضوعات)

١ - مسرد الحديث

الصفحة	الحديث
	« أ »
٥٦	« احتجر في المسجد ... » .
٦١	« احتجم وهو صائم ... » .
٢٢	« أ رأيت لو أني وجدت مع امرأتي ... » .
١٣٦	« اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر ... » .
٢٢	« أفراد الإقامة ... » .
٦١	« أفطر الحاجم والمحجوم ... » .
٥٩	« ألا نزعتم إهابها فديغتموه ... » .
١٠٠	« .. إلا سواء بسواء ... » .
٥٦، ٥٥، ٥٠	« إنما الأعمال بالنيات ... » .
٦٠	« إني لأعطي الرجل ... » .
٧٦	« أيما إهاب ديع فقد طهر ... » .
	« ب »
٥٢	« البيعان بالخيار ... » .
	« ت »
٦١	« ترك الوضوء مما مست النار ... » .
٤١	« تقاتلون قوماً صغار ... » .
	« ج »
٧٤	« جمع بين الصلاتين بالمزدلفة ... » .

« ح »

- ١٣٩ « الحمد لله جداً كثيراً ... » .
 ١٣٦ « الحج كل عام ... » .
 ١٠٠ « .. حتى ترهى ... » .

« خ »

- ١٣٦ « خذي فرصة ممسكة ... » .
 ٧٤ « خرج لحاجته فأتبعمه المغيرة ... » .

« ذ »

- ١٣٤ « ذكاه كل مسك دباغه ... » .

« ر »

- ٣٤ « روى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة ... » .

« ص »

- ٥٧ « الصلاة إلى العنزة ... » .

« ف »

- ٥٨ « فرض النبي ﷺ صدقة ... » .

« ق »

- ٦٢ « قتل شارب الخمر في الرابعة ... » .

« ك »

- ١٣٦ « كان لي على فلان الحرامي ... » .
 ٤٦ « كان النبي ﷺ إذا قال بلال ... » .
 ٤١ « كان أصحاب النبي ﷺ يقرعون ... » .
 ٤٢ « كانت اليهود تقول كذا ... » .
 ٦١ « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ... » .

« ل »

٧١	« لا تجلسوا على القبور ... » .
٥٤	« لا سبق إلا في خف أو حافز ... » .
٦٠	« لا عدوى ... » .
٥٤	« لا نبي بعدي ... » .
٦٨، ٤٤	« لا نكاح إلا بولي ... » .
٦٠	« لا يورد ممرض على مصح ... » .
٤٧	« لنملوك طعامه وكسوته ... » .

« م »

٧٤	« ما أتاك من هذا المال ... » .
٧٤	« ما نجاه هذا الأمر ... » .
٥٦	« من صام رمضان وأتبعه ستاً ... » .
٥٥، ٣٢	« من كذب علي متعمداً ... » .

« ن »

٤١	« الناس تبع لقريش ... » .
٥١	« النهي عن بيع الولاء ... » .
٥٧	« النهي عن التحليق يوم الجمعة ... » .

« و »

٣٢	« الوضوء من مس الذكر ... » .
٥٥	« الولاء لمن أعتق ... » .

« ي »

٧٦	« يا عم قل لا إله إلا الله ... » .
٧٦	« يذهب الصالحون الأول ... » .
٤٧	« يقال للرجل يوم القيامة ... » .

٢ - مسرد الأعلام (*)

(أ)

- أدم بن عيينة ١٤٠
الأملي ١٢٨
إبراهيم بن إسحاق الحربي ٨٣، ٨٥
إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ١٤٥
إبراهيم بن علي أبو إسحاق الهجيمي ١٠٧
إبراهيم بن علي بن يوسف ٨٢، ٦٩
إبراهيم بن عيينة ١٤٠
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ٤٤، ٤٦، ٨٣، ٨٤، ٩٤،
١٠٣، ١٠٤
إبراهيم بن هدية ١٤٠-١٤١
إبراهيم بن يزيد الخوزي ٨٨، ١٣٢
ابن أبي حاتم ١٣٧
ابن أبي خيثمة ١٣٧
ابن أبي داود : عبد الله بن سليمان بن الأشعث
٨٦، ١١٥
ابن أبي ذئب : محمد بن عبد الرحمن ٨١
ابن أبي عروبة ١٣٨
ابن بشكوال المغربي ١٣٦
ابن جابر ٧١، ٧٢
ابن جارية : مجمع بن يزيد بن جارية
ابن جريج : عبد الملك بن عبد العزيز ٥٩، ٦٨،
٩٠، ٩٢، ١١٦، ١١٩، ١٣١، ٨٢
- ابن الجعد : علي بن الجعد
ابن أبي حاتم : عبد الرحمن بن محمد
ابن حبان ١٣٧
ابن حزم الظاهري : علي بن أحمد ٤٩
ابن حمدان : أبو جعفر بن حمدان النيسابوري
ابن حيان : محمد بن حيان
ابن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر
٦٠، ١٠١، ١١٢، ١٣٨
ابن خلاد : سليمان بن خلاد ١٠٦، ١٢٨
ابن زبیر ١٤١
ابن الزبير : عبد الله بن الزبير
ابن سعد ١١٥
ابن السمان ١٢٨
ابن سيرين : محمد بن سيرين
ابن الصباغ : عبد السيد بن الصباغ
ابن الصلاح : عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان ٢٦،
٢٧، ٣٤، ٣٦، ٣٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٦٤،
٦٧، ٨٥، ٩٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٦، ١٢٣،
١٢٩، ١٤١، ١٤٢
ابن عبد البر : يوسف بن عبد الله بن محمد ٣٩،
٤٣، ٤٦، ٤٨، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٨٨،
١١١، ١٤٤
ابن عتاب الأندلسي ٨٤، ٨٥

(*) استثنى أعلام المقدمة خشية تضخم الكتاب .

- ابن عدي : عبد الله بن عدي ٦٨ ، ١٢٠
ابن عمر : عبد الله بن عمر
ابن عمرو : عبد الله بن عمرو بن العاص
ابن عمرو بن مالك ٨٦
ابن عيينة : سفيان بن عيينة
ابن فارس : أحمد بن فارس
ابن الفراء الحنبلي : محمد بن الحسن بن محمد ٨٦
ابن قتيبة : عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٦٠ ، ٦٢
ابن اللثبية : عبد الله بن أم مكتوم ١٣٦
ابن لهيعة : عبد الله بن لهيعة
ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني ٣٨ ، ١٠٩
ابن مأكولا : علي بن هبة الله ٧٧ ، ١٢١ ، ١٤١
ابن المبارك : عبد الله بن المبارك
ابن المديني : علي بن المديني
ابن المسيب : سعيد بن المسيب
ابن معين : يحيى بن معين
ابن منده ١١٥
ابن مهدي : عبد الرحمن بن مهدي
ابن نقطة البغدادي ١٢١
ابن وهب : عبد الله بن محمد بن وهب
أبو أي بن عمارة ١٢١
أبو الأيضا ١١٦
أبو أحمد الغطريفي ١٢٨
أبو الأحوص : سلام بن سلم
أبو إدريس الخولاني : عائذ الله بن عبد الله ٧١ ،
٧٢ ، ١١٤ ، ١١٧
أبو إسحاق الإسفراييني : إبراهيم بن محمد ٤٤ ،
٤٦ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ١٠٣ ، ١٠٤
أبو إسحاق السبيعي : عمرو بن عبد الله ٧٦ ،
١١٧ ، ١٣٨
- أبو إسحاق الشيرازي : إبراهيم بن علي ٦٩ ، ٨٢
أبو إسحاق الهجيمي : إبراهيم بن علي ١٠٧
أبو أمامة ١٢٩
أبو أناس ١١٦
أبو البخترى الطائي ١٣٥
أبو بردة بن أبي موسى ٤٤ ، ١١٧
أبو بشر المزني البصري ١٢٧
أبو بصرة الغفاري : حيل ١١٧
أبو بكر الإسماعيلي : أحمد بن إبراهيم ٤٠ ، ٤١ ،
٩٤ ، ١٠٤
أبو بكر البرديجي : أحمد بن هارون ٤٨ ، ٥١
أبو بكر البرقاني : أحمد بن محمد ٧٧ ، ٩٤
أبو بكر بن خزيمة : محمد بن إسحاق بن خزيمة
أبو بكر بن عبد الرحمن ١١٤ ، ١١٦
أبو بكر بن عياش الحصي ١٢٧
أبو بكر بن عياش السلمي الباجدائي ١٢٧
أبو بكر بن عياش القارئ = شعبة ١١٧ ، ١١٩ ،
١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٧
أبو بكر بن محمد بن أبي شيبة ١٣١
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ١١٦
أبو بكر بن نافع ١١٦
أبو بكر السقطي ١٢٧
أبو بكر الصديق : عبد الله بن أبي قحافة ٧٤ ،
١١٢ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١٤١
أبو بكر الصيرفي : يعقوب بن أحمد ٤٨ ، ٦٤ ، ٦٧
أبو بكر القطيعي ١٢٧ ، ١٣٨
أبو بلال الأشعري ١١٦
أبو جعفر بن حمدان النيسابوري ٥٠ ، ٨٩
أبو جعفر الحضرمي : مطين ١٢٠
أبو حاتم الرازي : محمد بن إدريس ٥٤ ، ٦٩ ، ٨٣ ،
١١٦ ، ١١٩

- أبو حازم : سلمة بن دينار
أبو الحباب الهاشمي مولى شقران ١٣٥
أبو حرب بن أبي الأسود ١١٦
أبو حريز الموقفي ١١٦
أبو الحسن بن الأثير الجزري : علي بن الأثير
أبو الحسن القاسبي : علي بن محمد بن خلف ٤٨
أبو الحسين بن الجوصاء : أحمد بن عسير ٧٠
أبو حصين بن يحيى الرازي ١١٦
أبو حنيفة : النعمان بن ثابت ٤٣ ، ٦٦ ، ٨١ ، ٨٦ ،
٨٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٢٨ ، ١٤٢
أبو خالد : سليمان بن حيان ١٠١
أبو خبيب : عبد الله بن الزبير
أبو الخطاب - إمام الخطابية ٧٨
أبو خليفة الجحفي ١١٩
أبو داود : سليمان بن الأشعث ٣٧ ، ٣٨ ، ٦٤ ، ١٤٣
أبو ذر الغفاري ١٤٢
أبو زرعة الرازي : أحمد بن الحسين بن علي ٣٥ ،
٤٤ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٨٩ ، ١١٣ ، ١١٩
أبو الزناد ١١٤
أبو سعيد الأشج : عبد الله بن سعيد بن حصين
١٠١
أبو سعيد البستي الشافعي ١٢٧
أبو سعيد البستي القاضي ١٢٧
أبو سعيد الخدري : سعد بن مالك ٩٢ ، ١٣٥
أبو سعيد السجزي ١٢٧
أبو سلمة بن عبد الرحمن ٦٧ ، ١١٤ ، ١٢٧
أبو شيبة الخدري ١١٦
أبو الشيخ الأصبهاني : عبد الله بن محمد بن جعفر
أبو صالح : ذكوان السمان ٦٨
أبو طالب بن عبد المطلب ٢٣٢
أبو طاهر ١٢٨
أبو الطفيل : عامر بن واثلة
أبو الطيب الطبري : طاهر بن عبد الله بن
طاهر
أبو العالية الرياحي ١٣٥
أبو العباس الأصم ١٢٧
أبو العباس العذري ١٢٧
أبو عبد الله ١١٥
أبو عبد الله بن الأخرم ١٢٧
أبو عبد الله بن خفيف ١١٥
أبو عبد الله بن منده : محمد بن يحيى بن منده
أبو عبد الله الحميدي ١٤١
أبو عبد الله الدوسي ١٣٥
أبو عبد الله الزبيري : الزبير بن أحمد بن سليمان
٨٠ ، ٩٧
أبو عبد الله مولى شداد ١٣٥
أبو عبد الرحمن السلمي الصوفي ١٢٢
أبو عبيدة بن الجراح : عامر بن الجراح ١٣١ ،
١٤٢
أبو عثمان النهدي : عبد الرحمن بن مل ١١٤ ،
١١٥ ، ١٣٠
أبو العشاء : أسامة بن مالك : عطارذ بن مجلز
٧٦
أبو علي الغساني ١٢٨
أبو عمرو الدوري : حفص بن عمر بن عبد العزيز
٧٤
أبو عمران الجوني ١٢٨
أبو عمرو بن نجيد ١٢٢
أبو عمرو الداني : عثمان بن سعيد ٤٨
أبو عمرو الشيباني : زرعة
أبو عمرو الشيباني : إسحاق بن مرار اللغوي
أبو عمرو الشيباني : سعد بن إياس

أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر ٤١، ٤٧، ٥٩،

٦٠، ٦٨، ٧٣، ١١٣، ١١٧، ١٢٤، ١٣٤

أبو الوليد الباجي : سليمان بن خلف ٨٤

أبو اليسر ١٢٦

أبو يعلى الخليلي : الخليل بن عبد الله بن أحمد

أبو يعلى بن الفراء الحنبلي : محمد بن الحسن بن

محمد

أبو يوسف : يعقوب بن إبراهيم القاضي ٩٩

أبي بن كعب ٥٤

أحمد بن عتيان ١٣٢

أحمد بن إبراهيم : أبو بكر الإسماعيلي

أحمد بن أبي سريج ١٢٥

أحمد بن جعفر بن حدان ١٢٧

أحمد بن الحسين بن علي : أبو زرعة الرازي

أحمد بن الحسين البيهقي ١٢٧، ١٤٤

أحمد بن حنبل : أحمد بن محمد بن حنبل

أحمد بن سنان ١٢٥

أحمد بن شعيب بن بحر : النسائي

أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني : أبو نعم

أحمد بن علي بن ثابت : الخطيب ٣٧، ٣٩، ٤٠،

٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٥٣، ٥٨، ٦٣،

٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥،

٧٧، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٥، ٨٦، ٩٣، ٩٤،

٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،

١٠٨، ١١١، ١١٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٤،

١٣٥، ١٣٦، ١٤٤

أحمد بن عسير : أبو الحسين بن جوصاء

أحمد بن عمران : الأخفش ١٢٠

أحمد بن فارس ٨٧

أحمد بن محمد إبراهيم ١١٢

أحمد بن محمد بن أحمد : ابن النقور أبو الحسين ٦٩

أبو عوانة : الواضح بن خالد ١٠١

أبو الفتح المقدسي : سلطان بن إبراهيم ٨٧

أبو الفرج بن الجوزي : عبد الرحمن بن علي ٥٤

أبو القاسم البغوي : عبد الله بن محمد بن

عبد العزيز ١٠٧

أبو القاسم الطبراني : سليمان بن أحمد بن أيوب ٤٢

أبو قلابة : عبد الملك الرقاشي

أبو ليلى أبو عبد الرحمن : محمد بن عبد الرحمن بن

أبي ليلى ٧٦، ١٣١

أبو مالك الأشعري ٤٩

أبو محمد بن خلاد ١٠٦

أبو محمد الطبرسي الحافظ ٧٨

أبو مرثد الغنوي : كنان بن حصن ٧١، ١١٣

أبو مسعود البصري ١٣١

أبو مسلم الخولاني : عبد الله بن ثوب ١١٤

أبو مسهر بن حرب ١٤٢

أبو المظفر السمعاني : منصور بن محمد بن

عبد الجبار ٤٨، ٦٨، ٩٠، ١٢٨

أبو معاوية الضرير : محمد بن خازم

أبو منصور البغدادي ١١٢

أبو موسى الأشعري : عبد الله بن قيس ٤٤

أبو موسى الحافظ : هارون بن عبد الله الحمال

أبو مويبة ١١٦

أبو النجيب ١١٦

أبو نصر السجزي : الحافظ الوائلي : عبد الله بن

سعيد ٤٧، ٧٥

أبو النصر المروزي ١٣٤

أبو النضر هاشم بن القاسم : قيسر ١٢٠

أبو نعم : أحمد بن عبد الله الأصبهاني ٨٧، ٨٩،

١١٩، ١٣٤، ١٤٤

أحمد بن محمد بن أحمد السلفي ٢٧

أحمد بن محمد بن حنبل ٣٢، ٣٨، ٤٦، ٤٨،

٥٥-٥٦، ٥٨، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٣،

٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٨، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦،

١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣،

أحمد بن محمد الخفاف ٧٣

أحمد بن محمد : أبو بكر البرقاني

أحمد بن هارون بن روح : أبو بكر البرديجي

أحمد بن يوسف ١٣٢

أحمد بن يوسف السلمي ١٣٢

الأخنف ١١٤

أرقم بن شرحبيل ١٣٩

أسامة : أبو العشاء ١٣٤

أسامة بن زيد ٥٩، ١١٦

إسحاق بن مرار اللغوي : أبو عمرو الشيباني ١٢٩

إسحاق بن يوسف الأزرق ٦٩، ٧٧، ٨٨، ١٠١

أسد بن الليث ٧٥

إسرائيل بن يونس ٤٤

أسعد بن سهيل ١١٤

أسماء بنت أبي بكر ١١٣

أسماء بنت شكل ١٣٦

أسماء بنت يزيد بن السكن ١٣٦

إسماعيل بن أبي أويس ٦٤

إسماعيل بن إسحاق القاضي ١١٥

إسماعيل بن راشد السلمي ١٤٠

إسماعيل بن علي ١٣١

إسماعيل بن محمد الصفار ٨٣

إسماعيل بن يحيى المزني ٤٣، ٨٨

إسماعيل المالكي ٩٧

الأسود بن جارية الثقفي ١٢٣

الأسود بن سفيان ٧٥، ١١٤

الأسود بن يزيد النخعي ١٣٠

أسيد بن جارية ١٢٣

أسيد بن جارية الثقفي ١٢٣

أسير بن عمرو : أسير بن عمرو

الأشعث بن سيرين ١٤٠

الأعرج : عبد الرحمن بن هرمز

الأعشى : سليمان بن مهران

الأقرع بن حابس ١٣٦

أم الدرداء الصغرى ١١٥

أم سنان ١٢٥

أم عطية ١٣٦

أنس بن سيرين ١٤٠

أنس بن مالك ٤٥، ٤٧، ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١١٥،

١١٦، ١٤٠

الأنصاري ١٢٧

الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو ٦٣، ٧٣، ٨٢،

٨٨، ٨٩، ١٣٠، ١٤١

أوسط بن عمرو تدمر ١٣٣

أويس ١١٥

أيوب بن كيسان السخيتاني ٥٩، ٦٠، ٧٤، ٩٠،

٩٩

(ب)

بجالة بن عبدة ١٢٥

البخاري : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ٣٣، ٣٤،

٣٥، ٣٨، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٨، ٦٤،

٦٧، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٩،

١٠٠، ١٠٢، ١١١، ١٢٠، ١٢١، ١٢٣،

١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٥،

١٣٧، ١٣٨، ١٤٣

البراء : أبو العالية ١٢٣

البراء : أبو معشر ١٢٣

بروع ١٣٧

بريد بن عبد الله : أبو بردة ٤٥

بريرة مولاة أم المؤمنين عائشة ٥٠

بسر بن سعيد ١٢٣

بسر بن عبيد الله الحضرمي ١٢٣

بسر بن محجن الديلي ١٢٣

بسر بن وائلة ٧١

بسير بن عمرو : أسير بن عمرو ١٢٣

بشر بن عبيد الله ٧١

بشر بن الحارث الحافي ١٠٩

بشير بن الخصاصة ١٣١

بشير بن كعب ١٢٣

بشير بن يسار ١٢٣

البغوي : الحسين بن مسعود

بكر بن وائل ٧٤

بلال بن حمزة أبو رياح ٤١، ٤٦، ١١٢، ١٣٠

بندار : محمد بن بشار

بهر بن حكيم بن معاوية ٧٥

البويطي ٨٨

البيهقي : أحمد بن الحسين بن علي

(ت)

الترمذي : محمد بن عيسى ٢٥، ٢٧، ٣٨، ٥٢، ٥٦،

١٤٣، ٥٨

التميمي : محمد بن إبراهيم

التبوكي : الحجاج بن منهال ابن مسلمة

(ث)

ثابت بن قيس ١١٨

ثابت بن المنذر ١٤٢

ثعلب ١٢٠

ثعلبي : أحمد بن محمد بن إبراهيم

ثوبان ١١٨

ثور بن زيد الديلي الحجازي ١٢٩

ثور بن يزيد الكلاعي الشامي ١٢٩

الثوري : سفيان بن سعيد

(ج)

جابر بن زيد ٤١

جابر بن عبد الله ١١٣، ١١٨، ١٣٦

جارية بن قدامة ١٢٣

جبير بن مطعم ١١٨

جرير بن عبد الله البجلي ١١١

جزرة : صالح بن محمد الحافظ

جعفر بن أبي طالب ١٣٩

جماعة بن حازم ١٤٥

جيلان أبو الجلد ١٣٣

(ح)

الحارث بن أسد ٧٥

الحارث بن مسكين ٨٤

الحارث بن هشام ١١٤، ١١٨

الحازمي : محمد بن موسى بن عثمان

الحاكم : محمد بن عبد الله بن محمد ٣٥، ٣٦، ٣٩،

٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١،

٥٩، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ٨٨، ٨٩، ٩٨،

١٠٤، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤

حيان بن العروة ١٢٤

حيان بن عطية ١٢٤

حيان بن منقذ ١٢٤

حيان بن موسى ١٢٤

حبان بن هلال ١٢٤
الحجاج بن مسلم ١٢٦
الحجاج بن منهل : التبوذي ابن مسلة ١٢٨
حذيفة ١١٨
حرام ١٢١
حريز بن عثمان الرحبي ١٢٢
حسان بن ثابت ١٤٢
الحسن بن حاد : سجادة ١٢٠
الحسن بن دينار ١٣١
الحسن بن الصباح ١٢٦
الحسن بن عرفة ١٠٦
الحسن بن علي بن أبي طالب ١١٨، ٩٢، ٧٩، ٤٥
الحسن بن يسار البصري ١١٥، ٧٦، ٧٤
الحسن مولى عبد الله بن المبارك ١٣٥
الحسين بن أحمد : سجادة ١٢٠
الحسين بن داود : رسته ١١٩
الحسين بن داود : سنيد ١١٩
الحسين بن علي بن أبي طالب ١١٨، ٧٩
الحسين بن محمد البغدادي أبو عبد الله : عبيد
العجل ١٢٠
الحسين بن محمد القاضي ٨٤
الحسين بن مسعود البغوي ٣٧
حصين ١٢٣
حصين بن عبد الرحمن الكوفي ١٢٨
حصين بن المنذر : أبا ساسان ١٢٤
حفص بن عمر بن عبد العزيز : أبو عمر الدوري
حفص بن غياث الحنفي ٩٧
حفص بن غيلان : أبو معيد ١٣٤
حفصة بنت سيرين ١٤٠، ١١٥
حكيم بن حزام ١٤٢
حكيم بن عبد الله ١٢٤

حكيم بن معاوية بن حيدة ٧٥
حماد بن زيد ١٢٨
حماد بن السائب ١٣٤
حماد بن سلمة ١٠٤، ٧٦، ٦٠، ٥٩، ٣٣
حماد بن مسلة ١٢٨
حمال بن حال : أبو أيض ١٢٢
حمال بن مالك الأسدي ١٢٢
حمد بن محمد الخطابي ٨٩، ٦٢، ٥٧، ٣٥، ٣٣
حمل بن النابغة ١٣١
الحمدي : عبد الله بن الزبير
حميل : أبو بصرة الففاري
حويطب ١١٨
حيان بن حصين التميمي ١٣٠

(خ)

خارجه بن زيد ١١٤
خالد بن دينار أبو خلدة ٦٥
خالد بن سيرين ١٤٠
خالد بن معدان ١٢٩
خالد الحذاء ١٣٢
خبيب بن عبد الرحمن بن حبيب ١٢٤
خبيب بن عدي ١٢٤
خديجة بنت خويلد أم المؤمنين ١١٢
خراش ١٢٤
الخطابي : حمد بن محمد
الخطيب : أحمد بن علي بن ثابت
خلف بن سالم ٨٣
خلف بن هشام ١٢٦
الخليل بن أحمد ١٢٧
الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي ٧٠، ٥١، ٥٠

(د)

الدارقطني : علي بن عمر بن أحمد ٢٨ ، ٥٧ ، ٦٠ ،

٦٥ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٤

دكين بن سعيد المزني ٧٦

الدينوري ١٢٧

(ذ)

ذكوان السمان : أبو صالح

(ر)

رافع بن خديج ١١٨ ، ١٣٦

رافع بن عمرو القفاري ٧٦

ربيعي ١٢٤

الربيع بن صبيح ٩٢

ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي ٦٨ ، ٨٨ ، ١٣٨

ربيعة بن كعب الأسلمي ٦٧

رزيق بن حكيم ١٢٤

رسته : عبد الرحمن الأصفهاني ١١٩

رسول الله ﷺ ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ،

٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٦ ،

٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ،

٧٤ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ،

١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٧ ،

١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١

(ز)

زاذان ١٣٧

زبيد بن الحارث الياامي ١٢٤

الزبير بن أحمد بن سليمان : أبو عبد الله الزبيري

الزبير بن العوام ١١٨ ، ١٤١

زبد بن حبش ١٣٣

زرعة : أبو عمرو السيباني ١٣٠

زكريا بن دريد ٧٣

زنيج : أبو غسان محمد بن عمرو الرازي ١١٩

الزهري : محمد بن مسلم بن عبيد الله ٤٣ ، ٤٦ ،

٤٨ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ،

٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٢٥

زياد بن رياح الراوي ١٢٤

زيادة بن علاقة ١٣٦

زيد بن ثابت ٥٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣٩

زيد بن الحباب ١٢٠

زيد بن خالد ١١٨

زيد بن الخطاب ١١٨

زينب بنت رسول الله ﷺ ١٣٦

زييد بن الصلت ١٢٤

(س)

السائب بن يزيد ٧٤

سالم بن عبد الله بن عمر ٥٣ ، ١١٤ ، ١٣٤

سالم أبو عبد الله ١٣٥

سالم الراوي ١٣٤

سالم سيلان ١٣٥

سالم مولى دوس ١٣٥

سالم مولى شداد بن الهاد ١٣٥

سالم مولى مالك بن أوس ١٣٥

سالم مولى المهدي ١٣٥

سالم مولى النصيرين ١٣٥

سبيعة الأسلمية ١٣٧

سجادة : الحسن بن حماد

سجادة : الحسين بن أحمد

السدوسي ١٢٨

سلام بن سليم : أبو الأحوص ١١٢	السراج ١٣٩
سلام بن محمد بن ناهض المقدسي ١٢١	سريع بن النعمان ١٢٥
سلام بن مشكم خمار ١٢١	سريع بن يونس ١٢٥
سلامة ١٢١	سعد بن إبراهيم ٧٤، ١١٤
سلطان بن إبراهيم : أبو الفتح المقدسي	سعد بن أبي وقاص : مالك الزهري ١٤٢
السلفي : أحمد بن محمد بن أحمد	سعد بن إلياس : أبو عمرو الشيباني ١٢٩
سلم بن أبي الذيال ١٢٥	سعد بن خولة ١٣٧
سلم بن زهير ١٢٥	سعد بن عبادة ٤٦
سلم بن عبد الرحمن ١٢٥	سعد بن مالك : أبو سعيد الخدري
سلم بن قتيبة ١٢٥	سعد بن معاذ ١١٧
سلمة بن الأكوع ١١٣	سعد الله بن جماعة ١٤٥
سلمة بن دينار ٤٣، ٧٦	سعد الجاري ١٢٦
سلمان أبو عبد الرحمن ١٢٥	سعيد بن أبي عروبة ١٠٦
سلمان الأغر ١٢٥	سعيد بن زيد ١٤٢
سلمان بن عامر ١٢٥	سعيد بن محمد : أبي السفر ١١٢
سلمان الفارسي ١١٨، ١٢٥	سعيد بن مسعدة : الأخفش ١٢٠
سليم بن أيوب الرازي ٦٦، ٨٢	سعيد بن المسيب ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٧٣، ٧٤، ١٠٥
سليم بن حيان ١٢٥	١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٥
سليمان بن أحمد بن أيوب : أبو القاسم الطبراني	سعيد الجريري ١٣٨
سليمان بن الأسود ٧٤، ٧٥	سعيد بن الحس ١٣٣
سليمان بن الأشعث : أبو داود	سفيان بن سعيد الثوري ٤٤، ٤٥، ٥٢، ٦٣، ٦٥،
سليمان بن حرب ١٢٨	٧١، ٧٢، ٨٨، ١١٩، ١٢٩، ١٣٧، ١٤١،
سليمان بن حيان : أبو خالد	١٤٢
سليمان بن خلاد : ابن خلاد	سفيان بن عيينة ٥٩، ٦٣، ٧١، ٧٢، ٨١، ١٠٣،
سليمان بن خلف بن سعيد : أبو الوليد الباجي	١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٧، ١٣٨، ١٤٠
سليمان بن طرخان التيمي ٧٤	سفيان بن يزيد ٧٥
سليمان بن مهران ٤٧	سفينة مولى رسول الله ﷺ : مهران ١١٧، ١٣٤
سليمان بن موسى ٦٨	سكينة عبد الوهاب البغدادي ١٣١
سليمان بن يسار ١١٤	سلام : جد محمد بن عبد الوهاب بن سلام المعتزلي
سليمان التيمي ١٣١	١٢١
	سلام بن أبي الحقيق ١٣١

السماعي : منصور بن محمد بن عبد الجبار : أبو

المظفر السماعي

سنان بن أبي سنان ١٢٥

سنان بن ربيعة ١٢٥

سنان بن سلمة ١٢٥

سنان بن مقرن ١٤٠

سندر الحضي مولى زنباغ ١٣٢

سنيد : الحسين بن داود

سهل بن أبي صالح السمان ٦٨ ، ١٤٠

سهل بن حنيف ١٤٠

سهل بن سعد ١٠٦ ، ١١٢

سهل بن سعيد ٦٤

سهل بن وهب بنو بيضاء ١٣٠

سهيل بن وهب بنو بيضاء ١٣٠

سويد بن سعيد ٦٤

سويد بن مقرن ١٤٠

سيويه ١٢٠ ، ١٢٧

شقوان مولى رسول الله ﷺ ١٣٥

شكل بن حميد ١٣٢

شمعون أبو ربحانة ١٣٢

(ص)

صاعقة : محمد بن عبد الرحيم أبو يحيى ١١٩

صالح بن أبي صالح السمان ١٢٨ ، ١٤٠

صالح بن محمد الحافظ : جزرة ١٢٠

صالح بن مولى التومة ١٢٨

صدي أبو أمامة الباهلي بن عجلان ١٣٢

صفوان بن وهب بنو بيضاء ١٣٠

صنايح بن الأعسر ٧٦ ، ١٣٢

الصولي : محمد بن يحيى أبو بكر

الصيدلاني ٩٨

الصيرفي : أبو بكر يعقوب بن أحد

(ض)

الضحاك بن عثمان ٥٨

ضرار بن مرة : أبو سنان ١٢٥

ضريب بن تغير بن سمير ١٣٤

(ط)

طاهر بن عبد الله بن طاهر ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٧

الطبراني ١٢١

الطبي : أبو محمد الطبي

الطرسمي ١٢٧

طلحة بن عبيد الله ١٤١

طلحة بن مصرف بن عمرو ٧٥ ، ١١٨

(ظ)

ظهير بن رافع ١٣٦

(ش)

الشافعي : محمد بن إدريس ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٢ ، ٤٣ ،

٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦١ ،

٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٨٢ ،

٨٤ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٩ ، ١٤٣

شباب : خليفة بن خياط ١١٩

شداد بن الهاد ١٣٥

شرحبيل بن حسنة ١١٨ ، ١٣٠

شريك ١١٦

شعبة المقرئ : أبو بكر بن عياش

الشعبي : عامر بن سراحيل

شعيب بن شعيب ١٤٠

شعيب بن محمد بن عبد الله ٧٥

(ع)

عارم ١٢٨ ، ١٢٨

عاصم بن سليمان الأحول ٥٦

عاصم بن علي ١٠١ ، ٦٤

عامر بن ربيعة ١١٨

عامر بن شراحيل الشعبي ٤٧ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١١٢

عامر بن شهر ٧٦

عامر بن عبد الله بن الجراح : أبو عبيدة

عامر بن عيدة ١٢٥

عامر بن عبيدة ١٢٥

عامر بن وائلة ١١٢ ، ١١٣

عائذ الله بن عبد الله : أبو إدريس الخولاني

عائشة أم المؤمنين ٦٨ ، ٧٣ ، ١٠٥ ، ١١٢ ، ١٣٥

عباد بن حنيف ١٤٠

العباس بن عبد المطلب ١٤٢

العباس بن الفضل ٧٤

عبد الله بن أبي أوفى ٤٦ ، ١٠٦ ، ١١٣

عبد الله بن أبي بردة ٤٤

عبد الله بن أبي صالح السمان ١٤٠

عبد الله بن أبي طلحة ١١٤

عبد الله بن أبي قحافة : أبو بكر الصديق

عبد الله بن أحمد بن حنبل ١٢٧

عبد الله بن أحمد الدورقي ١٢٧

عبد الله بن أحمد القفال المروزي ٤٤

عبد الله بن أساء بنت أبي بكر ١١٣

عبد الله بن أم مكتوم : ابن اللثبية ١٣٦

عبد الله بن بحنة ١١٨ ، ١٣٠

عبد الله بن بسر الصحابي ١١٢ ، ١٢٣

عبد الله بن ثوب : أبو مسلم الخولاني

عبد الله بن جبر الطرسوسي ١٢٧

عبد الله بن جعفر ١١٨

عبد الله بن الحسين القاضي : أبو حريز ١٢٣

عبد الله بن حاد ١٢٨

عبد الله بن دينار ٥١ ، ٥٢ ، ٧٧

عبد الله بن ذكوان ١١٦

عبد الله بن الزبير ٤٥ ، ٦٦ ، ٧٩ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨

عبد الله بن الزبير المحيدي ٤٥ ، ٦٦

عبد الله بن سلام ١٢١

عبد الله بن السعدي ٧٤

عبد الله بن سعيد بن حاتم : أبو نصر السجزي

عبد الله بن سعيد بن حصين : أبو سعيد الأشج

عبد الله بن سليمان بن الأشعث : ابن أبي داود

عبد الله بن الصامت ٧٦

عبد الله بن عباس : المكي ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٩

١١٢ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٦

عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ١١٤

عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ١٣١

عبد الله بن عبيدة الزبيدي ١٤٠

عبد الله بن عتبة ١٢٨

عبد الله بن عثمان بن جبلة : عبدان ١٢١

عبد الله بن عدي : ابن عدي

عبد الله بن عمر : ابن عمر ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١

١٠٣ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨

عبد الله بن عمرو بن العاص : المصري ٧٤ ، ٧٥

٩٢ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٨ ، ١٣٤

عبد الله بن قيس : أبو موسى الأشعري

عبد الله بن لهيعة ٥٦

عبد الله بن المبارك ٦٦ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٨

١١٤ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٣٩

عبد الله بن محمد بن جعفر : أبو الشيخ الأصهباني
١١٦، ٨٥

عبد الله بن محمد بن سنان ١٢٧
عبد الله بن محمد بن عبد العزيز : أبو القاسم
البغوي

عبد الله بن محمد بن وهب ٨٢، ٨٨
عبد الله بن محمد الضعيف ١١٩
عبد الله بن مسعود ٩٢، ١١٣، ١١٨، ١٢٨، ١٣٨،
١٣٩، ١٤٢

عبد الله بن مسلم بن قتيبة : ابن قتيبة

عبد الله بن مسلول ١٣١

عبد الله بن يزيد ١١٤

عبد الرزاق بن همام ١٠٦

عبد الحميد بن عبد المجيد : الأخفش ١٢٠

عبد الخالق بن سلمة ١٢٥

عبد الرحمن بن أبي بكر ١١٨

عبد الرحمن بن الحارث ١١٤، ١١٦

عبد الرحمن بن الزبير ١٣٧

عبد الرحمن بن صخر : أبو هريرة

عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة ١٣٨

عبد الرحمن بن علي بن محمد : ابن الجوزي

عبد الرحمن بن عمرو : الأوزاعي

عبد الرحمن بن عوف ١١٨، ١٤٢

عبد الرحمن بن محمد : ابن أبي حاتم ٦٥، ٧١، ٧٢

عبد الرحمن بن مقرن ١٤٠

عبد الرحمن بن مل : أبو عثمان النهدي

عبد الرحمن بن مهدي - الأعرج ٤١

عبد الرحمن بن وعلة ٦٠

عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ٧١

عبد الرحمن الأصفهاني : رسته ١١٩

عبد الرزاق ١٣٨

عبد السلام سحنون ١٣٤

عبد السيد بن الصباغ ٨٢، ٨٦، ٩٠

عبد العزيز بن الحارث ٧٥

عبد الغني بن سعيد المصري ٧٧، ١٣٤، ١٣٦، ١٤٤

عبد الملك بن عبد العزيز : ابن جريج

عبد الملك التابعي ١٢٨

عبد الملك الرقاشي : أبو قلابة ١٣٨

عبد الملك العزمي ١٣٢

عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث ٧٥

عبد الوهاب البغدادي ١٣١

عبد الوهاب الثقفي ١٣٨

عبدان : عبد الله بن عثمان

عبيد الله بن موسى ٧٧، ١٠٥

عبيد العجل : الحسين بن محمد البغدادي أبو

عبد الله

عبيد الله بن الحارث ١٣٢

عبيد الله بن عبد الله ١٣٤

عبيدة بن حميد ١٢٥

عبيدة بن سميان ١٢٥

عبيدة السلمي ٥

عتبة بن عبد الله بن سعود ١٣٨

عتبة بن مسعود ١١٤، ١٣٩

عثام بن علي ١٢٢

عثمان بن حنيف ١١٨

عثمان بن سعيد : أبو عمرو الداني

عثمان بن ضيف ١٤٠

عثمان بن عاصم : أبو حصين ١٢٣

عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان : ابن الصلاح

عثمان بن عفان - الخليفة ٧٤، ١١٢، ١١٧، ١٤١

عثمان بن محمد بن أبي شيبة ١٣١

عروة بن الزبير ١١٤

- عروة بن مضر ٧٦
عروة بن المغيرة بن شعبة ٦٨، ٧٣، ٧٤، ١٠٥
عسل بن ذكوان الأخباري ١٢٢
عطاء بن أبي رياح ٥٩، ١١٢
عطاء بن السائب ١٣٧
عطية ١٣٤
عفراء بنت عبيد بن ثعلبة ١١٣
عقيل بن أبي طالب ١٣٩
عقيل بن خالد ١٢٥
عقيل بن مقرن ١٤٠
العقيلي ١٣٧
عكرمة مولى ابن عباس ٣٣، ٦٤، ١٢٣
علان بن عبد الصمد مائة ١٢٠
علقمة بن قيس ٥٠، ٨٨، ١٠٥، ١١٤، ١١٥
علي بن أبي طالب ٧٥، ٩٢، ١١٢، ١١٦، ١٣١، ١٤١، ١٣٩
علي بن الأثير بن عبد الكريم أبو الحسن ١١١
علي بن أحمد بن حزم الظاهري : ابن حزم
الظاهري
علي بن الجعد ١٠٦
علي بن جماعة بن حازم ١٤٥
علي بن الحسن بن عبد الصمد : علان بن
عبد الصمد مائة
علي بن سليمان : الأخفش ١٢٠
علي بن عثمان الزاهد ١٢٢
علي بن عمر بن أحمد : الدارقطني
علي بن محمد بن خلف : أبو الحسن القاسبي
علي بن المديني ٤٨، ٧١، ٧٣، ١٠٢، ١١٣، ١١٥، ١٣٩
علي بن الفضل : أبو الحسن المقدسي ٧١
علي بن هبة الله : ابن مأكولا
- عمار بن ياسر ١١٣
عمارة ١٢١
عمارة بن حزم ١١٨
عمر بن إبراهيم : أبو بكر الحافظ ١١٦
عمر بن أبي سفيان ١٢٣
عمر بن أحمد أبي حفص ١١٦
عمر بن الخطاب : همدان ٥٠، ٧٤، ٩٢، ١١٢، ١٤١، ١٣٩، ١٣٤، ١١٤
عمر بن راشد السلمي ١٤٠
عمر بن زرارة ١٣٠
عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله ٧٥، ١٤٠
عمر بن عبد العزيز - أمير المؤمنين ١٠٦
عمر بن نافع ٥٨
عمران بن عيينة ١٤٠
عمرة بنت عبد الرحمن ١١٥
عمرو بن تغلب ٧٦
عمرو بن دينار ٥٢، ٥٩، ٧٦
عمرو بن زرارة ١٣٠
عمرو بن سلمة ١٢٥
عمرو بن شرحبيل ١٣٩
عمرو بن شعيب ٧٧، ١٤٠
عمرو بن العاص ٧٤، ٧٥، ٩٢، ١١٧، ١١٨، ١٣٩
عمرو بن عبد الله : أبو إسحاق السبيعي
عمرو بن كعب ٧٥
عمرو بن مرزوق ٢٣، ٨٢
عمرو بن معد يكرب ٦٧
عمرو الكندي ١٣١
عمرو النيسابوري ١٣٠
العوام بن حوشب ٤٦
العوام بن مراجم ٥٦
عوذ بن عفراء ١٣٠

قيصر : أبو النضر هاشم بن القاسم

(ك)

كريز ١٢١

كرية بنت سيرين ١٤٠

كعب بن عجرة ١١٨

كعب بن عمرو ٧٥

كعب بن مالك ٧٧ ، ١١٨

كلدة بن حنبل ١٢٢

كناز بن حصن : أبو مرثد الغنوي

كثيلة : محمد بن صالح البغدادي

(ل)

لبى بن لبا ١٢٢

الليث بن سعد الفهمي ٣٤ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٣٥

الليث بن سليمان ٧٤ ، ٧٥

(م)

ماغه : علان بن عبد الصمد

مأمون بن أحمد المروزي ٥٤

المأمون : محمد بن هارون الرشيد

مالك بن أنس ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٦٢ ،

٦٣ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٨ ،

٨٩ ، ٩٢ ، ٩٨ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٧ ، ١١٩ ،

١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢

مالك بن أوس بن الحدثان النصري ١٢٦ ، ١٣٥

مالك بن دينار ٦٧

مالك بن النابغة ١٣١

الماوردي - القاضي ٨٤ ، ٩٠

المبرد ١٢٠

مجاهد بن جبر ٨٨

عويم بن ساعدة ١١٨

عباس بن موسى - القاضي ٣٥ ، ٧٩ ، ٨٧ ، ٩٥ ،

١٠٦ ، ١٢٢ ، ١٢٨

عيسى بن أبي عيسى الخياط ١٢٢

(غ)

غزوان ١٢٢

غنجار : أبو عبد الله البخاري

غنجار : عيسى بن موسى ١١٩

غندر ١١٩

غياث بن إبراهيم ٥٤

(ف)

فاطمة بنت عمرو ١٢٦

الفراء : يحيى بن زياد

الفضل بن دكين : أبو نعيم ٦٩ ، ١٢٩

الفضل بن العباس ٧٤ ، ٧٩ ، ١١٨

(ق)

القاسم بن سلام أبو عبيد ٦٢

القاسم بن محمد بن أبي بكر ١١٤

القاسم بن محمد بن أبي شيبة ١٣١

قتيبة ٧٠

قرة بن إياس أبو معاوية ٧٦

القطان ١٣٧

قطبة بن مالك ١٣٦

قطن بن نسير ١٢٢

القفال المروزي : عبد الله بن أحمد

قير امرأة مسروق ١٢٢

قيس بن أبي حازم ٦٧ ، ٧٦ ، ١١٤ ، ١١٥

قيس بن عباد ١٢٥

محمد بن الصلت التّوّزي ١٢٦	مجمع بن جارية ١٣١
محمد بن صيفي ٧٦	مجمع بن يزيد بن جارية : ابن جارية
محمد بن عبادة ١٢٥	محمد بن إبراهيم البغدادي : مربع ١٢٠
محمد بن عبد الله الأنصاري - القاضي ١٢٧	محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ١٤٥
محمد بن عبد الله الشيباني ٩٩	محمد بن إبراهيم التيمي ٥٠
محمد بن عبد الله بن عمرو ٧٥	محمد بن أبي بكر الصديق ١١٤
محمد بن عبد الله بن محمد : الحاكم	محمد بن أبي صالح السمان ١٤٠
محمد بن عبد الله المحرمي ١٢٩	محمد بن إدريس : الشافعي
محمد بن عبد الرحمن : ابن أبي ذئب	محمد بن إدريس : أبو حاتم الرازي
محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى : أبو ليلى	محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر : ابن خزيمة
محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة : عبد الملك بن	محمد بن إسحاق السراج ٧٣
عبد العزيز : ابن جريج	محمد بن إسماعيل بن إبراهيم : البخاري
محمد بن عبد الحكم ٦٨	محمد بن يشار : بNDAR ١٢٠
محمد عبد الوهاب بن سلام المعتزلي ١٢١	محمد بن بكر البرساني ٩٩
محمد بن علي الصوري ٧٧	محمد بن جعفر ١١٩
محمد بن عمر الواقدي ١١٥	محمد بن جعفر : أبو الحسين ١١٩
محمد بن عيسى : الترمذي	محمد بن جعفر البغدادي : أبو الطيب ١١٩
محمد بن عيينة ١٤٠	محمد بن حبان ٢٨، ٦٧
محمد بن الفضل أبو النعمان عام ٨٣، ١١٩	محمد بن الحسن بن محمد : ابن الفراء الحنبلي
محمد بن كرام ٥٤	محمد بن الحسن الفقيه ١٠٦
محمد بن المثنى الغنزي ٥٦	محمد بن حفص بن عمر الدوري ٧٤
محمد بن مسلم بن عبيد الله : الزهري	محمد بن الحنفية ١٣١
محمد بن مسلمة ١١٨	محمد بن راشد السلمي ١٤٠
محمد بن موسى بن عثمان الحازمي ٦١	محمد بن رمح ٧٤
محمد بن هارون الرشيد : المأمون ٧٩	محمد بن السائب الكلبي ١٣٤
محمد بن يحيى : أبو بكر الصولي ٥٦	محمد بن سعيد الشامي المصلوب ٥٤
محمد بن يحيى بن حبان ١٢٤	محمد بن سلام البيهقي ١٢١
محمد بن يحيى بن منده : أبو عبد الله ابن منده ٧٠	محمد بن سنان العوفي ١٣٢
محمد بن يزيد القزويني : ابن ماجه	محمد بن سيرين ٥٩، ٦٠، ١٠١، ١٤٠
محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري ١٢٧	محمد بن صالح البغدادي : كَيْلَجَة ١٢٠
عمود بن الربيع ٧٩، ١١٨	محمد بن صفوان ٧٦

مرّيج : محمد بن إبراهيم البغدادي

مرداس بن مالك الأسلي ٧٦، ٦٧

المرزباني ٨٩

المرزبي : إسماعيل بن يحيى

مستمر بن الريان ١٣٣

مسروق ١١٥

مسعر بن كدام ٧٤

مسلم بن الحجاج ١١، ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٥٨، ٦٤،

٦٧، ٧٠، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٨٢، ١٠١، ١٠٣،

١١١، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣،

١٢٩، ١٣٦، ١٤٣

مسلم بن صبيح ١١٧

مسلم بن الوليد بن رباح المدني ١٣٠

مسلم الخنات ١٢٣

مسلمة بن سليمان ١٢٨

مسور بن عبد الملك اليربوعي ١٢٢

مسور بن مخزومة ١١٨

مسور بن يزيد ١٢٢

المسيب بن حزن أبو سعيد ٧٦

مشكدة ١٢٠

مصرف بن عمرو ٧٥

مصرف بن كعب ٧٥

مطّين : أبو جعفر الحضرمي

معاذ بن جبل ١١٨

معاذ بن عفراء ١٣٠

معاوية بن أبي سفيان ١١٨، ١٣٠

معاوية بن حيدة ٧٥

معاوية بن سيرة : أبو العبيد بن مثنى ١٣٤

معاوية بن عبد الكريم الضال ١١٨

معبد بن سيرين ١٤٠

معتز بن سليمان ٧٤

معقل بن سنان ١١٨

معقل بن مقرن ١٤٠

معمر بن راشد ٤٠

معمر بن المثنى أبو عبيدة ٦٢

معوذ بن عفراء ١٣٠

المغيرة بن شعبة ٤١، ٧٤، ١١٨

المقداد بن الأسود ١٣١

مقسم مولى ابن عباس : مقسم مولى عبيد الله بن

الحارث ١٣٢

مقسم مولى عبيد الله بن الحارث : مقسم مولى ابن

عباس

المنذر بن حرام ١٤٢

منصور بن محمد بن عبد الجبار : أبو المظفر السعاني

منصور بن المعتز ٩٠

منصور الفراوي ١١٦

المهدي ١٣٨

موسى بن سهل البصري ١٢٨

موسى بن عبيدة الزبيدي ١٤٠

موسى بن علي ١٢٩

موسى بن علي بن رباح اللخمي المصري ١٢٩

موسى بن هارون الجمال ٧٩، ٨٠، ٨٢

مولى التوءمة ١٢٨

مولى عمرو بن حريث ١٢٨

(ن)

نبيشة الخير ١٣٣

نافع بن جبير ٥٨، ٧٤

نافع مولى ابن عمر ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٥٣، ٥٨، ١٠٣

نبيشة الخير ١٣٣

النسائي : أحمد بن شعيب بن بحر : عبد الله بن سعيد

٣٧، ٨١، ٨٢، ٨٤، ١١٥، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٣

نصر بن عمران الضبعي ١٢٨

النضر بن شميل ٦٢

النعمان بن بشير ٧٩، ١١٨

النعمان بن ثابت : أبو حنيفة

النعمان بن راشد ٧٤

النعمان بن مقرون ١٤٠

نوح بن أبي مريم أبو عصمة ٥٤

نوف البكالي ١٣٣

وكيع بن الجراح ١٠٩، ١٢٠

الوليد بن مسلم ١٣٠

وهب : عبد الرحمن بن صخر

وهب بن خنيس ٧٦

وهيب ١٢٤

(ي)

يحيى بن أبي عمرو ١٣٠

يحيى بن بشر ١٢٦

يحيى بن زياد الفراء ٣٠

يحيى بن سعيد الأنصاري ٤٣، ٥٠، ٧٤، ٧٦، ٧٧،

٨٨

يحيى بن سعيد القطان ٨١، ٨٢، ١٢٧

يحيى بن سيرين ١٤٠

يحيى بن عقيل ١٢٥

يحيى بن معين ٥٦، ٦٥، ٩٤، ١٠٣، ١٠٤، ١١٧،

١٢٠

يحيى بن واضح أبو محمد ١١٦

يحيى بن يحيى التيمي النيسابوري ٨١، ٨٨

يزيد بن الأسود الخزاعي ١٣٠

يزيد بن أكينة ٧٥

يزيد بن ثابت ١٣٩

يزيد بن جارية ١٢٣

يزيد الدالاني : أبو خالد ١٣٢

يعقوب بن إبراهيم القاضي : أبو يوسف

يعقوب بن أحمد : أبو بكر الصيرفي

يعقوب بن شيبة ٤٨

يعلى بن عبيد ٥٢

يعلى بن منية ١٣١

اليمان الجعفي ١٣٥

يوسف بن عبد الله بن محمد : ابن عبد البر

(هـ)

هارون بن عبد الله الحمال : أبو موسى الحافظ ١٢٣

هبيب بن مقفل ١٣٣

هجينة : أم الدرداء الصفرى

هرم بن خنيس ٧٦

هزيل بن شرحبيل ١٣٩

هشام بن المعاص ١٣٩

هشام بن عروة ٧٦

هشام بن عمار ٤٩

هلال بن مرة الأشجعي ١٣٧

همام بن منبه ٤٠، ١٠٣، ١٢٤

الهمداني ١٢٢

همدان : عمر بن الخطاب

(و)

وابصة بن معبد ١٣٣

وائل بن الأسقع ٧١، ٧٢

واسع بن حيان ١٢٤

واصل الأحمد ٥٦

وائل بن داود ٧٤

الوضاح بن خالد : أبو عوانة

٣ - مسرد الأقوام والجماعات

(أ)	أمهات المؤمنين ١٠٩ الأنصار ١١٢، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦
(ب)	بنو أبي صالح السمان ١٤٠ بنو أبي طالب ١٣٩ بنو حنيف ١٤٠ بنو حنيفة ١٢٨ بنو دالان ١٣٢ بنو راشد السلمي ١٤٠ بنو رياح ١٣٥ بنو سلمة ١٣٥ بنو سليم ١٢٦ بنو سيرين ١٤٠ بنو شعيب ١٤٠ بنو عقيل ١٢٥ بنو عيينة ١٤٠ بنو مقرن ١١٣، ١٤٠ بنو هاشم ١٠٩
(ج)	الجعفيون ١٣٥
(ح)	الحنفية ٣٢، ٦٨
(خ)	خزاعة ١٢١ الخطابية ٦٧ الخلف ١٠٠ الخلفاء الأربعة ١١٢ خوز ١٣٢
(س)	السلف ١٠٠، ١٠٦
(ش)	الشافعية ٨٢، ٨٣، ٩٠، ٩١، ٩٩
(ص)	الصحابية ٤٥، ٦١، ٦٧، ٧٧، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١٣٣، ١٣٩
(ط)	طبيع ١٣٥
(ت)	التابعون ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٧٦، ١١٤، ١١٥ التابعيات ١١٥ تم قريش ١٣٥

فقهاء المدينة السبعة ١١٤	(ظ)	الظاهرية ٨٢، ٨٥، ٩٠
(ق)		
قريش ١٢١	(ع)	
(ك)		العبادة ٧٧، ١١٣
الكرامية ٥٤		عبد شمس ١٢١
		عبد القيس ١٣٢
(م)		المعجم ١٣٩
المالكية ٣٢، ٩٢		العرب ١٣٩
المحمدون ٥٧		العشرة المبشرون بالجنة ١١٢، ١١٤، ١١٥
المعتزلة ١١٢		العوفة ١٣٢
المغاربة ٥٠		العيشيون ١٢٢
(هـ)	(ف)	
همدان ١٣٢		فزارة ١٣٢

٤ - مسرد الأماكن والبلدان

(أ)	(د)
آمل جيحون ١٢٨	داريا ١٣٩
آمل طبرستان ١٢٨	دمشق ١٣٠ ، ١٤٥
أحد ١١٢ ، ١٣٦	(ر)
أصبهان ١١٤	الرملة ١٤٣
(ب)	(س)
البيادية ١١٣	سمرقند ١٤٣
بخارى ١٣٥	(ش)
بدر ٣١ ، ٥٥ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٣١	شاطبة ١٤٤
البصرة ٥١ ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ،	الشام ٥١ ، ٨٠ ، ١١٢
١٤٣ ، ١٣٢	(ط)
بغداد ٥٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤	طبرستان ١٢٨
بيعة الرضوان ١١٢	(ت)
(ح)	(ع)
قرمذ ١٤٣	عزرم ١٣٢
(خ)	(ف)
الحجاز ٨١	فارس ١٣٢
الحديبية ١٠٩	(ق)
خراسان ١٢٨	القبلتان ١١٢
خندق ١٤٠	قرطبة ٨٥

(ك)

الكوفة ٥١، ٨٠، ١١٣، ١١٥، ١٢٨، ١٣٢

(م)

المدينة النورة ٧٦، ١١٣، ١١٥، ١٢٨، ١٤٢

مصر ١١٣، ١١٦، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٤

المغرب ١٣٢، ١٤٤

مكة المكرمة ٣١، ٥١، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١٢٨،

١٣٢، ١٣٩، ١٤٣

الموقف - محلة بصر ١١٦

(ن)

نيسابور ١٤٣، ١٤٤

٥ - مسرد مراجع المصنف

(أ)

الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ١١١

(ت)

التاريخ الكبير للبخاري ٧٣، ١٠٩، ١١٩، ١٣٧

تاريخ ابن أبي خيثمة ١٠٩

تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم

(المصنف) ١١٢

تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب ١٢٩

التهيد لابن عبد البر ٦٢

(ص)

صحيح البخاري ٣٥، ٦٤، ٧٢، ٧٦، ١٠٩، ١١١،

١٢٣، ١٢٩، ١٣٨

صحيح مسلم ٣٤، ٦٤، ٧٢، ٧٤، ٧٦، ١٠٩، ١٠٩،

١٢٣، ١٢٩، ١٣٨

صحيفة همام ١٠٣

(ض)

الضعفاء للدارقطني ٦٠، ١٣٧

(ط)

الطبقات الكبرى لابن سعد ١١٥، ١٣٩

(ع)

العلل لأحمد بن حنبل ١٠٩

العلل للدارقطني ١٠٩، ١٤١

(ف)

الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب ٥٣

(م)

المؤتلف والمختلف لابن ماکولا ١٤١

مختصر المزني ٤٣

مختلف الحديث للشافعي ٦٠

مختلف الحديث لابن قتيبة ٦٠

(ش)

شرح التلخيص ٤٤

شرح الرسالة ٦٧

المسند للموصلي ٢٨	الدخل للحاكم ٢٥ ، ٣٥
المسند لأبي يعلى ٣٨	المزيد في الأسانيد للخطيب ٦٨
مشكل الأسماء لابن ماكولا ١٠٩	المسند لأحمد بن حنبل ٣٨ ، ١٠٩ ، ١٢٨
المصابيح للبلغوي ٢٧	المسند لإسحاق ٢٨
معالم السنن للخطابي ٦٢	المسند للبزار ٣٨
(ن)	المسند للطيالسي ٢٨
الناسخ والنسوخ للحازمي ٦١	المسند لعبد بن حميد ٢٨

٦ - مسرد مصادر التحقيق ومراجعته

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب - لابن عبد البر - مطبعة مجلس دائرة المعارف بمحدر آباد ١٣١٨ هـ .
الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث - لابن كثير - دار الفكر بدمشق .
بهجة المجالس وأنس المجالس وشذذ الذهن الهاجس - لابن عبد البر . بتحقيق محمد مرسي الخولي ومراجعة الدكتور عبد القادر القبط - سلسلة « تراثنا » دار الكاتب العربي بمصر ١٩٦٢ م .
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي - لجلال الدين السيوطي - المطبعة الخيرية بمصر - الطبعة الأولى ١٣٠٧ هـ .
تذكرة الحفاظ للذهبي - مصحح على النسخة القديمة المحفوظة في مكتبة الحرم المكي - بإعانة وزارة المعارف بالهند - الطبعة الرابعة - بيروت .
تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم - لابن جماعة - تحقيق محمد هاشم الندوي - دائرة المعارف العثمانية بمحدر آباد ١٣٥٢ هـ .
التعريفات - لعلي بن الجرجاني - طبع قسطنطينية ١٢٩٦ هـ .
تلبس إبليس - لعبد الرحمن بن الجوزي - تصحيح محمد منير الدمشقي - مطبعة النهضة بمصر ١٩٢٨ م .
التنبيه على حدوث التصحيف - لحمزة بن الحسن الأصفهاني - تحقيق محمد أسعد طلس - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٨ م .
تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة - لعلي بن محمد الكناني - تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، وعبد الله محمد الصديق - الطبعة الأولى - مطبعة عاطف بالقاهرة ١٣٧٨ هـ .
تهذيب التهذيب - لابن حجر العسقلاني - دارا صادر وبيروت عن طبعة مطبعة دائرة المعارف بمحدر آباد ١٣٢٥ هـ .
جامع الأصول في أحاديث الرسول - لابن الأثير الجزري - تحقيق عبد القادر الأرناؤوط - دمشق ١٩٦٩ م .
الرسالة - للشافعي - تحقيق أحمد محمد شاكر - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ .
الرفع والتكامل في الجرح والتعديل - للكنوي - تحقيق عبد الفتاح أبو غدة - مطبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بملب ١٢٨٢ هـ .
سنن الترمذي - مطبعة بولاق بمصر ١٢٩٢ هـ .
سنن أبي داود - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحيد - مطبعة السعادة بمصر ١٩٥١ م .

- سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ .
- صحيح البخاري - دار الطباعة العامرة بمصر ١٢٥٧ هـ .
- صحيح مسلم - بعناية محمد ذهني وزميليه - دار الطباعة العامرة ١٣٢٩ هـ .
- الطبقات - لخليفة بن خياط - تحقيق د . سهيل زكار - طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي بسورية ١٩٦٢ م .
- غاية النهاية في طبقات القراء - لابن الجزري - بعناية ج . برجستراسر - الطبعة المصورة .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري - لابن حجر العسقلاني - المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر ١٣٠١ هـ .
- فضل الله الصدي في توضيح الأدب المفرد - لفضل الله الجليلاني - المطبعة السلفية بمصر ١٣٧٨ هـ .
- الفهرست - لابن النديم - مطبعة الاستقامة بمصر .
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، محمد بن علي الشوكاني - تحقيق عبد الرحمن بن يحيى الجاني وتصحيح عبد الوهاب عبد اللطيف - مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٩٦٠ م .
- القاموس المحيط - للفيروزبادي - مطبعة السعادة بمصر .
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ١٨٦٢ م .
- الكفاية - للخطيب البغدادي - مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بميدان أبياد ١٣٥٧ هـ .
- لسان العرب - لابن منظور - دار صادر وبيروت ١٩٥٥ م .
- المستدرك على الصحيحين - للحاكم - مطبعة مجلس دائرة المعارف بميدان أبياد الطبعة الأولى ١٣٤٠ هـ .
- المسند - للإمام أحمد - المطبعة الميمنية - ١٣١٣ هـ .
- مسند أبي بكر - تحقيق شعيب الأرنؤوط - نشر المكتب الإسلامي ١٩٧٠ م .
- مشاهير علماء الأمصار - لابن حبان - تصحيح م . فلايشمر - مطبعة لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة ١٣٧٩ هـ .
- المشبه في الرجال أسماؤهم وأنسابهم - للذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٢ م .
- معجم البلدان - لياقوت الحموي - دار صادر وبيروت ١٩٥٥ م .
- معرفة علوم الحديث - للحاكم - اعتنى بنشره وتصحيحه د . السيد معظم حسين - مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٣٧ م .
- مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - المطبعة القوية بومي ١٣٥٧ هـ .
- الموطأ - للإمام مالك - بعناية محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء الكتب العربية بمصر ١٩٥١ م .
- ميزان الاعتدال - للذهبي - تحقيق علي محمد البجاوي - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ١٩٦٣ م .
- نصب الراية لأحاديث الهداية - للزيلعي - الطبعة الأولى - مطبعة دار المأمون - مصر ١٩٣٨ م .

